

شكر وتقدير

يود فريق العمل البحثي المشارك في المشروع أن يتوجه بالشكر إلى كل من أسهم في إخراج هذا التقرير كمحاولة لتقديم رؤية تحليلية للموازنة المستجيبة للنوع في مصر، وذلك في إطار جهود وزارة المالية لتطوير منظومة العمل والتحول نحو موازنات البرامج والأداء. وفي هذا الإطار، يود الفريق البحثي أن يُعرب عن امتنانه لوزارة المالية متمثلة في وحدة تكافؤ الفرص والعاملين فيها، ونخص على وجه التحديد د. منال حسين المساعد الأول لوزير المالية - وزارة المالية؛ والأستاذة الفاضلة / آيات عبد المعطي - وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية؛ والدكتورة مايا مرسى - اليونفيم، وكل من أسهم في تقديم البيانات والمعلومات بوزارة المالية. كما نشكر - نحن القائمين على العمل بالتقرير - كل أعضاء الفريق البحثي لما بذلوه من جهد ومساندة في إخراج هذا العمل.

د. صالح الشيخ

رئيس الفريق البحثي

د. عبدالله شحاته خطاب

الباحث الرئيس بالمشروع

تمهيد

لقد كان إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية ترجمة حقيقية لإيمان الوزارة بأهمية هذا النوع من الموازنات في بيان الجهد الحكومي؛ وفاءً بحقوق المواطنين بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة. والدراسة الحالية هي جهد يسير لهذا التوجه الذي يحاول أن يرصد بالوصف والتحليل مدى حرص عدد من الوزارات المصرية والتزامها بتوجيه برامج إنفاقها نحو إرساء حقوق المرأة والاستجابة لمتطلباتها. ويعد تحليل موازنات هذه الوزارات والقطاعات التي تخدمها ومجهوداتها المختلفة خطوة أساسية لتقييم هذا الجهد، والتعرف على كيفية دعم أنشطة هذه الوزارات بما يحقق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي، وبصفة خاصة المرأة.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية، منها ثلاثة أقسام تحليلية، وقسم أخير يتناول أهم النتائج والتوصيات. القسم الأول وهو مدخل تعريفي للموازنات المستجيبة للنوع والتجربة الدولية في هذا الشأن؛ للوقوف على الخبرة الدولية التي تجسد التوجهات الخاصة بموازنات النوع الاجتماعي. أما القسم الثاني فيتناول تحليل اتجاهات الإنفاق العام التي تخصص للاستجابة للنوع الاجتماعي في قطاعات التعليم والصحة والقوى العاملة والمالية والتنمية المحلية ووزاراتها، ويسبق هذا التحليل عرض شامل لأهم توجهات هذه الوزارات وأهدافها العامة؛ بهدف التعرف على مدى أهمية الاستجابة للنوع الاجتماعي في أجندة عمل هذه الوزارات. ويمثل هذا المستوى من التحليل، تحليلاً على المستوى المركزي يليه تحليل آخر في القسم الثالث في عدد من المحافظات ذات التجربة في هذا المجال. وأخيراً، يستعرض القسم الرابع من الدراسة (التقرير) أهم النتائج والتوصيات المرتبطة بكيفية دعم توجهات الوزارات المختلفة للاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي مركزياً كان أو لامركزياً.

القسم الأول

الإطار المعرفي للموازنة المستجيبة للنوع

1-1 أنواع الموازنات المختلفة والموازنة المستجيبة للنوع

الموازنة العامة هي أهم وثيقة يمكن من خلالها قراءة توجهات الدولة ومعرفتها نحو تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتعدد الطرق المختلفة التي تستخدم في إعداد الموازنة وعرضها. وهذا العرض والتحليل لأنواع الموازنات المختلفة يمثل أهمية خاصة لتحديد أهمية الموازنة المستجيبة للنوع ومتطلبات إعدادها. وتأتي أنواع الموازنات على النحو التالي:

1-1-1 موازنات البنود والاعتمادات

هي أول أنواع الموازنات من حيث الاستخدام وأكثرها انتشاراً؛ حيث بدأ استخدامها عام 1921؛ ولذلك تسمى بالموازنة التقليدية. وتستند بنية الموازنة العامة في حالة موازنة البنود على التصنيف الإداري، أي أن النفقات العامة توزع على الهيئات والوزارات التي تدمج موازاناتها في الموازنة العامة على شكل اعتمادات أو مخصصات سنوية¹. ثم يجري تصنيف تلك النفقات وفقاً لطبيعتها، بمعنى أن يتم حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بصرف النظر عن الإدارة الحكومية التي تقدمها، وبعد ذلك يتم تقسيم النفقات إلى فئات رئيسية تسمى (أبواباً) التي تنقسم بدورها إلى بنود فرعية (أي بند الرواتب والأجور، شراء السلع والخدمات،... إلخ).

وتساعد موازنة البنود على ضبط الإنفاق في الحدود التي وضعتها الهيئة التشريعية؛ حيث يعتمد صانعوها على المهارات المحاسبية، أي القدرة على متابعة أوجه إنفاق الإيرادات العامة؛ لتجيب هذه الموازنات عن سؤال مفاده: «كيف أنفق المال؟». ويمثل هذا النوع من الموازنات المرحلة الأولى التي مرت بها عمليات إعداد الموازنة العامة في تطورها وخاصة مرحلة الاتجاه الرقابي التنفيذي.

¹ يسمى التبيوب الإداري أيضاً بالتبيوب النظامي؛ حيث يرتبط بالتنظيمات الحكومية، التي تخصص لكل وزارة أو مصلحة اعتمادات خاصة في الموازنة العامة، وغالباً ما تقتصر على المصروفات. وهنا نود الإشارة إلى أن هذا النوع من الموازنات يعرض أيضاً في صورة التصنيف الوظيفي، أي يجري تبعا للوظائف العامة التي يتم تخصيص النفقات لأدائها - أو الغرض من النفقات - ويتناول هذا التبيوب الإنفاق العام بصفة أساسية كالإنفاق على التعليم والصحة وما شابه من الوظائف المختلفة للدولة. كما يمكن عرض موازنة البنود اعتماداً على التصنيف الاقتصادي الذي يعتمد على تقسيم النفقات والإيرادات العامة حسب نوعيتها؛ ولهذا تصنف الإيرادات أو النفقات إلى مجموعات حسب أوجه النشاط الحكومي وعلاقتها بالنشاط الفرعي من إنتاج واستهلاك واستثمار. وأهم تقسيم في هذا السياق، تقسيم النفقات والإيرادات إلى نفقات جارية ورأسمالية، وإيرادات جارية ورأسمالية.

كما تتميز هذه الموازنات بتركيز الرقابة على جباية الأموال العامة وإنفاقها، من حيث تقييد صلاحيات الإنفاق، وتركيز الاهتمام على ما تشتريه الوحدات الحكومية من سلع وخدمات إلا أنه على الرغم مما تتيحه موازنة البنود من مزايا، فإنها تتعرض لعدد من الانتقادات، تتمثل فيما يلي:

- التركيز على النواحي المالية والقانونية دون غيرها في مجال الرقابة؛ فلا تحاول موازنات البنود أن تحدد أهداف الدولة، ولا السياسات التي يتم اتباعها لتحقيق هذه الأهداف.
- عدم توضيح الارتباط بين أوجه الإنفاق والأهداف التنموية للدولة.
- عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية.
- قلة المرونة عند التنفيذ؛ لأن الاعتمادات مرصودة لبنود محددة فقط.

تأسيساً على ما سبق، خضعت هذه الموازنة التقليدية في الفترة الأخيرة لأشكال عديدة من التطوير أسفرت عن ظهور أنواع جديدة من الموازنات، أهمها موازنات البرامج.

1-1-2 موازنات البرامج والأداء

بينما تهتم موازنة البنود بحجم الموارد المخصصة لأوجه الإنفاق والأنشطة المختلفة، تركز موازنات البرامج والأداء على مخرجات هذا الإنفاق، أي على العمل المنجز نفسه. فهل كمية العمل المؤداة توازي ما أنفق فعلاً؟ وهل يتناسب العمل أو الخدمة المقدمة مع تكلفتها؟ بعبارة أخرى، تُركز موازنات البرامج والأداء على كفاية استخدام الموارد. وتعتبر موازنات البرامج والأداء نتاج المحاولات الأولى لتطوير الموازنة التقليدية؛ بهدف قياس الكفاية الإدارية، وهي تعتمد على ثلاثة اعتبارات رئيسية هي:

- تصنيف البرامج والإجراءات الحكومية إلى مجموعات أساسية ذات معنى مرتبط بكل وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الوحدات (الإدارية أو الاقتصادية) بغرض الإفصاح عن أهداف العمل من هذه الوحدات.
- قياس الأداء المستنتج من التكلفة المعتمدة لهذه البرامج، عن طريق مقاييس للعمل ومعدلات لقياس الأداء، وذلك بالنسبة إلى كل برنامج وتقسيماته.
- اتباع الإدارة العلمية في كيفية استهلاك الموارد المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتعديل النظام المحاسبي والإدارة المالية لمسايرة التبويب في الموازنة.

وتهدف موازنة البرامج والأداء إلى إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للإدارة الحكومية، بشكل يتناسب مع حسن الأداء في تنفيذ هذه البرامج والأنشطة. كما تسعى إلى اعداد المعايير اللازمة للأداء الحكومي (وهنا يجب التركيز على وضع المقاييس العلمية لهذه المعايير موضع التجربة؛ وذلك لإثبات فعاليتها في قياس الأداء وفي متابعة التنفيذ). ومن ثم يتطلب إعداد موازنة البرامج والأداء ما يلي:

- تحديد أهداف البرامج وترتيبها وفقاً لأولويات محددة.
- تحديد الخدمات والنشاطات التي تؤديها الجهات التنفيذية.
- اختيار وحدة ملائمة لقياس الأداء لكل خدمة أو نشاط.
- وجود نظام للمتابعة يساعد على معرفة ما تم إنجازه، ومقارنته بما هو مخطط لتحقيقه خلال السنة المالية.
- ضرورة أن يُنفذ البرنامج في الوقت المناسب وبالكفاية والفعالية الملائمة.

وتتمثل أهم مزايا موازنة البرامج في أنها تهتم بالأداء في مجال التخطيط، وخاصة في الأجل الطويل، وذلك من خلال محاولة التنبؤ بما سيؤول إليه في المستقبل، وتهيئة المناخ الملائم لتطوره. إذ تقوم بتحديد برامج الوزارات والمصالح الحكومية ومشروعاتها لعدد من السنوات المقبلة والنفقات المتوقعة لها، وليس لسنة واحدة، كما تفعل موازنة البنود التي تبين نفقات سنة مالية واحدة، ولا ترتبط - في أغلب الأحيان - بتخطيط طويل الأجل. كذلك تتميز موازنة البرامج والأداء بتوضيح البرامج والمشروعات التي ستنفذها الأجهزة الحكومية المختلفة. بمعنى أنها تقوم بتحديد البرامج الرئيسية لكل وزارة أو مصلحة، ومن ثم تقسم البرامج الرئيسية إلى برامج فرعية، والبرامج الفرعية إلى نشاطات، ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية والنشاطات في وثيقة الموازنة العامة على الصفحات المخصصة لها. ثم تقوم بعد ذلك بتوزيع الاعتمادات على أبواب الإنفاق المعروفة في الموازنة وبنودها. كما تساعد أيضاً على توفير البيانات التي تحدد طبيعة المخرجات وماهيتها وتكلفتها المالية وربطها بالمنافع (الأثار) التي تسعى إليها الحكومة، ومن ثم تكون قرارات توزيع الموارد مدعومة بالبيانات اللازمة، على نحو يفضي إلى رفع مستوى جودة بيانات الأداء المتاحة للحكومة والمسؤولين في المؤسسات، وفي التخطيط الاستراتيجي، وتوزيع الموارد والرقابة على العمليات.

يضاف إلى ذلك، أن موازنة البرامج والأداء تركز على طرق وحلول بديلة تسهم في تحقيق الأهداف العامة للأجهزة والمصالح الحكومية. إذ بعد تحديد البدائل، تجرى الدراسة التحليلية المتعمقة لها؛ بهدف تحديد التكاليف والعوائد لكل منها، والمزايا والعيوب المرتبطة بها، وفي ضوء نتائج المفاضلة بين الطرق البديلة يتم اتخاذ القرارات. كما أن لموازنة البرامج أيضاً ميزة المساعدة على تقييم البرامج الحكومية؛ مما يُعين على تحسين عملية تنفيذها؛ حيث أن الحصول على تقارير عن كيفية تنفيذ الأعمال في البرامج والمشروعات تحت التنفيذ، أو تلك التي نفذت من حين إلى آخر من شأنه أن يكشف عن المشكلات ونقاط الضعف في الخطط والبرامج والمشروعات، وعن التغييرات التي يلزم إدخالها على هذه البرامج والمشروعات؛ لكي تسهل عملية التنفيذ والوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها. ومن ثم فإن موازنة البرامج والأداء تمثل ركناً أساسياً في إقرار مبدأ المساءلة والمسؤولية الذي يحدد المخول بأداء الأعمال.

وفي مقابل هذه المميزات لموازنة البرامج والأداء، فإنها تتعرض للنقد من عدة أوجه، خاصة فيما يتعلق بالاعتبارات الفنية في عملية تحديد الأهداف وصعوبة قياسها، ومن أهم هذه الانتقادات:

- عدم القدرة على تحديد الأهداف المنوطة بجميع الأجهزة الحكومية تحديداً دقيقاً.
- صعوبة وضع معايير محددة وواضحة لقياس الأداء؛ وذلك لإمكانية حدوث مشكلات ذات طبيعة متفرقة للجهات المختلفة.
- صعوبة تحديد عوائد بعض البرامج والمشروعات بشكل مادي وملموس.
- ارتفاع تكاليف تطبيقها في بعض الأجهزة الحكومية وخاصة الصغيرة منها.
- تتطلب كميات كبيرة من البيانات؛ مما قد يعطل عملية تحليل السياسة العامة.

1-1-3 موازنة الحقوق

من الأنواع المهمة للموازنات، ما يعرف بموازنة الحقوق، ويتم إعداد هذا النوع من الموازنات بهدف متابعة مدى وفاء الدولة والتزامها بحقوق الفئات المجتمعية المختلفة مثل موازنة حقوق الأطفال، أو موازنة حقوق المرأة، أو تلك الخاصة بالطبقات الأكثر فقراً أو بعض الفئات المهمشة.

والهدف من إعداد موازنة الحقوق والتي غالباً ما يقوم بها المهتمون بحقوق الفئات المختلفة مثل منظمات المجتمع المدني هو استخدام هذا النوع من الموازنات في إدارة حوار مجتمعي حول أولويات الإنفاق العام، وكيفية توجيهه نحو الوفاء بالحقوق المختلفة لفئات المجتمع كل في نطاق اهتمامه. وهذا النوع من الموازنات يوجد في العديد من بلدان العالم، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء².

كما تقوم بعض الحكومات بإعداد موازنات الحقوق بنفسها كجزء تكميلي لموازنتها العامة؛ وذلك لتحقيق أهداف منها:

- إقناع المجتمع بتخصيص جزء أو مزيد من الإنفاق العام على بعض البرامج ذات الصلة بحقوق الفئة - محل الاهتمام، مثل المرأة والطفل والفئات المهمشة.
- إظهار مدى التقدم في تحقيق وعودها السياسية والاجتماعية تجاه الفئات الأكثر ضعفاً أو المهمشة في المجتمع، مثل الأطفال والمرأة، والطبقات الأكثر فقراً وغيرها حسب الأوضاع في كل مجتمع.
- المطالبة بتخصيص إنفاق عام يخصص لفئة بعينها، ووضع الخيارات أمام البرلمان لإشراكه في عملية توجيه الإنفاق العام.
- لتوضيح مدى الوفاء - مالياً بطبيعة الحال - بالالتزامات والتعهدات الدولية في مجال حقوق المرأة والطفل وحقوق

² من الأمثلة المهمة على إعداد هذا النوع من الموازنات، موازنة حقوق الطفل في جنوب إفريقيا، وموازنة حقوق الإنسان في المكسيك والهند ونيجييا وأيرلندا وغيرها من البلدان.

1-2 الموازنة المستجيبة للنوع

الموازنة المستجيبة للنوع هي إحدى موازنات الحقوق التي تهتم بحقوق النوع الاجتماعي (رجال ونساء). ونظرًا إلى الأهمية الكبيرة للموازنة كوثيقة سياسية واقتصادية تؤثر في مصالح المواطنين بطريقة مباشرة، ظهرت مبادرات في العديد من الدول - مثل الهند وجنوب إفريقيا والعديد من دول أمريكا اللاتينية تطالب بميزانيات أكثر استجابة لمصالح الفئات المهمشة في هذه الدول. وقد كانت هذه المبادرات بداية ظهور الموازنات الحساسة للنوع (أو المستجيبة للنوع) التي نعرفها اليوم.

وهنا يجب التأكيد على نقطة مهمة، وهي أن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ليست - كما قد يطرأ للبعض - موازنات منفصلة للمرأة، وإنما هي الموازنات المستجيبة لاحتياجات الرجال والنساء معًا. وقد ظهرت كجزء من منظومة من الموازنات التي تركز على الفئات المهمشة في المجتمع مثل الفقراء والأطفال والنساء، كما أنها تعمل على محاولة لفت نظر صناع القرار والقائمين على إعداد الموازنة إلى التحيزات ضد هذه الفئات. ومن ثم فموازنات النوع الاجتماعي هي محاولة لتحديد الآتى وتقييمه:

- حجم الموارد التي تخصصها الدولة للإنفاق على البرامج الموجهة إلى المرأة.
- مدى قدرة هذه البرامج على التعبير عن احتياجات المرأة.
- وضع هذه الفئة المجتمعية في الموازنة العامة ومدى استجابة الموازنة لاحتياجات الفئات.

1-2-1 أهداف إعداد الموازنة المستجيبة للنوع

- يهدف إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها:
- رصد حجم الموارد المخصصة لمعالجة الفجوات النوعية وتطويرها، والقضاء على أي نوع من التمييز ضد المرأة.
 - متابعة فعالية الإنفاق الحكومي وتقييمه، ومدى توزيع عوائد التنمية بعدالة على جميع فئات المجتمع، والحكم على مدى وفاء الدول بالتزاماتها نحو المرأة.
 - استخدام موازنات النوع/ الإنفاق الاجتماعي في خفض حدة فقر النساء ونسبته (وذلك من خلال سلسلة من المشروعات التي تستهدف المرأة المعيلة مثل الإقراض متناهي الصغر، وتخصيص نسبة للنساء في برامج المشروعات الصغيرة، وغيرها من برامج استراتيجيات الحد من الفقر).
 - تحقيق أهداف أكثر توازنًا للحكومة، وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

- ضمان أن السياسات المختلفة تأخذ في الحسبان الإسهامات المختلفة لاقتصاد الرعاية في مخرجات الاقتصاد القومي (ويتكون اقتصاد الرعاية من الأنشطة المجتمعية، أو المنزلية غير المدفوعة واللازمة للحياة الانسانية). ومن هذا المنطلق، تعد الموازنات المستجيبة للنساء والرجال معاً أداةً يمكن من خلالها قياس مدى التزام الحكومات بتنفيذ التوصيات والخطط المرتبطة بالمرأة، والتي أقرها العديد من المؤتمرات الدولية لسد الفجوة أياً كان نوعها بين الجنسين. وفي سبيل ذلك ترصد موازنات النوع الاجتماعي فئتين أساسيتين، هما:
- **السياسيون وصناع القرار** - حيث تقدم لهم هذه الموازنات ما يشبه تقريراً عملياً عن احتياجات المرأة، ومدى الاستجابة لهذه الاحتياجات، كما تجعلهم على دراية بأثر السياسات التي يرسمونها من خلال البرامج المتخصصة.
- **منظمات المجتمع المدني والرأي العام** - حيث تعكس لهم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي المعلومات الأساسية التي تدعم قدرتهم على التأثير في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمساواة بين الفئات المختلفة، وتحسين أوضاع الفئات المهمشة في المجتمع.

1-2-2 إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

تحاول الموازنة المستجيبة للنوع الإجابة عن التساؤل الأساسي الذي تدور حوله هذه الموازنات، وهو "هل احتياجات المرأة محل اهتمام؟" ومن ثم فهي تركز على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق أكثر من زيادة الإنفاق في مجمله، كما تستند إلى إعادة توجيه البرامج داخل القطاعات أكثر من إحداث تغيير في الموارد المخصصة لقطاعات بعينها. وفي هذا الإطار، تعتمد هذه الموازنات على عدة أدوات منها:

أولاً: تقييم سياسات الإنفاق العام داخل كل من القطاعات المختلفة، مع أخذ بُعد النوع الاجتماعي في الاعتبار.

ثانياً: التقييم، أي تقييم أولويات الإنفاق في الموازنة، على أن نضع في الحسبان البُعد الاجتماعي.

ثالثاً: تحليل درجة الإفادة من ذلك الإنفاق، وكيفية توصيل الخدمات لمستحقيها من الفئات محل الاعتبار.

رابعاً: وجود الوعي النوعي بجانب الإنفاق في الدولة أي وجود دلالات واضحة تتعلق بقضايا التمييز وعدم المساواة بين النوعين، إلى جانب الإنفاق الحكومي. ويستوجب تطبيق هذه الأدوات بصورة أساسية تحليل جانبي النفقات والإيرادات بالموازنة العامة للدولة، والبرامج المختلفة التي تنطوي عليها في الصورة التالية:

1. فيما يتعلق بجانب الإنفاق: تشير الدراسات إلى ثلاثة أبعاد رئيسة يشتمل عليها جانب الإنفاق في تحليل ذلك النوع من الموازنات، وذلك على النحو التالي:

- **برامج خاصة بالنوع:** وهذه البرامج تتكون من النفقات المخصصة للمشروعات والسياسات التي توجه بصورة مباشرة إلى المرأة. وهذه النفقات تقترب من الطريقة التي يترجم بها الناس عادة كلمات «موازنة المرأة» بأنها كميات منفصلة ومميزة. على سبيل المثال، تشتمل هذه الموازنة على اعتمادات تعليم الفتيات مهارات ذات طبيعة فنية متخصصة، كما تتضمن اعتمادات برامج تمكين المرأة غير العاملة.
- **برامج تدعم المساواة بين الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار:** وهي تتكون من الأموال المخصصة للبرامج الأخرى التي تضمن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، في مراكز صنع القرار داخل الجهاز الحكومي. والمساواة هنا لا تعني فقط أعداداً متساوية من النساء والرجال في التوظيف، ولكن أيضاً تمثيلاً متساوياً داخل الإدارة وفي مراكز صنع القرار، وكذلك تعني الحوافز العادلة، وظروف العمل المناسبة.
- **النفقات المتعلقة بالخدمات العامة المشتركة:** وتتكون من النفقات المستمرة التي لم يتم تغطيتها في الفئتين السابقتين. وهذا المكون هو الأهم والأصعب في عملية تقدير مدى إفادة كل من المرأة والرجل من هذه الخدمات.

2. فيما يتعلق بجانب الإيرادات: على الرغم من عمليات الموازنة الحكومية التي تبدأ عادة بتقدير الإيرادات الكلية، فإنه يلاحظ أن التركيز الرئيس عادةً ما ينصب على جانب الإنفاق أكثر من الإيرادات. ومن الأسباب الأساسية لإهمال تحليل الإيرادات هو أنها عملية شاقة، غالباً ما تكون أكثر استجابة للتوجهات السياسية عنه في الإنفاق. وعلى الرغم من ذلك، تشير الدراسات والأدبيات والخبرة الدولية إلى أنه يمكن دراسة جانب الإيرادات من خلال عدة محاور، مثل:

- تحليل الضرائب كآلية لتفعيل الموازنة التي تستجيب لاحتياجات المرأة.
- زيادة إيرادات الحكومة المحلية من وجهة نظر المرأة / الرجل و الفتى / الفتاة، وليس فقط كمصدر للدخل القومي.
- دراسة تأثيرات التوظيف في مصادر الإيرادات.

1-2-3 التحديات التي تواجه إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

أشارت التجربة الدولية إلى وجود عدد من التحديات تواجه عملية إعداد الموازنة المستجيبة للنوع، يتمثل أهمها في التحدي الخاص بعدم توافر البيانات الكافية، وتحديدًا عدم وجود بيانات موزعة تبعًا للنوع الاجتماعي.

أما التحدي الثاني فيتعلق بطريقة إعداد الموازنة العامة نفسها، والتي قد تعوق عملية إعداد الموازنة المستجيبة للنوع، خاصة وأن إعداد الموازنة العامة على أساس البنود وليس البرامج، يحول دون الحصول على البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي، ومن ثم فإن غياب منهجية البرامج في إعداد الموازنة يعد قيدًا حقيقيًا في التعرف على توجهات الإنفاق العام للوفاء باحتياجات النوع الاجتماعي، كما يستتبع ذلك صعوبة تحديد الأطراف المستفيدة من بعض الخدمات (الخدمات المشتركة).

أما التحدي الثالث، فيتعلق بصعوبة إدماج المرأة فيما يتعلق بالإيرادات.

ومن الملاحظ أن الحالة المصرية تواجه بهذه التحديات، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول المتقدمة والنامية؛ الأمر الذي دفعنا إلى تطوير منهجية لتحليل الإنفاق العام بصورة أساسية، على نحو يحدد درجة الاستفادة وفقًا للنوع كما سيرد تفصيله.

1-2-4 الموازنة المستجيبة للنوع : دروس من الخبرة الدولية

تعكس التجارب الدولية في مجال إعداد الموازنات المستجيبة للنوع عددًا من الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في الحالة المصرية³، وهو التوجه الذي أخذت به دولة جنوب إفريقيا، عندما أفادت من تجارب استراليا وكندا. وتتمثل أهم الدروس المستفادة من تجارب الدول في ما يلي:

- تقع تجارب الدول فيما يتعلق بموازنات النوع الاجتماعي في إحدى فئتين، الأولى: نموذج نابع من مبادرة حكومية أي من داخل الحكومة (استراليا وهولندا)، والثانية هي نموذج قائم على مبادرة مجتمعية (جنوب إفريقيا وتنزانيا).
- **تنوع الفاعلين:** تشير الخبرة الدولية إلى أن عملية إعداد الموازنة المستجيبة للنوع هي تعاون مشترك بين جهات حكومية وهيئات غير حكومية ومعاهد أبحاث وكذلك أعضاء البرلمان.
- **نطاق التغطية:** يلاحظ أن هناك بعض المبادرات التي تغطي كل بنود الموازنة العامة، في حين أن البعض يبدأ العمل على قطاعات استرشادية (كالتعليم، والصحة، والزراعة).

³ يشمل الملحق رقم (أ) تحليلًا لأهم ملامح إعداد الموازنة المستجيبة للنوع في عدد من الدول النامية والمتقدمة.

- **مستوى التغطية:** هناك مبادرات تطبق على المستوى المركزي، وأخرى تتطرق إلى مستوى الحكومة المحلية. وإن جرت العادة على البدء بموازنات النوع الاجتماعي في معظم الحالات على المستوى القطاعي المركزي، ثم التوجه بعد ذلك إلى المستوى المحلي.
- ركزت معظم المبادرات على **جانِب الإنفاق** من خلال التحليل ثلاثي الأبعاد:
 - الإنفاق المُكْرَس للمرأة خصيصًا.
 - الإنفاق على تكافؤ الفرص في الوظائف العامة.
 - الإنفاقات العامة للرجال والنساء.
- **خلق مناخ من الوعي المشترك:** تشير الخبرة الدولية إلى أهمية زيادة الوعي داخل الحكومة، وبين الموظفين الحكوميين بشأن الأثر النوعي للموازنة والسياسات الممولة لها. وكذلك ضرورة تقوية مشاركة المجتمع المدني، وأهمية الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، والإفادة من قوة المجتمع المدني ودوره ومهاراته في التوعية.
- **إنشاء لجنة قومية** تتولى متابعة موازنات النوع الاجتماعي مثل إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية، وكذلك ضرورة تفهم الأجهزة والهيئات الحكومية لكيفية تخصيص الإنفاق وتصميم مشروعات لمعالجة قضايا المرأة، وكيفية تصنيف أنشطتها حتى بين الفئات المختلفة للمرأة.
- **القياس والمتابعة:** تؤكد الخبرة الدولية على ضرورة وضع مؤشرات لقياس النجاح عبر الزمن، وتحديد مؤشرات لمتابعة التقدم في التزامات الحكومة تجاه الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي.
- **المتابعة المستمرة:** أهمية المتابعة المستمرة، ودعم القدرات المؤسسية للمسؤولين عن تنفيذ موازنات النوع الاجتماعي؛ لأن المشكلة تكمن في عدم تفهم الأجهزة والهيئات الحكومية، لكيفية تخصيص الإنفاق وتصميم مشروعات لمعالجة قضايا المرأة، ولطرق تصنيف أنشطتها إلى الفئات الثلاث المطلوبة. يضاف إلى ذلك، أنه من الأهمية أيضًا متابعة حال تخصيص نسب محددة للمرأة بالموازنة - لتنفيذ التزام الإدارات والهيئات بذلك من خلال نظام فعال للمتابعة والتقييم.
- **المعلومات والبيانات:** أهمية توافر بيانات موزعة حسب النوع الاجتماعي ذكورًا كانوا أو إناثًا (جنوب إفريقيا)، بالإضافة إلى أهمية وجود شخصية حكومية مسؤولة تتبني الموازنات المستجيبة للنوع (المكسيك).

- ضرورة أن تحتوي التحليلات لموازنة النوع الاجتماعي على تفسيرات فعالة وإيضاحات كافية حول أسباب الاختلاف بين نصيب الرجال والنساء، وكذلك التوعية بأن موازنات المرأة لا تقوم على إيجاد موازنة منفصلة للمرأة أو زيادة في مخصصات الإنفاق، وإنما تتطلب إعادة توزيع المخصصات.
 - الالتزام بتحليل أثر مردود الإنفاق العام حسب الحالة، من حيث الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي كما في تجربة هولندا.
 - مراعاة العمل غير مدفوع الأجر عند تحليل موازنات النوع في جانبي الإنفاق والإيرادات. فبعض المبادرات طالبت بتقدير عمل المرأة غير مدفوع الأجر؛ كي يعطي لها في صورة دعم حكومي، على أساس أن ما تقوم به المرأة، وخاصة في أنشطة المياه والري يجب أن تقوم به وزارات وقطاعات حكومية. ومن ناحية أخرى، هناك مبادرات رأت أن ما تقوم به النساء من عمل غير مدفوع ولا تعوض عنه، بمثابة ضريبة تدفعها النساء للحكومة كما في المبادرة الهولندية.
- وتأسيساً على ما سبق، يكون لهذه الدروس المستفادة عظيم الأثر عند تقييم الجهد الذي قامت به الوزارات والقطاعات المستهدفة تحليلها في هذه الدراسة، خاصة وأنه في الحالة المصرية تم مراعاة ما يلي:
- التركيز على تحليل القطاعات الأساسية من منظور النوع الاجتماعي، وذلك فيما يتعلق **بمناطق التغطية**، من خلال التركيز على قطاعات استرشادية كالتعليم والصحة والتضامن الاجتماعي والقوى العاملة.
 - تطرق الدراسة إلى المستويين المركزي والمحلي معاً، وذلك من خلال الدراسة التفصيلية لقطاعات بعينها، وإخضاع عدد من الكيانات المحلية (خمس محافظات على مستوى الجمهورية) للبحث؛ حتى يكون هناك مستوى متميز من **التغطية**.
 - تركز الدراسة على **جانبي الإنفاق** في الموازنة العامة، وذلك بتحليل الإنفاق لمعرفة ما يوجه مباشرة إلى المرأة وما يخدم كلا النوعين معاً.

القسم الثاني

تقييم إسهام الوزارات المختارة في الاستجابة لمتطلبات المرأة واحتياجاتها: المستوى المركزي

مقدمة

يحتل هذا القسم من الدراسة أهمية كبيرة؛ حيث يتناول الإطار التحليلي لإسهامات وزارة التعليم والصحة والتضامن الاجتماعي والمالية والقوى العاملة فيما يتعلق باستجابة إنفاقهم العام لاحتياجات النوع الاجتماعي بصفة عامة، والمرأة بصفة أكثر تحديداً.

وتستند منهجية هذا القسم إلى البدء بقراءة عامة لوثيقتي منشور الموازنة والبيان المالي، على أساس أن هاتين الوثيقتين من أهم الوثائق التي يُمكن من خلالها استشراف رؤية الحكومة، وخاصة وزارة المالية، فيما يتعلق بإعداد الموازنة على أساس الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي. وبعد ذلك ينتقل التحليل لتقديم رؤية كلية حول الإنفاق المستجيب لاحتياجات النوع. والخطوة الأخيرة يتم خلالها النزول بمستوى التحليل إلى المستوى الجزئي لتقييم إسهام الوزارة المشار إليها لاستهداف احتياجات النوع الاجتماعي من خلال برامجها المختلفة وإنفاقها العام.

2-1 تحليل توجهات الحكومة للاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي: قراءة في منشور إعداد الموازنة والبيان المالي

2-1-1 الموازنة المستجيبة للنوع ومنشور إعداد الموازنة

يعد منشور الموازنة إحدى الوثائق المهمة التي ترسل من قبل وزارة المالية إلى الجهات المعنية بإعداد الموازنة العامة للدولة، والذي يوضح الأسس والركائز التي تنهض على أساسها الموازنة العامة للدولة، ومن ثم فإن قراءة هذه الوثيقة وتحليلها يعدان مسألة مهمة في الربط بين توجهات وزارة المالية، بل الدولة ككل، وبين الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وخاصة ما يتعلق بالموازنة التي تستجيب لاحتياجات المرأة المصرية وطموحاتها بصورة أكثر تحديداً. ويشير التحليل الخاص بمنشور الموازنة إلى ما يلي:

- يهتم منشور الموازنة بتوفير الاحتياجات المختلفة للمواطنين دون التمييز بين رجل وامرأة، ومن ثم يستند منشور الموازنة ويعتمد على مبدأ عدم التمييز.
- يؤكد منشور الموازنة على أهمية مردود النفقة العامة وضرورة تعظيمها، ومن ثم يشير بصورة ضمنية إلى أهمية توجيه الإنفاق نحو صور الاستخدام ذات الأثر الأكبر، ومنها الاستجابة لاحتياجات المرأة.
- يرصد منشور الموازنة أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية، والاهتمام بقطاع الأعمال الخاص ككل دون تمييز.

- يؤكد منشور الموازنة أيضاً على أهمية دعم الصناعات الصغيرة، وهنا إشارة ضمنية إلى دعم المرأة في ظل لجوئها وخاصة المرأة المعيلة، إلى العمل بهذا القطاع.
- يؤكد منشور الموازنة على أهمية دعم الفئات محدودة الدخل، ومنها المرأة بطبيعة الحال، بل إن المرأة وفقاً للدراسات المختلفة هي من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. ومن ثم فإن التشديد على دعم الفئات الضعيفة هو استهداف للمرأة بصورة أساسية.

ويوضح الملحق (ب)، أهم ما أكد عليه منشور الموازنة خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2007، لا سيما أنه لم ينص بصورة صريحة خلال هذه الفترة على أهمية مراعاة النوع الاجتماعي عند إعداد الموازنات، إلا أنه يتضمنه وينطوي عليه.

وقد جاء التصريح مباشرة لهذا النوع في منشور الموازنة الخاص بالعام المالي 2009/2010، كما أشارت إليه الركيزة الثالثة التي أكدت على ضرورة "إخضاع البيانات كافة التي يتضمنها مشروع الموازنة للتحليل وفقاً للنوع الاجتماعي؛ حتى يمكن تقييم وضع كل من الرجل والمرأة، والإنفاق العام والهيكل والوقوف على الإجراءات التي اتخذت لجعل الموازنة قادرة على كفالة تكافؤ الفرص لكل من الرجل والمرأة". ولكنها تؤكد أيضاً على أن موازنة الدولة يجب أن توجه أساساً نحو صالح المواطنين جميعاً.

وباختصار فإنه وإن كان منشور الموازنة لم ينص صراحة على أهمية مراعاة تحليل الموازنة على أساس النوع الاجتماعي سوى في العام 2009/2010 إلا أنه يؤكد على أن الإنفاق العام يستهدف صالح المواطنين جميعاً سواء كانوا رجالاً أو نساءً، أطفالاً وشباباً وشيوخاً. وهذا المبدأ يؤكد على مبدأ المساواة بين أطياف المجتمع ككل. ولكن النص صراحة على أهمية مراعاة النوع الاجتماعي إنما يعكس مدى التحول في فكر وزارة المالية في التعامل مع الموازنة المستجيبة للنوع.

2-1-2 البيان المالي والاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي

البيان المالي هو الوثيقة المالية التي تعكس منهجية الحكومة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع بأطيافه المختلفة. ولهذا تأتي أهمية تحليل البيان المالي للموازنة باعتباره المحك الحقيقي للتأكد من صدق توجهات الحكومة في تفعيل السياسات العامة المعلنة. فيحدد البيان المالي ملامح الموازنة والأداء الحكومي، ومن ثم فهو يوضح الفعالية الحقيقية للعمل الحكومي وصدق الحديث عن التعهدات والالتزامات الحكومية في الوفاء باحتياجات الفئات المختلفة في المجتمع.

وبتحليل مضمون البيان المالي خلال خطة التنمية الاقتصادية (2002/2003-2006/2007)، كما يوضح الملحق رقم (ج)، نجد أنه يركز على أهمية بُعدين أساسيين عند إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وهما: البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي. ويشتمل البُعد الاقتصادي كما ورد في البيان المالي، على تدبير الاعتمادات التي تكفل تحقيقه بهدف التنمية الشاملة، من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية، وإصلاح الهياكل الاقتصادية للهيئات الاقتصادية، والعمل على تحسين اقتصادياتها، ومساندة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار، والحفاظ على قدرة الاقتصاد القومي على النمو واستمراره في ظل استقرار المستوى العام للأسعار، وعلى التوازنات الداخلية والخارجية من خلال إدارة حكيمة للعجز والديونية العامة.

وفي مقابل البُعد الاقتصادي، يأتي البُعد الاجتماعي للموازنة من خلال تنمية قدرات الإنسان المصري (رجلاً كان أو امرأة)؛ باعتباره هدف التنمية وأداتها، وبما يسمح بتحويل الثروة البشرية إلى قوة عاملة منتجة تستطيع استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. ولهذا يشدد البيان المالي على أن تحقيق البُعد الاجتماعي للموازنة العامة يتم من خلال توفير تكاليف الخدمات الاجتماعية، والارتقاء بمستوى التعليم والمعرفة الفنية، وإحداث التقدم المستمر في مجال الصحة العامة، ونشر الثقافة بين فئات المجتمع المختلفة. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير مستوى معيشي كريم للفئات محدودة الدخل في ظل حماية تكفلها مظلة التأمينات الاجتماعية.

وأهم ما يشير إليه تحليل البيان المالي خلال الفترة السابقة، أن مشروعات الموازنات العامة المختلفة عبر سنوات الخطة تتناغم مع منشور الموازنة الخاص بإعدادها؛ إذ تؤكد على تبني فكر المساواة بين فئات المجتمع رجالاً كانوا أو نساءً أو أطفالاً أو شباباً أو شيوخاً، فقراء أو أغنياء. كما يؤكد البيان المالي على التزام الدولة بتقديم الخدمات المختلفة التي كفلها الدستور للمواطنين كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والثقافية والشبابية المختلفة. بل يركز على نقطة مهمة وهي أن مشروع الموازنة يهدف إلى توسيع نطاق خدمات الدولة وتحسين نوعيتها، خاصة بالنسبة إلى المرأة والطفل والفئات الأقل قدرة.

بالإضافة إلى ذلك، يؤكد البيان المالي على أهمية الوفاء بالحقوق الدستورية للفرد في التعليم والصحة بصفة خاصة (البيان المالي 2002/2003). وعلى الرغم من ذلك، فإن النقطة المهمة في هذا السياق هي غياب الفئات المستهدفة من الإنفاق؛ حيث يستعمل البيان المالي مفاهيم أكثر عمومية غير محددة مثل أصحاب الدخل المحدود، والفئات الاجتماعية محدودة الدخل، والبعد الاجتماعي للإصلاح للحديث عن خدمات وحقوق تغطيها صور الإنفاق دون تحديد واضح لهذه الفئات، وحدود ذلك الإنفاق الموجه إلى فئة بعينها، أو للوفاء بأي حق من الحقوق. وقد جاء التأكيد على أهمية الاستجابة لاحتياجات المرأة بصورة صريحة، بدءاً من العام المالي عام 2008-2009.

صفوة القول، إن التغيير في لغة استهداف النوع بشكل صريح سواء في منشور الموازنة أو في البيان المالي، قد تلازم مع التغيير الذي طرأ على فكر إعداد الموازنة في السنوات الثلاث الأخيرة، والذي توازي أيضاً مع إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بوزارة الكالية كما سيأتي ذكره لاحقاً.

2-2 تحليل عام للإنفاق العام على برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال الفترة (2003/2002 - 2007/2006)

الموازنة العامة هي إحدى أهم الوثائق الحكومية، خاصة وأنها تمثل كشف الحساب الذي يُمكن على أساسه محاسبة الجهات الحكومية ومراقبتها، ومن ثم تنظيم مراحل إعداد الموازنة وإقرارها وتنفيذها أطراً دستورية وتشريعية حاکمة تلتزم بها الأطراف الفاعلة كافة في مراحل الموازنة العامة.

وفي هذا الإطار، فقد عرّف القانون رقم 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة الموازنة على أنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة". ولذا فإن هذا البرنامج المالي لا بد أن يعكس أولويات الفئات المجتمعية كافة، كما يجب أن يتبنى هذا البرنامج توجهاً أساسياً بتحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة المستمرة لاحتياجات هذه الفئات.

وإذا كانت الموازنة المصرية قد شهدت العديد من مراحل الإصلاح والتطوير خلال السنوات الأخيرة، ومن بينها صدور القانون رقم 87 لسنة 2005، الذي أرسى قواعد جديدة لتبويب الموازنة العامة تتسق مع المعايير الدولية التي أقرتها نظم إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، إلا أن المدقق في بيانات الموازنة العامة يجد صعوبة كبيرة في تحديد أوجه الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي وبرامجها، أي أنه على الرغم من التطوير الذي شهدته تصنيفات الموازنة وفقاً للتقسيم الوظيفي لأنشطة الدولة أو التقسيم الإقتصادي لأوجه الإنفاق العام، فإن تحديات كثيرة من بينها غياب موازنات البرامج والمحاسبة على الأداء قد أسفرت عن عدم القدرة على رصد الإنفاق المستجيب للنوع الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، ومن خلال مراجعة تطور بيانات الموازنة المصرية خلال الفترة من (2003/2002 - 2007/2006) يمكن تصنيف اعتمادات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على النحو التالي:

2-2-1 اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي

وتنقسم الجهات وفقاً إلى الاعتمادات المباشرة للنوع الاجتماعي على النحو التالي:

أ. جهات تخصص كل أو معظم إنفاقها للنوع الاجتماعي

- يُمكن رصد عدد من الجهات التي تخصص كل أو معظم إنفاقها للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي، أى أن الاعتمادات المدرجة سنوياً لهذه الجهات تُمثل إنفاقاً مباشراً على النوع الاجتماعي. ويوضح الجدول (1) بياناً بهذه الجهات كما يلي:

جدول (1)

بيان بجهات الموازنة التي تخصص كل أو معظم إنفاقها للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي (المرأة)

جهات تخصص معظم إنفاقها	جهات تخصص كل إنفاقها
<ul style="list-style-type: none"> - المجلس القومي للطفولة والأمومة. - مستشفيات جراحات اليوم الواحد بالمحافظات. - مستشفى طب الأطفال بالمنصورة. - مستشفى الأطفال بأسبوط. - مستشفى الأطفال التخصصى ببنها. - مركز ثقافة الطفل. - المزايا الاجتماعية (معاش الطفل ومعاش الضمان الاجتماعي). - جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى. - الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. 	<ul style="list-style-type: none"> - المجلس القومي للمرأة. - المجلس القومي للسكان. - مركز صحة المرأة بأسبوط.

المصدر: وزارة المالية.

- رصدت الموازنة العامة للدولة نحو 1745.8 مليون جنيه لبرامج الإنفاق المختلفة التي تقوم بها هذه الجهات فى عام 2006/2007، مقارنة بنحو 1650.4 مليون جنيه فى عام 2005/2006، على النحو الموضح فى جدول (2)

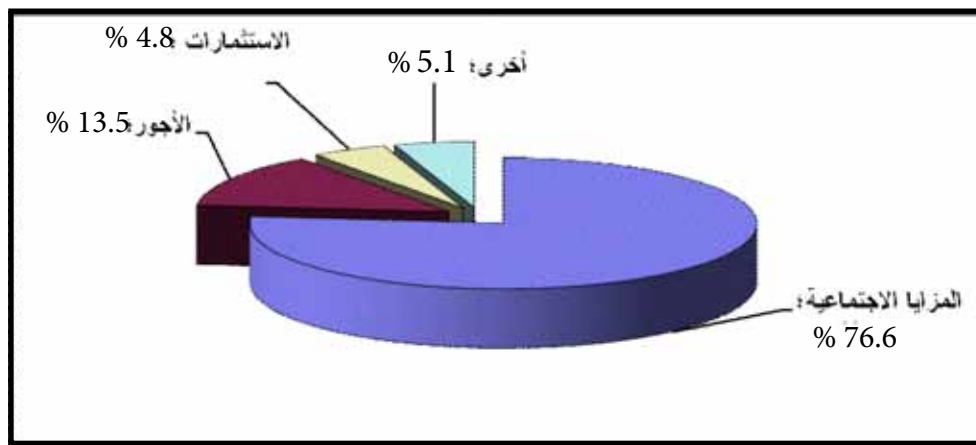
جدول (2) الاعتمادات المباشرة المخصصة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي

البيان	الأجور	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخرى	الاستثمارات	جملة المصروفات 2007/2006	جملة المصروفات 2006/2005
المجلس القومي للمرأة	8.2	5.8	0.0	0.1	0.0	7.3	21.5	27.5
المجلس القومي للطفولة والأمومة	2.2	1.2	0.0	0.0	9.4	50.2	63.0	47.7
المجلس القومي للسكان	7.6	1.5	0.0	0.3	0.0	2.3	11.7	11.7
مركز صحة المرأة بأسسيوط	3.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.9	0.0
جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي	1.2	0.1	0.0	0.3	0.0	0.6	2.2	2.4
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية	6.4	2.5	0.1	41.8	0.0	0.0	50.9	129.5
الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار	108.1	8.9	0.0	0.0	0.0	13.1	130.1	109.4
مستشفيات جراحات اليوم الواحد بالمحافظات	24.6	18.1	0.0	0.0	3.9	0.0	46.7	39.4
مستشفى طب الأطفال بالمنصورة	14.4	12.3	0.0	0.0	0.0	1.3	28.0	31.0
مستشفى الأطفال بأسسيوط	5.8	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0	8.2	0.0
مستشفى الأطفال التخصصي ببنها	4.3	3.1	0.0	0.0	1.0	0.0	8.4	8.7
مركز ثقافة الطفل	2.5	0.6	0.0	0.1	0.0	0.3	3.5	2.9
المزايا الاجتماعية	46.5	8.5	0.5	1293.5	9.4	8.4	1366.8	1240.3
الإجمالي	234.8	66.9	0.5	1336.2	23.9	83.5	1745.8	1650.4

المصدر: وزارة المالية، بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، لسنوات مختلفة.

- ويوضح الشكل (1) التوزيع النسبي لهذا الإنفاق على الأبواب المختلفة في عام 2007/2006 على النحو التالي:

شكل (1) التوزيع النسبي للاعتمادات المباشرة المخصصة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي



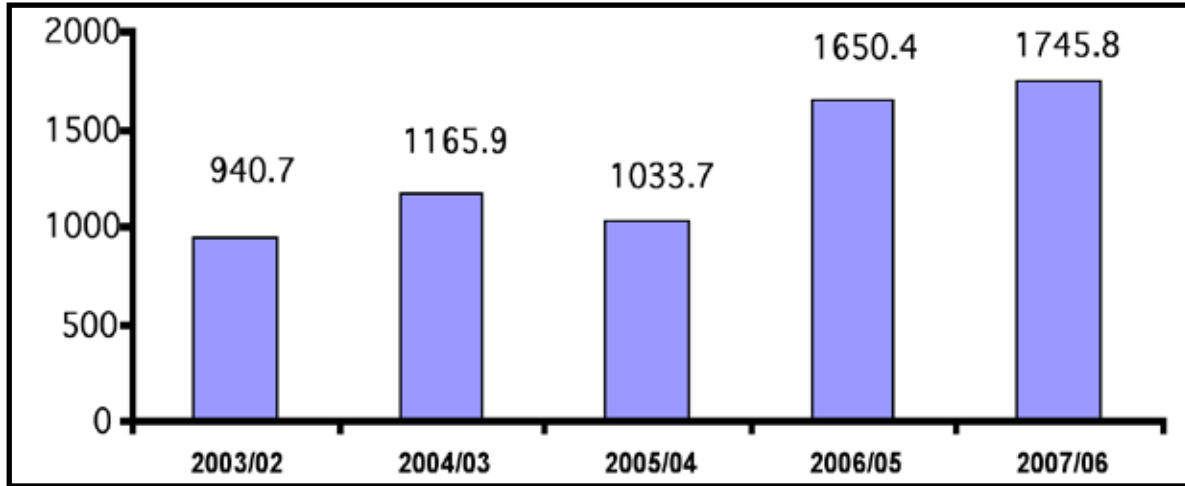
المصدر: محسوبة من بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

- ويوضح الشكل (2) تطور الاعتمادات المباشرة المخصصة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية (2002/2003-2006/2007) كما يلي:

شكل (2)

تطور الاعتمادات المباشرة المخصصة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2002/2003-2006/2007)

القيمة بمليون الجنيه



المصدر: محسوبة من بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة، لسنوات مختلفة

ب. جهات تخصص جانباً من إنفاقها للنوع الاجتماعي

وفقاً لتحليل هيكل الإنفاق العام، وفي ضوء الوزن النسبي للمرأة، والذي يقترب من 50% من المجتمع المصري، فإنه يمكن القول إن حجم الإنفاق المخصص للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي يتجاوز بشكل كبير قيمة الإنفاق التي تم حسابها على أساس الاعتمادات المباشرة، كما هو موضح في النقطة (أ)، ويوضح جدول (3) القطاعات المختلفة التابعة للموازنة العامة والأوزان النسبية للمرأة في كل قطاع على النحو التالي:

جدول (3)

القطاعات المختلفة والوزن النسبي للمرأة

القطاع	الوزن النسبي للمرأة
التعليم	37%
الصحة	40%
الدعم والحماية الاجتماعية	49%
الشباب والثقافة والشؤون الدينية	28%
الإسكان والمرافق	47%
حماية البيئة	44%
الخدمات العامة بخلاف مدفوعات الفوائد	43%
الشؤون الاقتصادية	43%

المصدر: وزارة المالية، البيان التحليلي للسنة المالية 2008/2009، الملحق الخامس.

- وفي ضوء تطور الإنفاق العام للقطاعات المشار إليها، وأخذًا في الاعتبار الوزن النسبي للمرأة في كل قطاع، فإنه يمكن تقدير حجم الإنفاق الذي يخصص جانبًا منه للنوع الاجتماعي على النحو الموضح في جدول (4)، والذي نلاحظ فيه تخصيص نحو 43.0% من إنفاق القطاعات الموضحة فيه لعام 2007/2006، لبرامج الإنفاق على المرأة، بقيمة بلغت نحو 62.1 مليار جنيه، مقارنة بنحو 33.5 مليار جنيه في عام 2003/2002، بنسبة 42% من إنفاق هذه القطاعات في هذا العام. ويوضح الشكل (4) تطور قيمة نصيب الإنفاق على المرأة من اعتمادات إنفاق قطاعات الموازنة خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2003/2002-2007/2006) على النحو التالي:

جدول (4)
نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق القطاعات المختلفة
القيمة بمليون جنيه

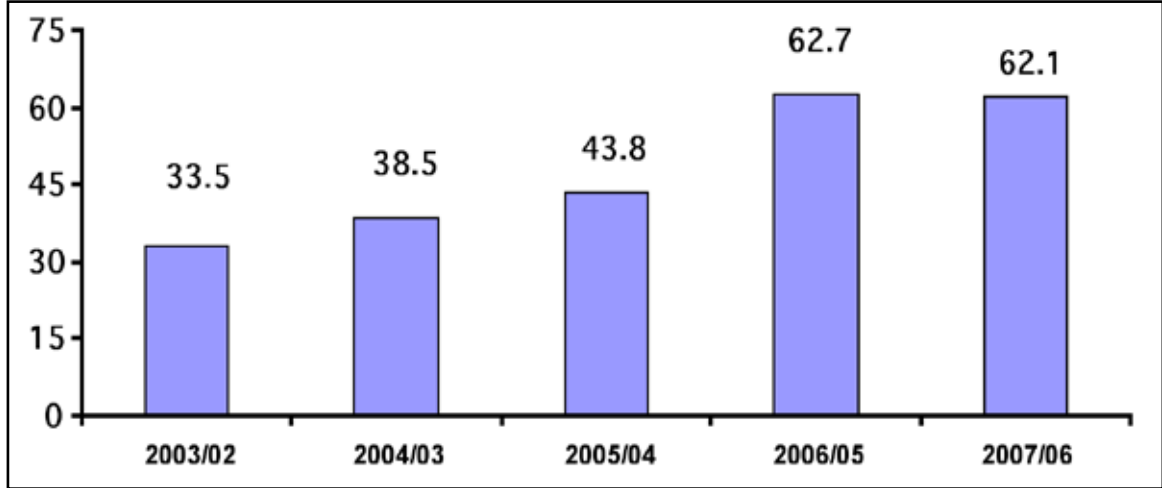
القطاع	بيان	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002
خدمات عمومية عامة من دون مدفوعات الفوائد	إجمالي إنفاق القطاع	19877.5	17269.1	21184.1	14584.0	11660.4
	الوزن النسبي للمرأة	% 43				
	إنفاق يخص المرأة	8547.3	7425.7	9109.2	6271.1	5014.0
الشؤون الاقتصادية	إجمالي إنفاق القطاع	13913.7	12360.2	11278.0	11959.2	10033.9
	الوزن النسبي للمرأة	% 43				
	إنفاق يخص المرأة	5982.9	5314.9	4849.5	5142.5	4314.6
حماية البيئة	إجمالي إنفاق القطاع	3571.4	1775.3	791.1	907.3	1568.9
	الوزن النسبي للمرأة	% 44				
	إنفاق يخص المرأة	1571.4	781.1	348.1	399.2	690.3
الإسكان والمرافق	إجمالي إنفاق القطاع	6505.1	4250.8	4997.7	5414.7	4969.0
	الوزن النسبي للمرأة	% 47				
	إنفاق يخص المرأة	3057.4	1997.9	2348.9	2544.9	2335.4
الصحة	إجمالي إنفاق القطاع	10433.8	9664.9	7046.5	8073.5	7592.8
	الوزن النسبي للمرأة	% 40				
	إنفاق يخص المرأة	4173.5	3866.0	2818.6	3229.4	3037.1
الشباب والثقافة والشؤون الدينية	إجمالي إنفاق القطاع	8729.1	7635.0	7195.2	6647.6	5792.0
	الوزن النسبي للمرأة	% 28				
	إنفاق يخص المرأة	2444.1	2137.8	2014.7	1861.3	1621.8
التعليم	إجمالي إنفاق القطاع	27761.0	25636.4	24934.4	22666.8	20647.8
	الوزن النسبي للمرأة	% 37				
	إنفاق يخص المرأة	1200271.6	9485.5	9225.7	8386.7	7639.7
الدعم والحماية الاجتماعية	إجمالي إنفاق القطاع	53187.6	64648.0	26607.2	21777.9	18014.2
	الوزن النسبي للمرأة	% 49				
	إنفاق يخص المرأة	26061.9	31677.5	13037.5	10671.2	8827.0
الإجمالي العام	إجمالي إنفاق القطاعات	143979.2	143239.6	104034.2	92031.0	8200279.0
	إنفاق يخص المرأة	62110.2	62686.3	43752.2	38506.3	33479.8
	الوزن النسبي للإنفاق الذي يخص المرأة من إجمالي الإنفاق	%43	%44	%42	%42	%42

المصدر: وزارة المالية، بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، لسنوات مختلفة.

شكل (3)

تطور قيمة نصيب الإنفاق على المرأة من اعتمادات إنفاق قطاعات الموازنة خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2002/2003-2006/2007)

القيمة بمليار الجنيه



المصدر: محسوبة من بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة.

وإجمالاً يُمكن القول إن هناك نحو 63.9 مليار جنيه اعتمادات مالية مباشرة تم توجيهها إلى البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي في عام 2007/2006، منها نحو 1.8 مليار جنيه اعتمادات جرى إدراجها في موازنات الجهات التي تخصص كل أو معظم إنفاقها لهذه البرامج، ونحو 62.1 مليار جنيه وُجهت من خلال إنفاق القطاعات المختلفة التي قُدرت وفقاً للأوزان النسبية لنصيب المرأة من إنفاق هذه القطاعات.

2-2-2 اعتمادات غير مباشرة للنوع الاجتماعي

هناك أنواع متعددة من الاعتمادات المالية في الموازنة العامة لا يمكن الحكم على النصيب النسبي لإنفاق المرأة منها، خاصة وأن هذه الاعتمادات قد ترتبط بقرارات مالية عن سنوات سابقة، مثل مدفوعات فوائد القروض وأقساطها التي حصلت عليها الموازنة لتمويل إنفاقها في الماضي، وكذلك الإنفاق على الدفاع والأمن.

وإذا كانت هذه الأنواع من الاعتمادات لا يمكن تصنيفها على أنها اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي، إلا أنها يجب أخذها في الاعتبار لما لها من علاقة غير مباشرة بالبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي، سواء من أن جانباً من أعباء الدين العام قد نشأ بالأساس نتيجة تمويل هذه في الماضي، أو أن الأهمية المجتمعية التي تحتلها خدمات الدفاع والأمن.

وقد بلغت قيمة هذه الاعتمادات نحو 106.0 مليار جنيه في عام 2007/2006، منها 55.0 مليار جنيه لسداد مدفوعات فوائد الدين العام وأقساطه، ونحو 22.0 مليار جنيه لتمويل برامج إعادة الهيكلة والمساندة المالية للهيئات الاقتصادية والشركات العامة، ونحو 18.0 مليار جنيه لخدمات الدفاع والأمن القومي، ونحو 11.0 مليار جنيه لخدمات الأمن العام والنظام القضائي.

2-3 قراءة وتحليل تفصيلي لتوجه الوزارات والقطاعات المختارة والاستجابة للنوع الاجتماعي

في هذا القسم الخاص بالدراسة، سوف يتولى التقرير تقييم مدى إسهام الوزارات المختارة (الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي والمالية والقوى العاملة) في الاستجابة لاحتياجات المرأة المصرية. ويبدأ التحليل بقراءة في توجهات هذه الوزارات من خلال التعرف على أهدافها وبرامجها المختلفة التي تخدم المرأة المصرية. ثم ينتقل التحليل إلى موازنة هذه الوزارات، أو تحديداً القطاعات التي تمثلها الوزارة المختارة أو الوزارة ذاتها كل حسب طبيعته. ويختتم الفصل بملخص لجهد هذه الوزارات وموازنتها للاستجابة لاحتياجات المرأة.

2-3-1 وزارة الصحة وقطاعها

2-3-1-1 توجهات وزارة الصحة وبرامجها

أنشئت وزارة الصحة والسكان سنة 1936 بمرسوم ملكي أصدره الملك فؤاد الأول. وتتمثل أهم مهام الوزارة⁴ فيما يلي:

- رسم السياسة الصحية طبقاً لسياسة الدولة.
- تخطيط الخدمات الصحية وتنظيم الأسرة طبقاً لخطة التنمية.
- العمل على تسجيل البيانات الصحية وإجراء الدراسات الإحصائية والاقتصادية، على أن يتم تحليل هذه البيانات واستخراج المعلومات اللازمة للتخطيط والمتابعة.
- توفير الخدمات الصحية المركزية بما فيها المعامل المركزية لشئون الدواء والتسجيل، وتدريب العاملين.
- مراقبة جودة الدواء والإدارة الفعالة أثناء الأزمات الصحية.
- التنسيق بين الأنشطة الصحية على المستوى المحلي في جميع المحافظات وتطويرها.

ويباشر قطاع السكان وتنظيم الأسرة تحقيق أهداف السياسة السكانية، من خلال رؤية ومبادئ محددة أقرتها الوزارة لتنفيذ الاستراتيجية السكانية للفترة 2002 - 2017. وتضم المبادئ الخاصة بالوزارة ما يلي:

- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج السكانية وإدارتها.
- إقرار حق كل إنسان في التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دونما تمييز، وبما يتفق مع الشرائع السماوية.

⁴ الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة على الشبكة الدولية للمعلومات <http://www.mohp.gov.eg>

- تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين، ورفع قدرات المرأة، والقضاء على الممارسات الضارة ضد الإناث بجميع أشكالها.
- زيادة ممارسة تنظيم الإنجاب؛ باعتباره المدخل الوقائي لمعظم مشكلات الصحة الإنجابية وصحة المرأة.
- التركيز على صحة المرأة في فترة ما قبل الخصوبة، وفترة الخصوبة، وفترة ما بعد الخصوبة، ومساعدة الزوجين على تحقيق أهدافهم الإنجابية.

وتشارك وزارة الصحة والسكان في الأنشطة الخاصة بالمرأة، وتسهم بالقدر الوفير في برامج تنمية المرأة الريفية؛ بهدف الحفاظ على صحة المرأة في المراحل العمرية المختلفة. ومن هذه الأنشطة التي تستهدف المرأة مباشرة ما يلي:

أ. مشروع تحسين البرامج السكانية وتكاملها، وتتضمن أهداف المشروع:

- إعطاء أولوية واهتمام لبعض فئات المجتمع مثل الشباب والمرأة، والتركيز على المناطق المحرومة من خدمات تنظيم الأسرة.
- تقوية جميع النظم التي تدعم برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- إيجاد الآليات التي تؤدي إلى دعم دور كل من القطاع الأهلى والخاص، على النحو الذي يمكنهم من القيام بدور أكبر من البرنامج القومى لتنظيم الأسرة.

ب. برامج التدريب: وتضم برامج التدريب التي يجري فيها تدريب مقدمى الخدمة من الأطباء والمرضات والإداريين. وتشمل هذه الدورات التدريب الأساسية لمقدمى الخدمة من الاطباء والمرضات، والمرأة العربية تتكلم، والمشورة والتحويل للممرضات و الرائدات الريفيات والتدريب الأساسى للرائدات.

ج. التدخلات غير التقليدية: وتشمل العديد من المبادرات والأنشطة التي من أهمها:

- نوادى المرأة: تم إنشاء 920 نادياً للمرأة ملحقاً بالوحدات الصحية، وتم تجهيزها لتعليم السيدات الحرف اليدوية البسيطة والخياطة والتريكو، وبها فصول لمحو الأمية وندوات لرفع الوعى الصحى والاجتماعي .
- الفرق المتنقلة: لتلبية رغبات المنتفعات فى التعامل مع طبيبة خاصة بريف الوجه القبلى. ويتم تقديم الخدمة من خلال فريق مكون من طبيبة وممرضة يقومان بزيارة بعض الوحدات الصحية.
- القوافل الطبية الشاملة: هي مجموعة من الخدمات الصحية المتكاملة التي تقدم من خلال العيادات المتنقلة شاملة التخصصات الطبية كافة (مثل الباطنة - الجراحة - الأطفال - الأسنان - تنظيم الأسرة) لجذب المزيد من المنتفعات فى المناطق العشوائية والتجمعات السكانية.

2-3-1-2 الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي: قطاع الصحة

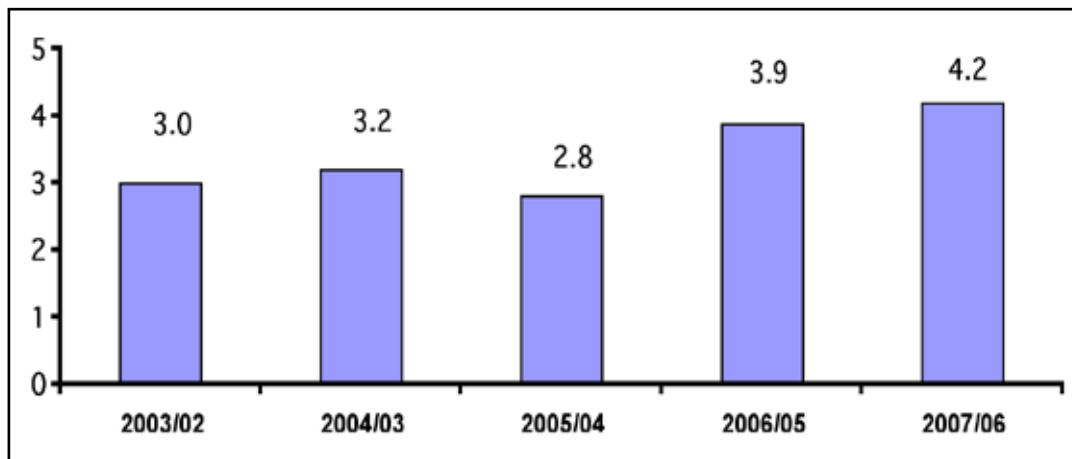
إنطلاقاً من الأهمية التي يوليها قطاع الصحة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ يلاحظ أن نحو 40% أنفقت على قطاع الصحة (وزارة الصحة والهيئات والمؤسسات العلاجية التابعة لها). ومن ثم يتبين من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة، أن الإنفاق على النوع يبلغ نحو 4.2 مليار جنيه في عام 2007/2006 مقارنةً بنحو 3.0 مليار جنيه في عام 2003/2002.

• أي أن قطاع الصحة قد قام بتوجيه ما يزيد على 17.0 مليار جنيه وتخصيصها اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2003/2002-2007/2006) من إجمالي إنفاق الصحة، خلال هذه الفترة، والذي بلغ نحو 42.8 مليار جنيه.

شكل (4)

نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق قطاع الصحة

القيمة بمليار الجنيه



واتساقاً مع ذلك، يتضمن الهيكل التنظيمي لقطاع الصحة العديد من جهات الموازنة العامة التي تضخ نسبة كبيرة من إنفاقها في البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ بهدف توفير خدمات الرعاية الطبية، وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وغيرها من برامج رعاية الأمومة والطفولة. ويتضمن الجدول (5) بياناً بأهم المشروعات التي تنهض بها وزارة الصحة في مجال النوع الاجتماعي على النحو التالي:

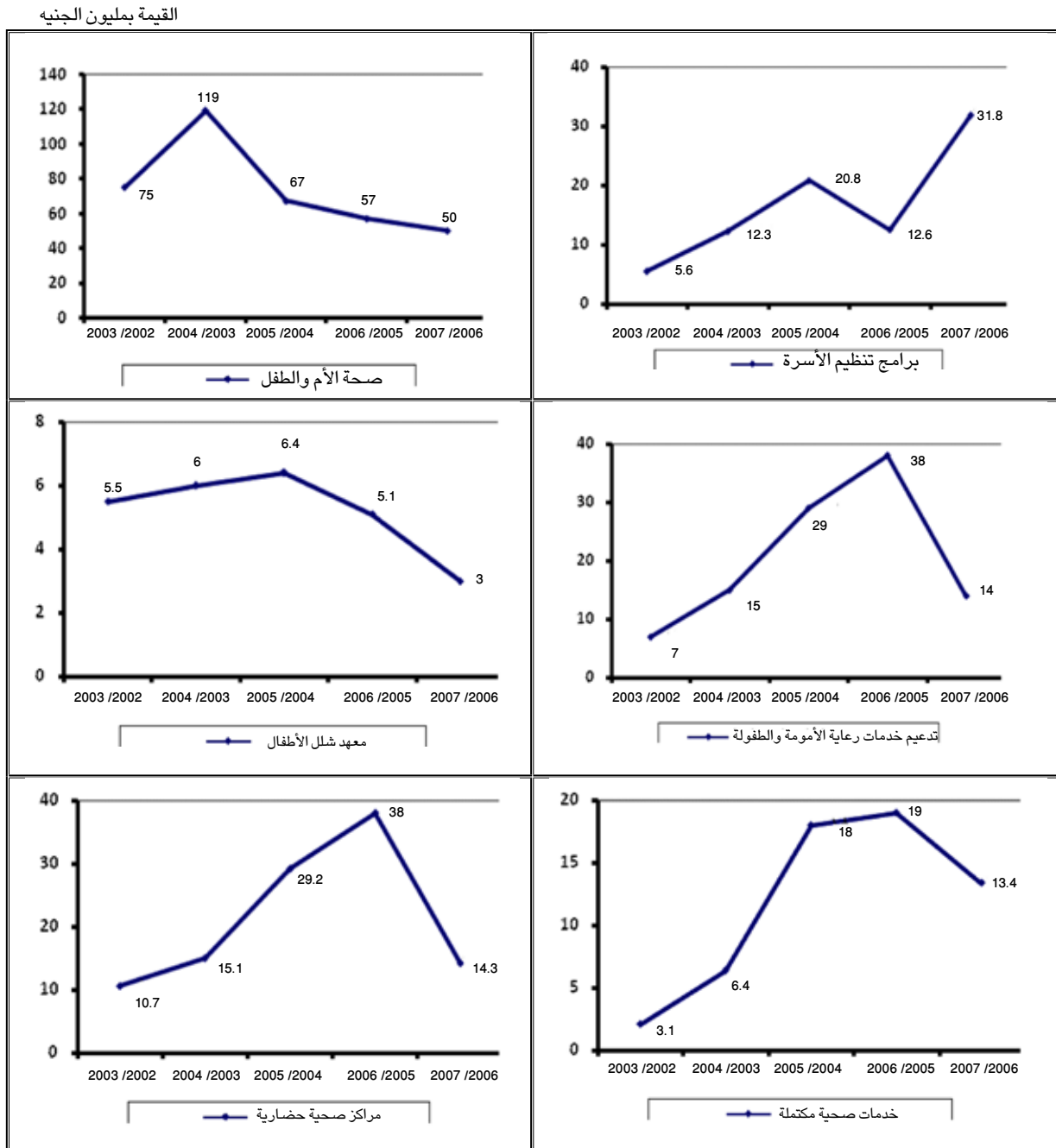
جدول (5)

أهم برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في قطاع الصحة

تدعيم خدمات رعاية الأمومة والطفولة	-	برنامج تنظيم الأسرة	-
توفير خدمات رعاية الأسرة	-	إحلال مستشفيات النساء والتوليد وتجديدها	-
صحة الأم والطفل	-	مستشفى أطفال الرمل	-
معهد شلل الأطفال	-	مستشفى الأطفال بمطروح	-
صحة المرأة ورعاية الأسرة	-	تطوير الخدمات الصحية المكملة	-
رعاية المعاقين	-	مراكز رعاية المسنين	-
معهد بحوث التغذية	-	التثقيف الصحي	-
معهد السمع والكلام	-	الصحة الإنجابية	-

ويوضح الشكل (5) تطور الإنفاق على بعض البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي في قطاع الصحة على النحو التالي:

شكل (5)
تطور الإنفاق على بعض البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي في قطاع الصحة



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، وزارة المالية ووزارة الصحة.

كما يشير الجدول (6) إلى مقارنة بين الاعتمادات الاستثمارية المخططة لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في قطاع الصحة، وقيمة إنفاقها الفعلي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2003/2002) على النحو التالي:

جدول (6)

الاعتمادات الإستثمارية المخططة لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في قطاع الصحة، وقيمة إنفاقها الفعلي خلال الخطة الخمسية (2002 / 2003 / 2006 / 2007)

القيمة بمليون الجنيه

اسم المشروع	2003 / 2002		2004 / 2003		2005 / 2004		2006 / 2005		2007 / 2006		إجمالي الخطة الخمسية
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	
إحلال مستشفى النساء والتوليد وتجديدها بالإسماعيلية	2.0	3.0	10.0	5.7	3.0	6.3	5.0	0.0	0.0	0.0	15.0
مستشفى أطفال الرمل	0.4	0.1	0.4	1.1	1.6	1.4	1.0	1.0	0.2	0.2	3.8
مستشفى الأطفال بمطروح	0.5	0.1	1.5	0.9	1.5	1.2	2.0	2.0	0.5	0.5	4.7
تطوير الخدمات الصحة المكملة	12.5	2.1	8.2	6.4	27.5	17.9	29.9	19.0	10.7	13.4	58.8
برنامج تنظيم الأسرة	20.0	5.6	27.0	12.3	18.5	20.8	26.0	12.6	21.0	31.8	83.1
المراكز الصحية الحضرية	51.9	10.7	18.5	15.1	42.4	29.2	40.7	38.0	14.3	14.3	107.4
تدعيم خدمات رعاية الأمومة والطفولة	8.0	7.1	15.0	6.4	8.0	5.0	8.0	3.8	5.0	5.0	27.3
مستشفى الجلاء التعليمي (القاهرة)	9.0	11.3	9.5	9.5	10.0	4.9	8.7	6.1	3.0	3.0	34.8
صحة الأم والطفل	80.0	74.8	75.0	119.0	80.0	67.3	60.0	56.4	50.0	50.0	367.6
معهد شلل الأطفال	4.9	5.5	6.0	6.0	6.5	6.4	6.0	5.2	3.0	3.0	26.1
صحة المرأة ورعاية الأسرة	40.0	6.5	7.0	10.5	5.0	2.3	5.0	0.4	2.0	2.0	21.7
مستشفيات الأطفال	16.0	21.7	13.2	34.2	13.0	غ.م	7.0	غ.م	3.1	غ.م	غ.م

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

• ويعكس الجدول السابق بصورة واضحة انخفاض المنصرف الفعلي على برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي، مقارنةً بالاعتمادات الاستثمارية المخططة له عند إعداد الخطة في بداية العام المالي؛ الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى عدم توافر الموارد المالية الكافية خلال فترة تنفيذ الموازنة. إلا أن السبب الرئيس في ذلك هو غياب الضوابط والقواعد المالية - سواء كانت هذه الضوابط في قانون الموازنة العامة أو في التأسيسات العامة والخاصة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة - التي تضمن التزام الجهات بتوجيه الاعتمادات في الأغراض المخصصة لها، وعدم النقل بين اعتمادات بعض البرامج والمشروعات المدرجة في موازنات إحدى الجهات إلى برامج ومشروعات جهات أخرى.

• ومن ثم فإن عمليات المناقلة التي تقوم بها تلك الجهات وعلى الرغم من أنها تتم وفقاً لإطار وقواعد ينظمها قانون الموازنة طالما أنها تتم في إطار الباب نفسه من أبواب الموازنة تحت مبررات مرونة تنفيذ الخطة والموازنة فإن مثل هذه الممارسات تحتاج إلى مزيد من الضبط وإحكام الرقابة، خاصة في ظل ما أثبتته الواقع العملي من قيام بعض الجهات بخفض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي.

2-3-1-3 آثار الإنفاق على النوع الاجتماعي في قطاع الصحة ومردوده

انعكس الإنفاق العام لقطاع الصحة على البرامج والمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحسن مؤشرات تقديم خدمات الرعاية الصحية وجودتها؛ حيث تشير بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومي إلى عدة حقائق تؤكد تحسن مؤشرات الخدمات الصحية المستجيبة للنوع الاجتماعي، على النحو الموضح في الجدول (7):

جدول (7)
مؤشرات الخدمات الصحية المستجيبة للنوع الاجتماعي

المؤشر	2002	2004	2005
توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	72.1	70.6	*73.6
معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حي)	68.9	67.6	52.9
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	24.5	22.4	20.5
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	31.4	28.6	26.4
نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة	غ.م	70.5	69.6
نسبة الولادات تحت إشراف صحي	94.7	71.7	80
نسبة الممرضات للأطباء (وزارة الصحة والسكان)	170	165.2	210.6

المصدر: تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة * في عام 2006.

2-3-2 وزارة التربية والتعليم

1-2-3-2 توجهات وزارة التربية والتعليم

تلتزم وزارة التربية والتعليم⁵ بوضع نظام التعليم قبل الجامعي في مصر. وتعتبر رؤية الوزارة عن الالتزام بأن يكون التعليم قبل الجامعي تعليمًا عالي الجودة، متاحًا للجميع. ويتم ذلك من خلال توفير تعليم عالي الجودة كحق أساسي من حقوق الإنسان، وإعداد كل الأطفال والشباب لمواطنة مستنيرة في مجتمع المعرفة في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على العدل الاجتماعي، وتأسيس نظام تعليمي لامركزي يدعم المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة، ويكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة على مستوى المدرسة وكل المستويات الإدارية. واتساقًا مع هذه الرؤية التي بلورتها الوزارة، تم وضع ثلاثة أهداف رئيسية كما يلي:

- التأكيد على جودة العملية التعليمية؛ باعتبارها ركيزة لتحقيق التحرك نحو اقتصاد المعرفة.
- التشديد على تحقيق نظام إداري فعال، داعم للمركزية والمشاركة المجتمعية.
- الحرص على عدالة إتاحة فرص التعليم لكل الأطفال المصريين، وتوفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أطفال مصر، من خلال دعم بناء المدارس، والاهتمام بدوى الاحتياجات الخاصة، ودعم الطفولة المبكرة ومحو الأمية وزيادة الفرص لتعليم الفتيات.

وفيما يتعلق بتعليم الفتيات، تعمل الوزارة بالتعاون مع مختلف الهيئات على القضاء على الفجوة النوعية، خاصة في المناطق التي تزيد بها نسبة تسرب الفتيات من التعليم، وذلك من خلال دعم مبادرة المجلس القومي للطفولة والأمومة التي تهدف إلى خفض الفجوة النوعية في سبع محافظات (بنى سويف - المنيا - أسيوط - الفيوم - سوهاج - الجيزة - البحيرة). وترمي المبادرة إلى تعليم 281.1 ألف فتاة (من إجمالي 6.1 مليون فتاة متسربة من التعليم) وذلك من خلال بناء أكثر من 5000 فصل دراسي. كما قامت وزارة التربية والتعليم منذ عام 1992، بالعديد من المبادرات للوصول إلى الأطفال الذين يتعذر الوصول إليهم، وقد أدت هذه الجهود إلى إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصديقة للفتيات والمدارس الصغيرة ومدارس لأطفال الشوارع، ويعرف هذا النوع من التعليم باسم "التعليم المجتمعي (CBE)". ومنذ إعلان دكاك عام 2000 بشأن "التعليم للجميع"، قامت الحكومة بوضع مبادرة تعليم الفتيات كأولوية للعمل من أجل القضاء على الفجوة النوعية بحلول عام 2007. ويشارك وزارة التربية والتعليم العديد من الشركاء لتحقيق هذه الأهداف، وأهم هؤلاء المجلس القومي للطفولة والأمومة والجمعيات الأهلية.

⁵ الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم على الشبكة الدولية للمعلومات <http://www.moe.gov.eg>

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإنه لا زال هناك حوالي 400 ألف طفل و طفلة لم يتم بعد الوفاء باحتياجاتهم بعد، و123.1 ألف متسرب، وحوالي 299.6 ألف لم تصل إليهم الخدمة. وفي ضوء التحديات التي تواجه القطاع، فقد تم وضع التوجهات المستقبلية لبرامج الخطة الاستراتيجية 2007-2012، بحيث يقوم جهد الوزارة على تطوير التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية وتعزيزهما في برامج التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. فخرجت الخطة ببرنامج يعبر عن فلسفة تربوية جديدة تواكب مستحدثات العصر والمبادرات الدولية؛ بحيث تهدف إلى تحقيق المساواة النوعية بحلول عام 2015.

كما تطبق الوزارة برنامج دعم التعليم المجتمعي للفتيات والأطفال غير الملحقين بالتعليم، والذي يهدف إلى:

- توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن 6-14، والذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي، أو الذين تسربوا منه وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.
- التوسع في إنشاء مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد للفتيات والأطفال غير المقيدين في التعليم لاستيعاب 400000 طفل وطفلة.
- إنتاج مواد تعليمية تتناسب مع الأطفال الملحقين بمدارس التعليم المجتمعي.
- توفير المدراء والعمال المؤهلين للعمل في مجال التعليم المجتمعي.
- وضع نظام فعال لضم التعليم المجتمعي إلى منظومة الوزارة على غرار مدارس الفصل الواحد.

يضاف إلى ذلك برنامج تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم، والذي يستهدف توفير فرص تعليم متكافئة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة خلال سنوات الخطة 2007-2012. ويعمل البرنامج على دمج 10% من الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة في مدارس مرحلة التعليم الأساسي، وتحسين جودة التعليم في مدارس التربية الخاصة الحالية، والعمل على إيجاد بيئة تربوية وتشريعية وثقافية داعمة لمفهوم الدمج بمدارس التعليم الأساسي.

2-2-3-2 تحليل للإنفاق على البرامج المستجيبة للنوع في قطاع التعليم:

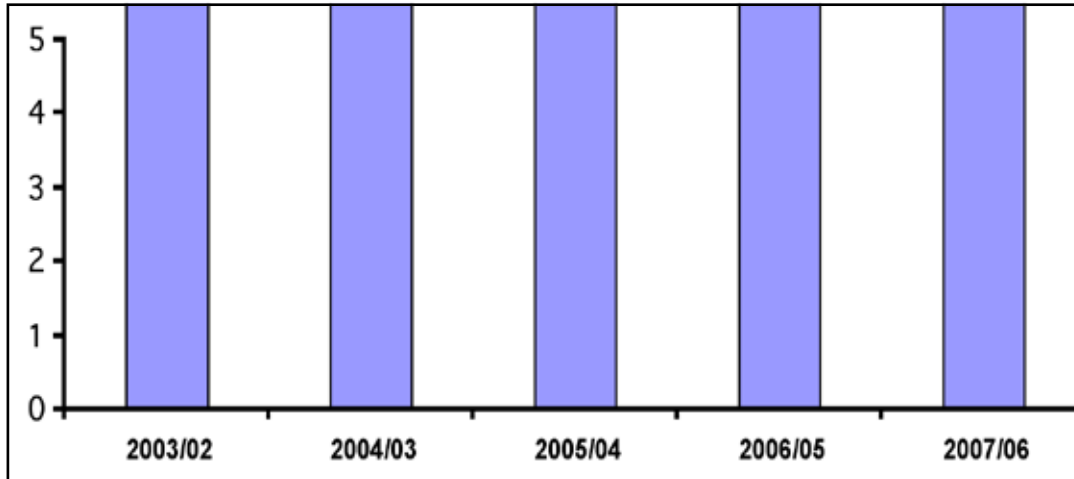
إن الهدف الأساسي من النظام التعليمي هو توفير خبرات من الجنسين قادرة على تحمل مسئولية قيادة عملية التنمية الاقتصادية. ومن ثم تسعى الدولة إلى الارتقاء بمستوى التعليم، مع إتاحة قدر ملائم من التعليم للفئات المختلفة؛ بهدف خفض معدلات الأمية، وتوفير الخبرات الملائمة لسوق العمل، وتمكين الإناث من الحصول على الحق الطبيعي في العلم والعمل.

ومن خلال تحليل بيانات الخطة الخمسية (2002/2003 إلى 2006/2007) والمشروعات الموجهة إلى المرأة المدرجة فيها، يلاحظ أنه من إجمالي 121.6 مليار جنيه تم إنفاقها على قطاع التعليم، بلغ نصيب المرأة منه نحو 45.0 مليار جنيه، بنسبة 37.0% من هذا الإنفاق. ويوضح الشكل (6) تطور نصيب المرأة من الإنفاق على قطاع التعليم خلال سنوات الخطة الخمسية.

شكل (6)

نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق قطاع التعليم

القيمة بمليار جنيه



المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

2-3-2 آثار الإنفاق على النوع الاجتماعي ومردوده:

انعكس بطبيعة الحال الإنفاق العام لقطاع التعليم على البرامج والمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحسن مؤشرات تقديم وجودة الخدمات التعليمية؛ حيث تشير البيانات الصادرة عن الوزارة إلى أن أهم نتائج هذه الجهود هي⁶:

- معدل الانتقال إلى المراحل التالية يصل إلى 94% بين أطفال التعليم المجتمعي.
- تفوق أطفال التعليم المجتمعي على أطفال التعليم الرسمي (حقق التعليم المجتمعي في منفلوط عام 1995 نسبة نجاح 100%، مقابل 75% في مدارس التعليم الرسمي).
- عودة الأطفال الذين تسربوا من التعليم الأساسي، حيث انخفض معدل التسرب في التعليم الابتدائي إلى 0.22% عام 2005 بتحسّن نسبته 65.0% عن عام 2001، وكذلك انخفاض معدل التسرب في التعليم الإعدادي إلى 2.9% عام 2005.
- بلغ عدد مدارس التربية الخاصة عام 2005 حوالي 804.
- تم بناء 434 مدرسة حتى الآن مقيداً بها 10674 تلميذة.
- بلغ عدد المدارس الصغيرة التي بدأت في نهاية التسعينيات حتى الآن 46 مدرسة، بالتعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية.

⁶ الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم على الشبكة الدولية للمعلومات <http://www.moe.gov.eg>

تم تدعيم برنامج المدارس الجديدة لتعليم الفتيات؛ والذي بدأ فى عام 2000 بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية، فى محافظات الفيوم والمنيا وبنى سويف، حيث تم بناء 70 مدرسة ابتدائية، بواقع 770 فصلاً، وإقامة 170 فصلاً متعدد المستويات، مقيداً بها ما يزيد على 30000 تلميذة.

- زادت أعداد الملتحقين بمدارس الفصل الواحد إلى 68627 طفلاً، و6936 فى مدارس المجتمع، 7975 فى المدارس الصديقة للفتيات، و630 فى مدارس أطفال الشوارع عام 2005.
- ارتفاع إجمالي عدد المدارس فى قطاع التعليم عام 2005؛ حيث وصل عدد مدارس الفصل الواحد (3146) ومدارس المجتمع متضمنة المدارس الصغيرة (274)، والمدارس الصديقة للفتيات (728) ومدارس لأطفال الشوارع (22).
- انخفاض الفجوة النوعية فى التعليم الإبتدائى من 6.4 % عام 2001 إلى 0.7 % عام 2005، وكذلك انخفضت الفجوة النوعية فى التعليم الإعدادى من 7 % عام 2001 إلى 0.5 % عام 2005

وتشير تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومى إلى عدة مؤشرات تؤكد تحسن الخدمات التعليمية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتقلص الفجوة التعليمية بين الإناث والذكور على النحو الموضح فى الجدول (8):

جدول (8) مؤشرات الخدمات التعليمية المستجيبة للنوع الاجتماعي

المؤشر	2006	2004	2002
التعليم الأساسى	87.6	94	90.6
نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإبتدائى %	94.51	96.4	98.4
نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإعدادى %	88.26	95.1	101.3
نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الثانوى %	70.8	77.2	76.5
نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوى أو أعلى (15 عاماً فأكثر) %	22.7	23.5*	23.5
السكان (الإناث كنسبة من الذكور)	95.4	95.5	95.4
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (+15) (الإناث كنسبة من الذكور)	**78.9	68.3	67.4
معدل القيد بالإبتدائى (الإناث كنسبة من الذكور)	95.7	95.9	107.1
معدل القيد بالإعدادى (الإناث كنسبة من الذكور)	91.6	92.2	93.3
معدل القيد بالثانوى (الإناث كنسبة من الذكور)	95.7	99.3	95.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة*، فى عام 2003،** فى عام 2005.

2-3-3 وزارة التضامن الاجتماعي

2-3-3-1 توجهات وزارة التضامن الاجتماعي

أنشئت الوزارة بقرار جمهوري رقم 421 لعام 2005؛ لتضم وزارتي الشؤون الاجتماعية ووزارة التموين سابقاً. وتمثلت أهداف الوزارة في المرحلة الحالية والمقبلة على النحو التالي:

- تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس من خلال :
- إنشاء شبكة أمان اجتماعي للمواطن المصري .
- إيجاد إطار جديد للدعم " لوصوله إلى مستحقيه " .
- التركيز على التنمية البشرية الشاملة .
- توفير الخدمات الأساسية في المناطق المحرومة .
- مشاركة الحكومة والقطاع الخاص و الجمعيات في التنفيذ .
- الإفادة من آراء المواطن (المستفيد) وتقييمه لمستوى كفاية الخدمات وجودتها .

وقد تحددت اختصاصات الوزارة أيضاً في وضع السياسات والبرامج الاجتماعية المواكبة للإصلاح الاقتصادي، والارتقاء بالأسرة المصرية، من خلال الربط بين برامج الدعم وبرامج تنمية المجتمع، والتوسع في شبكات الضمان الاجتماعي لتشمل فئات المجتمع كافة وخاصة الأكثر احتياجاً، وتدعيم حقوق المواطنين الاجتماعية، خاصة المرأة، والطفل، وغير المشتغلين، والعاجزين عن الكسب وبما يكفل تحقيق تنمية المجتمع، وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الفئات المستحقة للدعم من خلال إجراء البحوث الاجتماعية وإصدار بطاقات الدعم.

هذا وتقوم وزارة التضامن بالعديد من البرامج والمشروعات التي تستهدف المرأة بصورة مباشرة؛ تحقيقاً للعديد من الأهداف الخاصة بهذه البرامج. وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي:

- **برنامج الأسر المنتجة**؛ حيث يعد برنامج الأسر المنتجة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية من المشروعات الرائدة في مجال تقديم مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر للمرأة المصرية؛ بما يسهم في مكافحة الفقر ورفع مستوى معيشتها، فضلاً عن دوره المهم في تعظيم الاستفادة من المهارات الحرفية واليدوية في أقاليم مصر الجغرافية. وقد وصل عدد الأسر المستفيدة من المشروع منذ بدايته عام 1964 وحتى عام 2003، إلى حوالي 1.5 مليون أسرة تحصل على التمويل الأساسي من الدولة والصندوق الاجتماعي والجمعيات الأهلية، فضلاً عن اللجوء إلى مصادر أخرى خاصة. ويقدم المشروع العديد من الخدمات التي تتنوع بين خدمات تدريبية (تزويد المستفيدين بالمهارات الفنية)، وخدمات عينية لازمة للتنفيذ مثل الخامات والمعدات والآلات، بالإضافة إلى القروض، وخدمات تسويقية من خلال المعارض الدائمة والمؤقتة والموسمية، وخدمات فنية وتوجيهية من خلال مركز التصميم والنماذج والتدريب على الأنشطة الريفية.

– معاش الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، فقد تم التخطيط لوضع برنامج متكامل للفئات الضعيفة في المجتمع التي تتزايد بصفة مستمرة، وتحتاج لحماية الدولة. ويشمل البرنامج تيسير الحصول على:

- تيسير حصول الأطفال على المنح الدراسية للتعليم لمكافحة التسرب وعمالة الأطفال.
- تشجيع محو أمية النساء والفتيات بتقرير حافز مالي شهري لمن تمحى أميتها.
- تطوير آليات تقديم الخدمة (الوحدات الاجتماعية).
- استحداث قاعدة بيانات للأسر الأكثر احتياجاً والمستحقة للدعم.
- تطبيق نموذج استهداف الأسر الأولى بالرعاية في محافظتي الشرقية وأسيوط.

– التعلم من أجل تحسين الحياة؛ حيث يتم تنفيذ المشروع بمحافظة الشرقية والفيوم من خلال وحدتي التضامن الاجتماعي بكل محافظة، بالإضافة إلى 4 جمعيات أهلية بكل محافظة. لذا فإن المشروع يتم تنفيذه من خلال 4 وحدات تضامن اجتماعي و4 جمعيات أهلية. ويستهدف المشروع الفئات التالية:

- شباب الخريجين (ذكوراً كانوا أو إناثاً) ويتم ذلك من خلال محورين أساسيين: الأول، من خلال تنمية مهارات التعليم والتدريب للكبار للعمل في اختصاصي محو أمية وتعليم الكبار، والثاني من خلال تدريب الشباب وتأهيلهم لفكر العمل الحر، وإقامة مشروعات صغيرة تكفل لهم بداية حياة جديدة للنمو الاجتماعي والاقتصادي، ويستهدف النشاط تدريب 40 شاباً وفتاة، بواقع 10 عن كل وحدة تضامن اجتماعي وتأهيلهم.
- الأميين الذين يعانون من البطالة (ذكوراً وإناثاً) وهم المجموعات المستهدفة من برامج محو الأمية وتعليم الكبار بشكل أساسي، ويبلغ عددهم حوالي 1600، بواقع 800 كل عام، وسيتم العمل مع هذه المجموعة أيضاً من خلال محورين أساسيين: –
- **الأول:** من خلال برامج التعليم بالتنمية؛ وهو المنهج المقترح تنفيذه وتجربته في مصر لجذب أكبر عدد من الأميين للدراسة والتعلم.
- **الثاني:** من خلال الحصول على جلسات توعية وتدريب حول مهارات العمل الحر مثل التسويق وإدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ودراسات الجدوى لمشروعات الإقراض وغيرها.

وقد حقق المشروع العديد من المخرجات والنتائج تمثلت في محو أمية 80% على الأقل من الأميين والأميات المستهدفين من المشروع، والانتهاء من تدريب 40 شاباً وفتاة للعمل مدربين لبرنامج محو الأمية بالتنمية. كما نتج عن هذا المشروع تنفيذ 20 ندوة توعية، وتوفير 61 فرصة عمل مؤقتة، وتوفير دعم مؤسسي لـ 8 جمعيات أهلية.

2-3-3-2 الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي: التضامن الاجتماعي

صدر القرار الجمهوري رقم 421 لسنة 2005 بتنظيم وزارة التضامن الاجتماعي؛ حيث استحدثت وزارة جديدة بهذا الاسم؛ تستهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والمخصصات المالية والعينية المقررة لدعم فئات المجتمع الأكثر احتياجًا، وتعزيز دور الأسرة المصرية ودعمها والارتقاء بمستويات معيشة أفرادها، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وترسيخ حقوق المواطنين الاجتماعية، خاصة المرأة، والطفل، وغير المشتغلين، والعاجزين عن الكسب، وبما يكفل تحقيق تنمية المجتمع، وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد رصدت الوزارة عددًا من البرامج والمشروعات التي تستهدف تحسين أوضاع المرأة وتمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا، وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي:

برنامج التعلم من أجل تحسين الحياة:

يأتى فى إطار سياسات التخفيف من حدة الفقر، وخفض معدلات الأمية من 35% إلى 20%، وتمكين الشباب من التواصل مع مؤسسات الأعمال الخاصة، وخلق فرص عمل بما لا يقل عن 1000 فرصة سنويًا في الأماكن المستهدفة من المشروع المقترح. ويستهدف المشروع:

- شباب الخريجين (ذكورًا وإناثًا) ويتم ذلك من خلال محورين أساسيين:-

- تنمية مهارات التعليم والتدريس للكبار للعمل فى اختصاصى محو أمية وتعليم الكبار.
- تدريب الشباب وتأهيلهم لفكر العمل الحر وإقامة مشروعات صغيرة تكفل لهم بداية حياة جديدة للنمو الاجتماعي والاقتصادى من خلال تدريب 40 شابًا وفتاة، بواقع 10 عن كل وحدة تضامن اجتماعى وتأهيلهم.

- الأميين الذين يعانون من البطالة (ذكورًا وإناثًا) وهم المجموعات المستهدفة من برامج محو الأمية وتعليم الكبار بشكل أساسى.

وقد تمثلت أهم مخرجات المشروع في محو أمية 80% على الأقل من الأميين والأميات المستهدفين من المشروع، والانتهاء من تدريب 40 شابًا وفتاة للعمل مدربين لبرنامج محو الأمية بالتنمية، وتنفيذ 20 ندوة توعوية، وتوفير 61 فرصة عمل مؤقتة والدعم المؤسسى لـ 8 جمعيات أهلية.

مشروع الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية: ويهدف هذا المشروع إلى:

- تحديد الفئات الأولى بالرعاية الاجتماعية من خلال معايير علمية دقيقة، تسهم في تصنيف الأسر وفقاً لموقعها الاقتصادي والاجتماعي ودرجة احتياجها.
 - تحديد احتياجات الفئات المستحقة للرعاية والدعم، ورصد مدى ملاءمة الخدمات المقدمة من الدولة لهذه الاحتياجات الفعلية.
 - إعداد قاعدة بيانات الأسر الأولى بالرعاية، والاستفادة منها في تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية.
 - دعم القدرات الذاتية للأسرة المصرية، وتعزيز استقلالها الاقتصادي.
- وقد تم الانتهاء من المسح الاجتماعي للمناطق الفقيرة في محافظة الشرقية لنحو 370 ألف أسرة، وفي محافظة أسيوط لنحو 250 ألف أسرة، وفي محافظة بنى سويف لنحو 24 ألف أسرة، وفي محافظه الجيزة لنحو 72 ألف أسرة، وفي محافظه أسوان لنحو 14 ألف أسرة، وفي محافظة الدقهلية لنحو 11 ألف أسرة، وفي محافظة دمياط لنحو 20 ألف أسرة، وإعداد قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية الاجتماعية.

معاش الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية

تتولى وزارة التضامن الاجتماعي مسئولية تقديم الحماية الاجتماعية والرعاية لبعض الفئات في المجتمع من الأسر والأفراد غير القادرين على إيجاد مصادر للدخل يعيشون منها، ولا تظلمهم مظلة التأمينات الاجتماعية. ويهدف هذا المشروع إلى:

- وضع خطة جديدة لرؤية جديدة تستهدف هذه الأسر، وتيسر أمامهم سبل الحياة الكريمة.
- توفير الإمكانيات لرفع قدراتهم، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع بوصفهم مواطنين منتجين ومشاركين في جميع مناحي الحياة، وصولاً إلى مستوى حياة وتنمية أفضل للأسرة.
- وضع برنامج متكامل "معاش لمن لا معاش له" وخدمة متميزة لفئات ضعيفة في المجتمع.
- توسيع دائرة المزايا والخدمات المقترحة للأسر، من خلال تعديل القرارات الوزارية المنظمة لها.
- وضع نظام فعال لاستهداف الأسر الأولى بالرعاية للوصول إلى المستحقين الفعليين.
- العمل على زيادة أعداد المستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي وخدماته؛ ليصل إلى 2.5 مليون أسرة.
- رفع قيمة المبالغ المنصرفة شهرياً للأسر؛ تمهيداً للوصول إلى معدل أعلى لإشباع الاحتياجات الأساسية، مع تقديم حزمة متكاملة من الخدمات.

وقد تم إنجاز ما يلي:

- زيادة أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وقد شمل 650 ألف أسرة في عام 2005، وأصبح حالياً مليون أسرة تقريباً في 2007/6/30، ويستهدف الوصول إلى 2.5 مليون أسرة في عام 2011 .
- رفع قيمة ما يصرف للأطفال كمنحة دراسية؛ نظير الانتظام في مراحل التعليم الدراسية المتوسطة والثانوية لأبناء الأسر المستفيدة من المعاشات والمساعدات الشهرية ومعاش قانون الطفل بنسبة 100 %؛ بحيث تصبح 40 جنيهاً بدلاً من 20 جنيهاً، وتصرف لكل ابن بحد أقصى 200 جنيه للأسرة.
- بلغ عدد الأبناء المستفيدين من المنحة الدراسية (435 ألف) طالب، وبلغت قيمة التكلفة حوالى (122 مليون جنيه) تقريباً بعد أن كانت (62.8 مليون جنيه).
- رفع القيم الشهرية للمبالغ المستحقة للأسر المستفيدة، ووصلت إلى 100 جنيه شهرياً للمعاشات.
- رفع القيم الشهرية للمبالغ المستحقة للأسر المستفيدة في حالات المساعدات بأنواعها لتصل إلى خمسة آلاف جنيه في حالات الكوارث.
- تشجيع محو أمية النساء والفتيات بتقرير حافز مالي شهري لمن تمحى أميتها.
- استحداث خدمات جديدة ظهرت الحاجة إليها بناءً على احتياجات الأسر (المساعدات الشهرية للأطفال المعاقين ذهنياً - المساعدات الشهرية لمرض فرد من الأفراد داخل الأسرة وليس رب الأسرة فقط).

مشروع الأسر المنتجة: ويهدف هذا المشروع إلى:

- إعداد الأسر وتأهيلها وتدريبها لإكسابها مهارات حرفية ويديوية؛ للعمل على زيادة دخل الأسر.
- تيسير الحصول على قروض عينية تتمثل في الآلات والمعدات والتجهيزات والخدمات والتصميمات اللازمة لتشغيل المشروع.
- تسهيل الحصول على قروض نقدية؛ وذلك لمواجهة نفقات التشغيل إذا تعذر توفيرها بصورة عينية.
- تقديم خدمات فنية وتوجيهية للمنتفعين؛ بهدف تحسين مستوى الأداء وجودة الإنتاج.
- تقديم خدمات تسويقية لمساعدة المنتفعين على تصريف منتجاتهم، عن طريق المعارض الدائمة والمؤقتة والموسمية ومنافذ التوزيع المحلية والخارجية، وتزويدهم بالتوجيهات المناسبة لتنمية قدراتهم التسويقية .

وتستفيد من هذا المشروع الفئات التالية:

- أسر ضحايا الكوارث والحوادث والنكبات العامة والفردية.
- الأسر ذات الدخل المنخفض، وكذا الأسر المستحقة للمساعدات والمعاشات الاجتماعية الحكومية والأهلية.
- الأسر التي تعولها النساء وأسر المسجونين.
- ربوات البيوت ممن لديهن وقت الفراغ الكافي والقدرة على الإنتاج .
- الرائدات الريفيات والحضرريات والصحراويات .

مشروع استخراج الرقم القومي:

ويهدف هذا المشروع إلى معاونة السيدات غير القادرات اللاتي لا تحملن بطاقات شخصية فى الحصول على الرقم القومى من خلال: استخراج وثيقة شهادة الميلاد لكل سيدة لا تحمل بطاقة شخصية، والتنسيق مع الأجهزة المعنية لتسهيل الحصول على الرقم القومى .

خدمات دور المغتربات:

ويهدف المشروع إلى: توفير أماكن لإقامة المغتربين من الجنسين، الوافدين من المحافظات الأخرى، وبصفة خاصة الطالبات المقيديات بإحدى مراحل التعليم المختلفة، أو من العاملين والعاملات بالحكومة، أو شركات القطاع العام، أو القطاع الخاص حسب تخصص كل دار.

مشروع خدمة المرأة العاملة

ويهدف المشروع إلى تقديم خدمات للمرأة، وخاصة المرأة العاملة، بأسعار مناسبة؛ من أجل مساعدة المرأة العاملة على التوفيق بين مسؤولياتها تجاه عملها وتجاه أسرتها، ومن هذه الخدمات الوجبات الجاهزة، ومعاونات منازل (جليسات أطفال - رعاية مسنين)، وإنتاج الملابس الجاهزة والتريكو.

مشروع الرائدات الاجتماعيات:

ويرمي المشروع إلى اختيار قيادة نسائية من القرية التي تعيش فيها، وتدريبها وتأهيلها؛ للقيام بعمليات التوعية في المجالات المختلفة، والتعريف بالمشروعات القومية التي تتبناها الدولة، مثل محو الأمية وتنظيم الأسرة؛ كأساس لتنمية المجتمع الذي نعيش فيه .

خدمات الأندية النسائية: ويهدف هذا المشروع إلى:

- محو أمية النساء غير الملمات بالقراءة والكتابة.
- تدريب العضوات على مهارات الحياة الأساسية، وتنمية قدراتهن بما يعود عليهن وعلى أسرهن بالنفع، وتدريبهن على بعض الحرف مثل التفصيل والاقتصاد المنزلي.

- عقد الندوات واللقاءات لنشر الثقافة العامة بين العضوات، والتوعية في المجالات المختلفة.

خدمات دار حماية المرأة واستضافتها: ويهدف هذا المشروع إلى:

- استضافة المرأة التي تتعرض لظروف خاصة؛ نتيجة التفكك الأسرى.
- تقديم خدمات الرعاية والتوجيه وإعادة التنشئة الاجتماعية للفتيات اللاتي تعرضن لأي شكل من أشكال العنف.
- توفير الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للمرأة؛ وذلك بهدف حمايتها من الانحراف، ومساعدتها على حل المشكلات التي تتعرض لها.
- تدريب المقيّمات على بعض الأعمال والمهارات التي تتناسب مع قدراتهن؛ لتنمية إمكاناتها واستثمار طاقاتها.
- عقد لقاءات دورية وزيارات لمراكز مماثلة لتوثيق الروابط والتعايش الاجتماعي، واكتساب خبرات ومهارات جيدة.

خدمات مكاتب الاستشارات الأسرية:

ويهدف هذا المشروع إلى تقديم الخدمة عن طريق الجمعيات أو المؤسسات الأهلية المشهرة من خلال وزارة التضامن على النحو التالي:

- فحص المشكلات التي تتعرض لها الأسرة؛ لمعرفة أسبابها ومعاونة الأسرة على حلها.
- توجيه الأسر إلى مصادر الخدمات المختلفة في المجتمع؛ للاستفادة منها في حل المشكلات.
- توعية الأسر والمجتمع بكيفية تفادي المشكلات والمنازعات الزوجية قبل حدوثها.

ويوضح جدول (9) إنفاق وزارة التضامن الاجتماعي ومتوسط نصيب المرأة منها، خلال الفترة (2003/2002 - 2007/2006) على النحو التالي:

جدول (9)

إنفاق وزارة التضامن الاجتماعي ومتوسط نصيب المرأة منها
خلال الفترة (2003/2002 - 2007/2006)

2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	بيان
591.6	636.9	697.1	1347.8	1423.9	وزارة التضامن الاجتماعي
591.6	636.9	697.1	1240.3	1366.8	الشئون الاجتماعية
0.0	0.0	0.0	107.5	57.1	التمويل
427.9	456.0	499.5	532.6	580.6	مديريات الشئون الاجتماعية
1019.5	1092.9	1196.6	1880.3	2004.5	الإجمالي
%49					النصيب النسبي للمرأة
499.6	535.5	586.3	921.4	982.2	متوسط نصيب المرأة

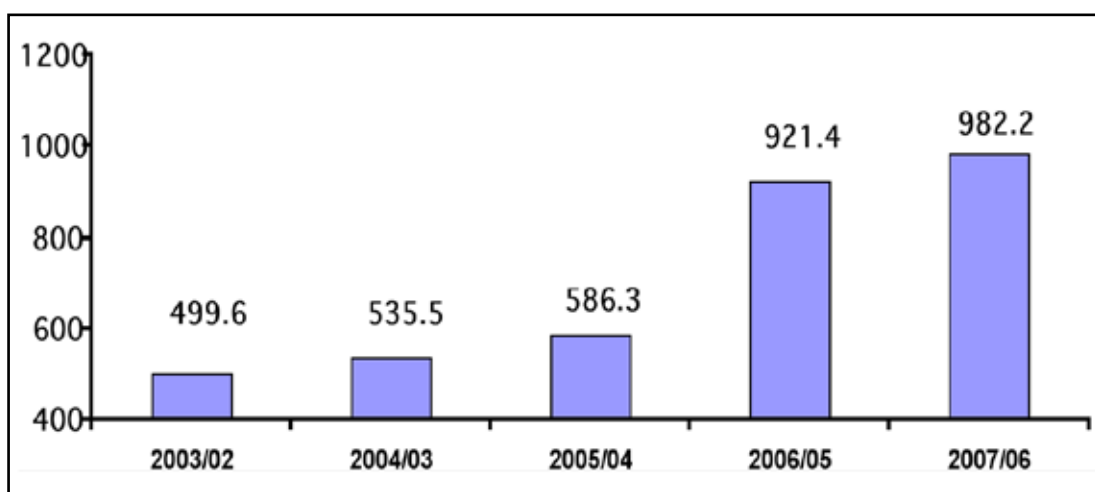
وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

من هنا نجد أن وزارة التضامن الاجتماعي تضع من خلال هذه البرامج المشار إليها مسألة الحماية الاجتماعية للمرأة في مرتبة ذات أهمية قصوى، على الرغم من أن العديد من هذه البرامج لا يميز بين الجنسين. وكما يلاحظ من الجدول أعلاه، فإن متوسط نصيب المرأة من برامج الإنفاق المختلفة خلال الفترة (2002/2003-2006/2007) يبلغ 49% من جملة الإنفاق. ويوضح الشكل رقم (7) أن جملة الإنفاق الموجه إلى المرأة من وزارة التضامن قد تضاعف تقريباً خلال فترة الخطة.

شكل (7)

نصيب المرأة من إنفاق وزارة التضامن الاجتماعي خلال الفترة (2002/2003-2006/2007)

القيمة بمليون الجنيه



وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

2-3-4 وزارة القوى العاملة

2-3-4-1 توجهات وزارة القوى العاملة

تنهض وزارة القوى العاملة بالعديد من المهام والمسئوليات التي يأتي في مقدمتها مشروع "مناهضة أسوأ أشكال عمل الأطفال" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي، والذي يهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر، من خلال إعادة تأهيل الأطفال العاملين في التعليم بمختلف أنواعه رسمي وغير رسمي وإدماجهم، ويعمل علي إتاحة فرص بديلة لعمل الأطفال لزيادة دخل الأسرة عن طريق تدريبهم على تنمية المهارات المختلفة، وتوفير بعض الخدمات المباشرة لهم في مجالات الصحة، ورفع الوعي وإلحاقهم بدورات محو الأمية .

بالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت الوزارة "المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية"؛ إدراكاً منها للحاجة الماسة إلى تدريب الأيدي العاملة، تدريباً مهنيّاً أو تدريباً تحويليّاً وآلياتها؛ بما يؤهلها لمواجهة المتطلبات الفعلية لسوق العمل، وبصفة خاصة تدعيم سبل إسهام اليد العاملة النسائية في عملية التنمية على أوسع نطاق، وبطريقة فعالة ومثمرة، من خلال إنشاء مراكز تدريب تهتم بتدريب الفتيات والنساء على مهن أو مهارات تتوافق وطبيعتهن الخاصة، وما يمكن أن يتميزن به على غيرهن من أعمال. ويوضح الجدول (10) إنفاق وزارة القوى العاملة ومتوسط نصيب المرأة منها خلال الفترة (2002/2003-2006/2007)

جدول رقم (10)

إنفاق وزارة القوى العاملة ومتوسط نصيب المرأة منها
خلال الفترة (2002/2003-2006/2007)

القيمة بمليون الجنيه

2003 / 2002	2004 / 2003	2005 / 2004	2006 / 2005	2007 / 2006	بيان
42.4	49.0	66.8	67.7	63.4	وزارة القوى العاملة
41.0	47.4	65.2	66.0	61.5	ديوان عام وزارة القوى العاملة
1.4	1.6	1.6	1.7	1.9	شئون الهجرة
99.8	104.3	113.4	123.2	134.3	مديريات القوى العاملة
142.2	153.3	180.2	190.9	197.7	جملة وزارة القوى العاملة
%43					النصيب النسبي للمرأة
61.1	65.9	77.5	82.1	85.0	متوسط نصيب المرأة

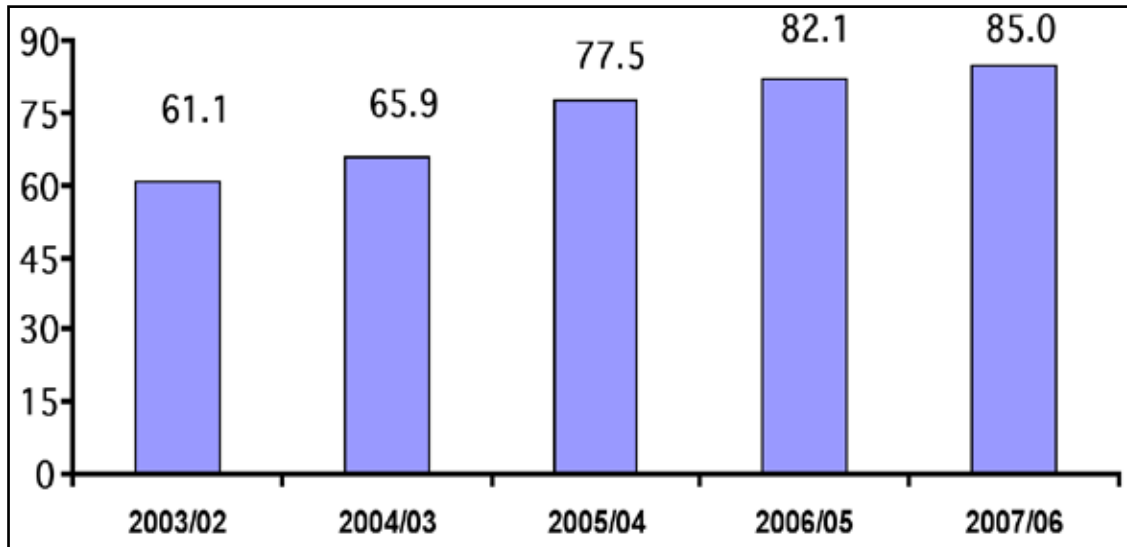
وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

وكما يتضح من الجدول والشكل رقم (8)، فإن الإنفاق المباشر الموجه إلى المرأة، قد بلغ 85 مليون جنيه في العام المالي 2007/2006، والتي زادت من 61.1 مليون جنيه في بداية الخطة الخمسية السابقة، أي أن نسبة الزيادة قد بلغت 39.1% خلال فترة الخطة بمعدل نمو سنوي 6.8% خلال فترة الخطة.

شكل (8)

متوسط نصيب المرأة من إنفاق وزارة القوى العاملة
خلال الفترة (2007/2006-2003/2002)

القيمة بمليون الجنيه



وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

2-3-5 وزارة المالية

2-3-5 توجهات وزارة المالية

صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 557 لسنة 1977 بإعادة تنظيم وزارة المالية، محدداً في مادته الأولى هدف وزارة المالية كما يلي: "تهدف وزارة المالية إلى رسم السياسات والخطط المالية للدولة وتطويرها، وتنسيق الموازنات وترشيد الإنفاق الحكومي وضبطه، وتنمية حصيله الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".

وتمارس وزارة المالية عدة أدوار أساسية هي:

– **الدور السياسي:** ويشمل هذا الدور اقتراح السياسة المالية العامة ورسمها، بما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة في وضع السياسة النقدية العامة، بالاشتراك مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينها وبين السياسة المالية. ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية التي تكفل تحقيق الأهداف القومية، وأخيراً إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن إطار الخطة العامة للدولة، والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

– **الدور الرقابي:** إذ تتولى وزارة المالية الإشراف على تنفيذ الموازنة العامة للدولة بعد التصديق عليها، ومتابعتها، وتقويم النتائج بما يكفل تحقيق الخطة العامة للدولة. كما تقوم بممارسة أعمال الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الوزارة دوراً رئيساً في تخطيط عمليات الشراء والبيع للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ومتابعتها.

– **الدور التشريعي:** تقوم الوزارة بدراسة التشريعات المالية وإعدادها، وإبداء الرأي في التشريعات التي تعدها الوزارات الأخرى التي يترتب عليها تحميل الخزانة بأعباء مالية جديدة. كما تقوم بإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات المالية في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية، ودراسة خطط الإصلاح التشريعي اللازم في هذا الشأن. كما تتولى المشاركة في مراجعة الاتفاقيات الدولية كافة، الخاصة بالمنح والقروض بالاشتراك مع الجهات المعنية. وأخيراً القيام بإجراء الدراسات التشريعية اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية؛ للربط بين الخطة العامة للدولة والخطط التمويلية للعملة المحلية والأجنبية.

– **الدور التنفيذي:** من الوظائف الأساسية للوزارة تدبير الموارد المالية، وتجميع فائض الإيرادات والاحتياطات العامة لصناديق التمويل وأموال هيئات التأمين والاستثمار والقروض المحلية والأجنبية وغيرها من الأموال المتاحة، والمشاركة في تنظيم استخدام الموارد العامة مع وزارة التخطيط لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد العامة للدولة وبرامجها. كما تتولى الوزارة تقدير الموارد العامة وتحديدها ومتابعتها وتحصيلها وكل ما يناط بأجهزة الوزارة تحصيله، وممارسة أعمال الخزانة العامة وضبط أوراق النقد (خمسة وعشرة قروش) والعملات المعدنية المختلفة وسك العملات المعدنية والتذكارية المختلفة وتصريفها. بالإضافة إلى ذلك، تتولى الوزارة الإشراف على بنك الاستثمار القومي، وكذلك إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بموجب قوانين التأمين والحراسة أو بمقتضى أحكام محكمة القيم وتصفياتها.

2-3-5-2 جهود وزارة المالية في استهداف أنشطة المرأة بصورة مباشرة

تبذل الوزارة جهوداً متعددة تستهدف المرأة بصورة مباشرة، سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. فقد تبنت الوزارة تطوير موازنتها بحيث توضح مدى إسهام أنشطة القطاعات المختلفة في دعم المرأة والاستجابة لمتطلباتها في خدمات التعليم والصحة وغيرها. وتعد عملية قراءة منشور الموازنة والبيان المالي أهم وثيقتين تصدران عن الوزارة، وتعملان على تحليل مدى اهتمام الوزارة بوضع هذا النوع من الموازنات ضمن اهتمامها، بل تتعداه إلى توصيات تصدرها إلى جهات الموازنة كافة، كما يعكس ذلك منشور الموازنة.

أ. وحدة تكافؤ الفرص

أدت الخطوة الفارقة في جهود الوزارة في دعم الموازنات المستجيبة للنوع إلى إنشاء ما يعرف "بوحدة تكافؤ الفرص" بموجب القرار الوزاري رقم 617 لسنة 2005؛ وذلك بهدف الارتقاء بمستوى العاملين والعاملات بالوزارة، مع التركيز على المساواة في الفرص المتاحة للنوعين. ويتمثل الدور الذي تقوم به وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة في الأنشطة التالية :

- إقامة الندوات وحلقات النقاش حول الموضوعات والقضايا التي تهم العاملين والعاملات بالوزارة؛ لتفعيل دورهم وتحسين أدائهم .
- إقامة ورش العمل للعاملين والعاملات بالوزارة في مختلف النواحي الفنية والإدارية، يكون الهدف منها الارتقاء بمستوى أداء العاملين بالوزارة فنياً وإدارياً ومهارياً وقيادياً.
- ورش عمل في الموازنات التي تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي من حيث الأداء والتقييم والمتابعة، من خلال تعاون الوحدة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM).
- التعاون مع ممثلي الوحدة بالمصالح والقطاعات المختلفة بالوزارة؛ وذلك لتنفيذ خطة وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة، وكذلك للوصول إلى العاملين والعاملات كافة؛ من أجل حل مشكلاتهم، والقيام بتوعيتهم ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- إصدار النشرات والمجلات لتغطية الموضوعات كافة التي تهم المرأة والعاملين بالوزارة.
- إعداد قواعد البيانات عن العاملين بالوزارة والأجهزة التابعة لها، وتصنيفهم حسب النوع، وحصر المشكلات التي يتعرض لها أي من العاملين نتيجة للتمييز النوعي ودراستها، واقتراح الحلول لهذه المشكلات، وإعداد تقرير عن المشكلات التي تأخذ الطابع العام؛ لعرضها على السيد الأستاذ الدكتور الوزير.
- توثيق البيانات والمعلومات والدراسات والبحوث التي تعكس واقع المرأة العاملة بالوزارة.

وتقوم الوحدة بتنظيم العديد من ورش العمل وبرامج التدريب التي تدور حول رفع المهارات فيما يخص النوع الاجتماعي في إعداد الموازنات، منها:

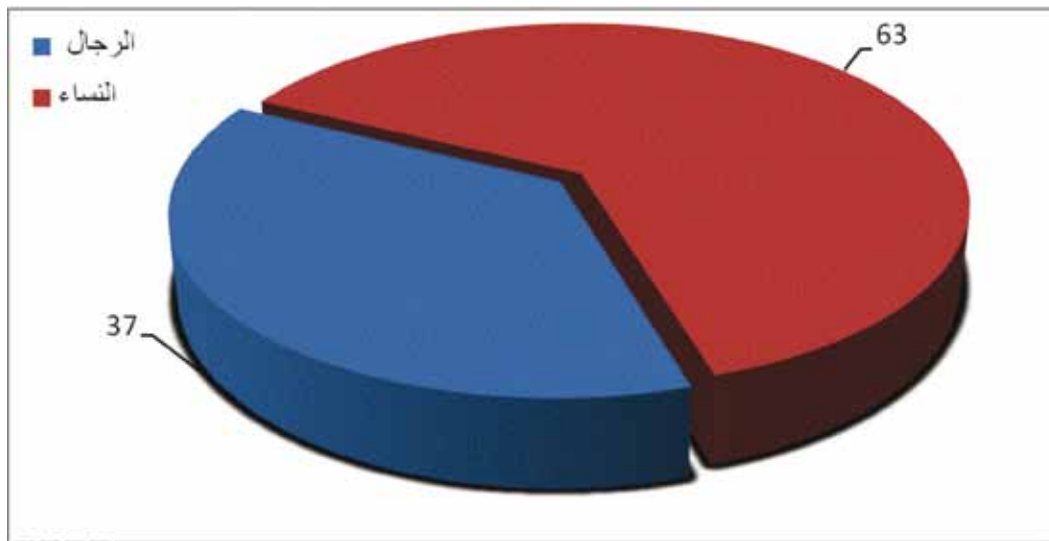
- **التخطيط للنوع الاجتماعي** لتدريب العاملين والعاملات بالوزارة على مفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بالموازنة العامة للدولة؛ بهدف تعريفهم في ورشة العمل الأولى بمفهوم النوع الاجتماعي وكيفية التخطيط له والقضايا المرتبطة به، ومفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها وخطوات إعدادها، وتدريبهم على مدى ملائمة مشروعات الخطة الخمسية 2002 - 2007 لمواجهة الفجوات النوعية، واقتراح مشروعات لتنمية الفرص للمرأة المصرية في إطار برنامج الموازنة العامة للدولة .

○ **تضمنين النوع الاجتماعي في متابعة الأداء وتقييمه**؛ بهدف تدريب العاملين والعاملات على كيفية تطبيق موازنة البرامج والأداء في المتابعة وتقييم الأداء للمشروعات المقترحة بالموازنة العامة للدولة، وإعداد مصفوفة التحليل المستجيب للنوع الاجتماعي كأحدى أدوات مراجعة المشروعات المقترحة بالموازنة العامة للدولة.

○ **عمل دليل مرجعي تدريبي**؛ إذ تقوم بإعداد دليل تدريبي مرجعي يعد الأول من نوعه في المنطقة العربية؛ حيث يتم إعداده بالاستعانة بكم هائل من المراجع والأدبيات، فضلاً عن الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الشأن؛ بهدف تدريب العاملين بقطاعات الموازنة العامة بوزارة المالية على كيفية إعداد الموازنات التي تستجيب لاحتياجات المرأة والرجل.

○ **المرأة في وزارة المالية**: في دراسة استطلاعية قامت بها وحدة تكافؤ الفرص، بالتعاون مع ممثلي الوحدة عن نسبة تمثيل المرأة في القوى العاملة بالوزارة، وذلك عن عام 2004، أظهرت الدراسة أن المرأة تحتل موقعاً مهماً ومؤثراً في الوزارة؛ حيث تمثل 37% من إجمالي عدد العاملين بالوزارة، مقابل 63% من الرجال، كما يوضحه الشكل رقم (9)

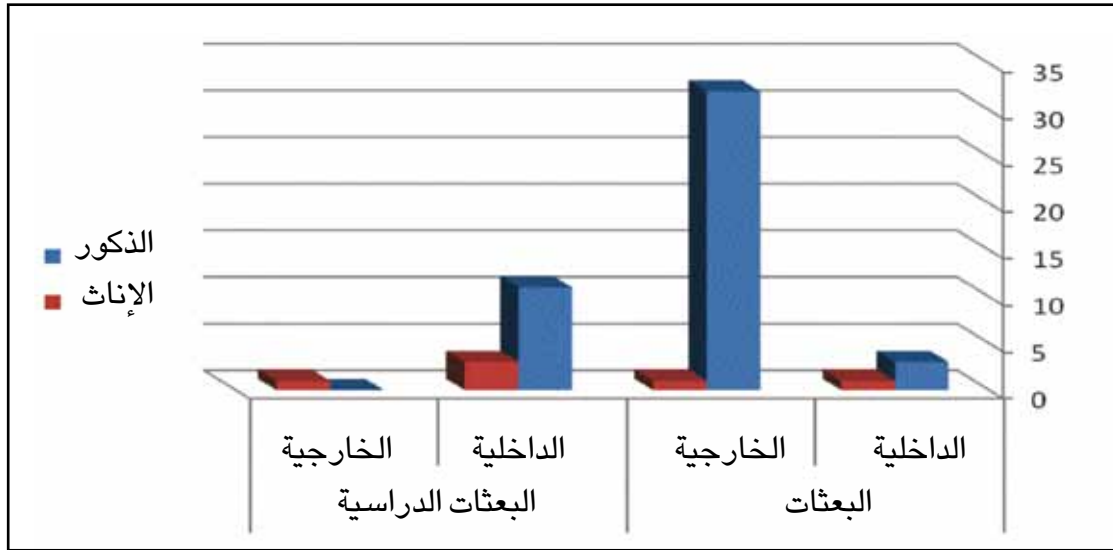
شكل رقم (9)
التوزيع النسبي للمرأة في وزارة المالية عام 2004



المصدر: وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

وتولي الوحدة أهمية كبيرة لعملية التدريب وتنمية الموارد البشرية بنوعيتها (الإناث والذكور)، سواء في الداخل أو في الخارج. أما بالنسبة إلى العملية التعليمية، فهناك أكثر من 52 موظفاً في إجازات دراسية وبعثات دراسية بالداخل والخارج، ويستحوذ الذكور فيها على ما يزيد 88%، في حين أن ما يقرب من 12% من الإناث، وإن كان انخفاض نسبة النساء يعود إلى تركيز البعثات الخارجية (61%) في الذكور؛ نظراً إلى ارتباطات الإناث العائلية شكل رقم (10).

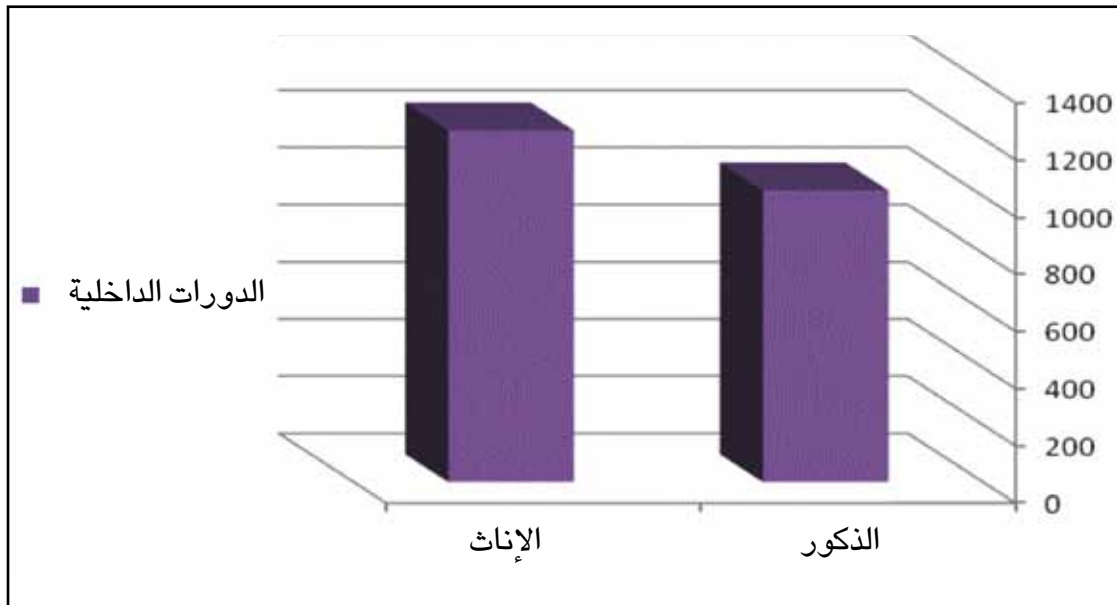
شكل رقم (10)
البعثات والإجازات الدراسية بوزارة المالية



المصدر: وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

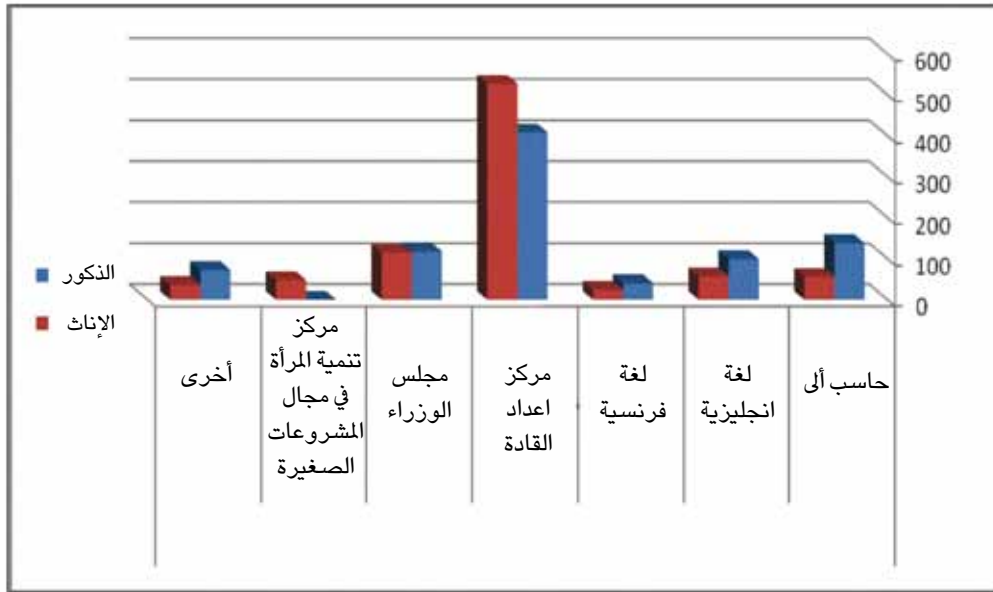
أما بالنسبة إلى الدورات التدريبية الداخلية، فتغلب عليها سيطرة الإناث بنسبة تزيد عن الذكور بالغة 20 %، كما يوضح ذلك الشكل رقم (11). وتتنوع هذه الدورات التدريبية الخارجية لتضم دورات في الحاسب الآلي وإعداد القادة واللغات، وإن غلب عليها إعداد القادة، مع إعطاء أولوية واضحة للإناث في هذه الدورات شكل رقم (12).

شكل رقم (11)
البعثات والإجازات الدراسية بوزارة المالية



المصدر: وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

شكل رقم (12)
توزيع الدورات التدريبية الخارجية بوزارة المالية بين الإناث والذكور



المصدر: وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص.

القسم الثالث

الموازنة المستجيبة للنوع : المستوى اللامركزي

تمهيد

بعد أن انتهى التقرير من تحليل توجهات الوزارات المشار إليها في مجال الاستجابة لاحتياجات المرأة المصرية، ينتقل التقرير في هذا القسم إلى تحليل هذه التوجهات على مستوى التنفيذ اللامركزي في تجربة خمس من المحافظات المصرية. ويبدأ التحليل بتقييم التجربة أولاً على مستوى وزارة التنمية المحلية؛ باعتبارها الوزارة المسؤولة عن إدارة التنفيذ اللامركزي، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى المحافظات المختارة.

وفي هذا السياق، فإنه من المهم التأكيد على أن مستوى التنفيذ اللامركزي ليس مستقلاً عن التوجهات المركزية؛ فالإدارة اللامركزية في جوهرها امتداد للوزارات المركزية في التعليم والصحة والخدمات الأخرى كافة، وتتناغم معها في تحقيق الأهداف المختلفة لاستراتيجيات هذه الوزارات. ومن ثم يجب ألا يرى هذا الفصل بين المستويين، ولكن يتعين النظر إليهما منظور تكاملي.

1-3 وزارة التنمية المحلية

1-1-3 توجهات وزارة التنمية المحلية

تعكس توجهات وزارة التنمية المحلية وفقاً للقرار الجمهوري رقم 380 لسنة 1999، المنشئ لها، الاضلاع بالعديد من المهام الحيوية ومنها:

- التخطيط وتعبئة الموارد ومتابعة تنفيذ البرامج
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن القرى والنجوع والأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية تضم (الوضع السكاني - الوضع الاجتماعي والخدمات - الموارد الطبيعية - المشكلات والتحديات) وتعد هذه القاعدة من البيانات المسجلة في قواعد البيانات في القرى والمناطق.
- التنسيق بين مشروعات التشغيل الذاتي التي تساندها وزارة الشؤون الاجتماعية (مشروع الأسر المنتجة) والصندوق الاجتماعي والمنظمات الأهلية.
- تطوير الأمانة العامة للإدارة المحلية بما يكفل تلبية متطلبات التنمية المحلية الريفية والحضرية وفقاً لسياسة الدولة.
- الإسهام في توفير القروض الميسرة والتدريب والمعونة الفنية اللازمة للمشروعات الاقتصادية الحرفية والصغيرة الخاصة والتعاونية؛ لإتاحة فرص عمل جديدة للشباب والمرأة والفئات الأكثر احتياجاً، ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم بإقامة المعارض والأسواق الدائمة والمؤقتة داخلياً وخارجياً أو المشاركة فيها.

وقد حددت الوزارة لنفسها عددًا من الأهداف أهمها، التنسيق بين مختلف الجهود التي تعمل على تنمية المجتمعات المحلية ووحدات الإدارة المحلية في جميع محافظات مصر، والاشتراك مع الوزارات المعنية والمحافظات وغيرها من الجهات في تطوير وحدات الإدارة المحلية والارتقاء بها. كذلك من أهداف الوزارة، الإسهام في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاشتراك مع المحافظات.

أما بالنسبة إلى البرامج التي ترعاها وتنفذها وزارة التنمية المحلية، فإنها متعددة. إذ تسهم العديد من البرامج التي تباشرها وزارة التنمية المحلية في تنفيذ خططها ذات المحاور المختلفة، والتي يتعلق بعضها بالمرأة بصورة مباشرة كما يوضحه الجدول رقم (11). ومن هذه البرامج، ما يهتم بالتشغيل، وما يهتم بتفعيل مبادرة تعليم الفتيات وغيرها من البرامج التي ترعاها الوحدات التابعة للوزارة، وخاصة جهاز تنمية القرية المصرية والمكتب الفني بالوزارة.

جدول رقم (11) أهم البرامج التي ترعاها وزارة التنمية المحلية لاستهداف المرأة بصورة مباشرة

البرنامج	الجهة المسؤولة عن المتابعة
التوسع في تشغيل الإناث	جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
تفعيل مبادرة تعليم الفتيات	جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
التوسع في مراكز تنمية المرأة اقتصادياً ومهارياً بالقرى وتأهيلها	جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - المكتب الفني
المساعدة في استخراج الرقم القومي للنساء غير القادرات	جهاز بناء وتنمية القرية المصرية
زيادة أعداد دور الحضانه (من خلال برنامج شروق)	جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

- كما تشارك وزارة التنمية المحلية في تنفيذ البرامج القومية ذات المردود المباشر على المرأة، ومنها برامج محو الأمية، وبرامج تنظيم الأسرة.

وتتركز الأهداف العامة لوزارة التنمية المحلية في تحقيق ما يلي:

- التنسيق بين مختلف الجهود التي تعمل على تنمية المجتمعات المحلية ووحدات الإدارة المحلية في جميع محافظات مصر .
- الاشتراك مع الوزارات المعنية والمحافظات وغيرها من الجهات في تطوير وحدات الإدارة المحلية والارتقاء بها،
- الإسهام في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاشتراك مع المحافظات .

وينهض العديد من البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي⁷ بوزارة التنمية المحلية بتنفيذ المشروعات القومية ذات المردود المباشر على المرأة ومنها برامج محو الأمية، وبرامج تنظيم الأسرة التي قامت بتنظيمها على مستوى المحافظات لمدة شهرين في عام 2008 (خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر) ويعد من أهم المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بوزارة التنمية المحلية، عدد المنتفعات بخدمات تنظيم الأسرة في الربع الأخير من عام 2008؛ حيث بلغ عدد المنتفعات من هذا البرنامج 2006435 سيدة منتفعة.

3-1-2 إنجازات وزارة التنمية المحلية في بعض المحافظات:

قامت وزارة التنمية المحلية بتقييم المحافظات حسب التغير في عدد المنتفعات بخدمات تنظيم الأسرة خلال الربع الأخير من عام 2008، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق 2007، مع استبعاد محافظة القاهرة، ومحافظة الجيزة، ومحافظة حلوان، ومحافظة 6 أكتوبر؛ نظراً إلى وجود اختلاف كبير في المساحات وعدد السكان بين العامين 2007 و2008. وقد تم تقسيم هذا التقييم إلى قسمين: يتعلق القسم الأول بحجم الزيادة في عدد المنتفعين على مستوى المحافظات، بينما يختص القسم الثاني بالمحافظات التي قلت بها أعداد المنتفعين من خدمات تنظيم الأسرة.

القسم الأول: المحافظات التي زاد بها عدد المنتفعين

تم تحديد فئات لعدد المنتفعين على مستوى المحافظات وتعد كل من محافظة مطروح، ومحافظة أسوان، ومحافظة الشرقية في الفئة الأولى التي حققت زيادة أكثر من 20%. وسجلت محافظة البحيرة، ومحافظة دمياط، ومحافظة القليوبية، ومحافظة الفيوم، ومحافظة السويس، ومحافظة بنى سويف، ومحافظة المنوفية، ومحافظة الغربية، ومحافظة سوهاج، ومحافظة الإسماعيلية، ومحافظة الوادي الجديد، ومحافظة قنا في الفئة الثانية التي حققت زيادة في عدد المنتفعين من خدمات تنظيم الأسرة في المقارنة التي تم إعدادها عن عام 2007 - 2008، وذلك بنسبة تتراوح بين 10% و20%، وجاءت في الفئة الثالثة بنسبة أقل من 10% في حجم زيادة عدد المنتفعين بهذه المحافظات: الدقهلية، والمنيا، وجنوب سيناء، وأسيوط، وكفر الشيخ، والإسكندرية، والبحر الأحمر، وشمال سيناء.

القسم الثاني: المحافظات التي قل بها عدد المنتفعين

لم تسجل أى محافظة انخفاضاً في عدد المنتفعين من خدمات تنظيم الأسرة في الفئة الأولى (أكثر من 20%) وتعد نتيجة هذا القسم من النتائج المرجوة التي نرغب في خفض نسبتها على قدر المستطاع، وذلك توجهاً نحو التأكيد على أهمية الاهتمام بصحة المرأة وتوفير الرعاية الصحية التي تعمل على زيادة معدل مشاركتها في المجتمع. وجاءت مدينة الأقصر في الفئة الثانية التي يقل عدد المنتفعات بها بنسبة تتراوح ما بين 10% و20%، وسجلت محافظة بورسعيد في الفئة الثالثة التي يقل عدد المنتفعات بها عن 10%. وتشير النتائج السابقة إلى ارتفاع نسبة عدد المنتفعات بهذه الخدمات في ثلاث وعشرين محافظة، وانخفاضها في محافظتين فقط وهما: محافظة بورسعيد والمجلس الأعلى لمدينة الأقصر، وهذا ينبع من زيادة الوعي لدى النساء، وارتفاع حجم التوعية فيما يتعلق بخدمات تنظيم الأسرة.

⁷ وزارة التنمية المحلية - مركز المعلومات، نقلاً عن المركز القومي للسكان. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات

<http://www.mld.gov.eg/Arabic/LEFT/LocalProgramsforwomen/Family/OD2008.HTML.htm>

3-1-3 موازنة التنمية المحلية والنوع الاجتماعي

تبين من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة، أن الإنفاق على البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي يبلغ نحو المليار جنيه في عام 2006/2007 مقارنةً بنحو 690.3 مليون جنيه في عام 2002/2003. ويقدم جدول (10) بياناً بأهم المشروعات التي تنهض بها وزارة التنمية المحلية في مجال النوع الاجتماعي على النحو التالي:

جدول (12)

أهم برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي بوزارة التنمية المحلية⁸

- وحدات صحية بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.	- توعية المرأة والطفل بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.
- برنامج المشاركة المحلية للتنمية بمحافظة البحر الأحمر.	- المنحة الهولندية لمشروعات تنظيم الأسرة بمحافظة الفيوم.
	- برنامج المشاركة المحلية للتنمية بمدينة الأقصر.

وزارة التنمية المحلية، موقع على شبكة المعلومات الدولية.

تسعى وزارة التنمية المحلية إلى استهداف العديد من المشروعات التي تخدم التنمية، وتعمل على تحسين البيئة المحلية منها برامج تنظيم الأسرة، ورصف طرق وإنارة، ووحدات صحية، وكهرباء، وصرف صحي وغيرها من البرامج والمشروعات؛ سعياً منها إلى إرضاء المواطنين وتحسين مستوى الخدمة المقدمة إليهم. وقامت بتنفيذ مجموعة من المشروعات في خطتها عن عام 2009؛ من أجل التصدي لآثار الأزمة المالية العالمية، وحتى تقلل من حجم الانعكاسات السلبية على الاقتصاد المصري، وبصفة خاصة على مستوى التشغيل والتنمية في المحافظات.

وقد قامت الدراسة بأخذ عينة ممثلة لبعض المحافظات في وزارة التنمية المحلية؛ للتعرف على مدى حجم الإنفاق المخصص للمرأة من إجمالي الإنفاق المخصص لهذه المحافظات وما أهم المشروعات التي تقوم بها المحافظة في توجيهها نحو تدعيم دور المرأة في ظل المناخ الجديد الذي أشاعته وزارة المالية بتطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في هذه المحافظات (القاهرة، والإسكندرية، والجيزة، والفيوم، والمنيا).

⁸ هذه المشروعات التي تم ذكرها في الخطة الخمسية 2002 - 2003 / 2006 - 2007.

أولاً: محافظة القاهرة:

قامت وزارة المالية بتطبيق مجموعة من البرامج التدريبية في محافظة القاهرة على الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في العام المالي 2008 / 2009؛ سعياً منها إلى تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومن ثم تكون المرحلة التالية تطبيق موازنة البرامج والأداء على جميع المحافظات في جمهورية مصر العربية.

جدول (13)

تطور قيمة إنفاق ديوان عام محافظة القاهرة ومتوسط نصيب النوع الاجتماعي منها خلال الفترة (2002 / 2003 - 2006 / 2007)

القيمة بمليون الجنيه

2007 / 2006	2006 / 2005	2005 / 2004	2004 / 2003	2003 / 2002	حجم الإنفاق
856.6	668.1	1015.6	431.0	418.4	إجمالي إنفاق المحافظة
368.3	287.3	436.7	185.3	179.9	نصيب المرأة من إجمالي إنفاق المحافظة

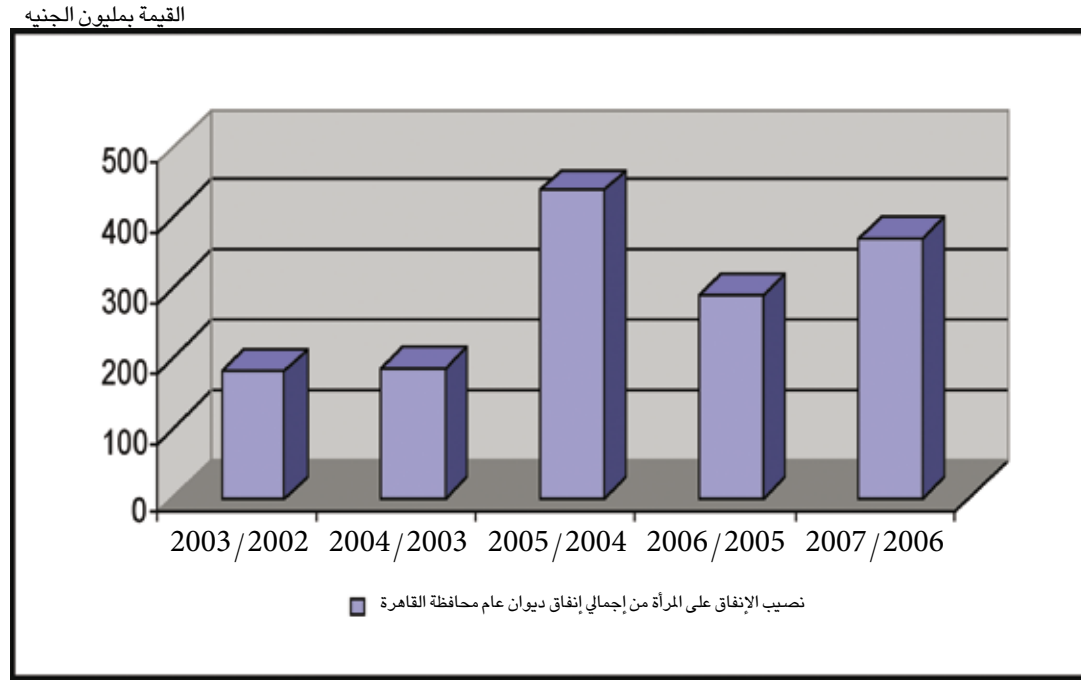
المصدر: وزارة التنمية المحلية.

• وتستدعى ضرورة التعرف على حجم الإنفاق المخصص للمرأة في هذه المحافظات وفي الخطة الخمسية (2002 - 2003 / 2006 - 2007)، وما المشروعات التي تم تخصيصها لهذه المحافظات، وحجم المنفق على المرأة منها استجابة للنوع الاجتماعي. ويمكن ملاحظة أن هناك ما يقرب من 43% من إنفاق ديوان عام هذه المحافظة مخصص للمرأة. ومن ثم يتضح من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة أن الإنفاق على البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي يبلغ نحو 368.3 مليون جنيه في عام 2006 / 2007، مقارنةً بنحو 180 مليون جنيه في عام 2002 / 2003.

• أي أن ديوان عام محافظة القاهرة قام بتوجيه مبلغ 1.5 مليار جنيه وتخصيصه اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2002 / 2003 - 2006 / 2007) من إجمالي إنفاق ديوان عام المحافظة الذي تقدر قيمته بمبلغ 3.3 مليار جنية خلال هذه الفترة. وتشير هذه النتائج إلى أن ما يقرب من نصف مخصصات ديوان عام محافظة القاهرة موجه إلى المشروعات والبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويتضح من ذلك أن نصيب المرأة من إجمالي المبالغ الاستثمارية المخصصة في ديوان عام المحافظة يبلغ نحو 43% موجهة إلى المشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

شكل (13)

نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق ديوان عام محافظة القاهرة



المصدر: وزارة التنمية المحلية.

- ويشير الشكل (14) إلى أن حجم الإنفاق الموجه إلى النوع الاجتماعي في ديوان عام محافظة القاهرة، ارتفع بنسبة كبيرة تكاد تكون الضعف في عام 2005 / 2004، مقارنةً بعام 2004 / 2003. وقد يرجع ذلك إلى توجهات السياسة العامة للدولة الإصلاحية في هذه الفترة والاهتمام بالنوع الاجتماعي.
- ويوضح الجدول (14) المشروعات والبرامج المدرجة في الخطة الخمسية الخامسة 2003-2002 / 2006-2007 لمحافظة القاهرة، وأهم المشروعات الموجهة إلى النوع الاجتماعي منها.

جدول (14)

الاعتمادات الاستثمارية المخططة والفعلية لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع بالخطة الخمسية
2002 - 2003 / 2006 - 2007 بمحافظة القاهرة

القيمة بمليون الجنيه

إجمالي الخطة الخمسية	2007/2006		2006/2005		2005/2004		2004/2003		2003/2002		أسم المشروع	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي		
0.68	0.08	0.08	0.08	0.08	0.08	0.14	0.15	0.12	0.15	0.27	0.3	تلبية احتياجات المرأة العاملة.
34.6	40.2	2.85	3	6.06	8.7	4.95	10	9.52	9.5	11.25	9	مستشفى الجلاء التعليمي.
13.8	23.2	0.48	5.4	1.46	5.5	2.89	4.5	4.06	3.8	4.9	4	مستشفى النساء والولادة.
2.44	4.1	1.2	1.5	-	1	-	0.5	0.5	0.5	0.78	0.6	كلية البنات.
11.21	23.2	1.48	5.4	-	5.5	0.73	4.5	4.1	3.8	4.9	4	مستشفى أمراض النساء والولادة.
128	10	123	0.5	0.5	1.5	0.3	0.7	2.4	1.4	0.9	1.5	كلية التمريض.
1.76	0.7	0.1	0.14	0.07	0.1	0.4	0.2	0.67	0.17	0.5	0.13	استكمال الدراسات الإسلامية والعربية.
1.46	1.7	0.11	0.5	0.37	0.2	0.26	0.34	0.49	0.34	0.34	0.34	استكمال المدن الجامعية للطلبات.
1.59	0.48	0.12	0.09	-	-	0.13	0.13	1.34	0.13	-	0.13	تشغيل 4314 فصلاً صناعياً للبنات.
6.35	4.4	0	0	0.9	1.1	3.5	2.5	0.98	0.5	1	0.3	تطوير خدمات الصحة الكاملة.
7.56	24.8	0	0	5.7	5.7	0.91	8.9	0.2	2.5	0.8	7.7	المراكز الصحية الحضرية.
74.97	15.7	-	-	-	1.4	-	2.7	74.97	4.1	-	7.6	إنشاء 16000 فصل حضانة وتجهيزها.
0.52	0.2	-	0.03	-	-	-	0.04	0.52	0.05	-	0.04	فتح 1900 تربية خاصة.
21.75	7.09	-	1.4	-	1.3	-	1.4	21.75	1.5	-	1.43	إنشاء 1000 فصل تربية خاصة وتجهيزها.
10.24	4.5	-	-	-	1.5	-	1	4.37	1	5.9	1	مستشفى الأطفال القديمة أبو الريش.
15.9	20.4	0	5.3	0	5	0	4.1	3.8	3	12.1	3	مستشفى الأطفال.
6.97	17.6	-	2.4	0	3.1	0	2.5	1.08	5	5.9	4.7	كلية رياض الأطفال كود (1528-1780).
14.6	50.1	-	6.5	-	9	-	11.7	8.95	13.5	5.6	9.4	إعداد مبنى المجلس القومي للمرأة وتجهيزه

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

آثار الإنفاق على النوع الاجتماعي في محافظة القاهرة ومردوده:

• انعكس الإنفاق العام لديوان عام محافظة القاهرة على البرامج والمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحسن طفيف في مؤشرات خدمات الرعاية الصحية التي تتضح في ارتفاع معدل توقع الحياة عند الميلاد إلى 74.8% في عام 2006، على الرغم من انخفاض معدل وفيات الأمهات إلى 61.7% في العام نفسه، أي أن هناك ستين حالة وفاة من الأمهات لكل 100 ألف مولود حي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الأطباء إلى 116.3% في عام 2006، مقارنة بنسبة 73% في عام 2004. ولكن في الوقت ذاته، فإن معدل العاطلين من النساء ارتفع إلى 284.5% في عام 2005 الذي سجل معدل الزيادة إلى أكثر من الضعف مقارنةً بعام 2004 والذي بلغ 125%، وانخفاض نسبة العاملين من النساء بالحكومة والقطاع العام إلى 11.2% في عام 2006، وذلك وفقاً لتقارير التنمية البشرية في عام (2004، 2005، 2008). وفيما يلي مجموعة من المؤشرات التي تعتمد على بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومي، مبينة تحسن بعض المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي، نوضحها على النحو التالي في الجدول رقم (15)

جدول (15)

بعض المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بمحافظة القاهرة

المؤشر	2005	2004	2002
عدد العاطلين من النساء (بالألف)	284.5	125	94
توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	*74.8	71.2	73.3
معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حي)	*61.7	73	100.6
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	-	30.6	32.9
نسبة الولادات تحت إشراف صحي	90.8	73.5	97.1
عدد الممرضات لكل 10000 نسمة	*6.2	6.9	6.5
نسبة الممرضات إلى الأطباء	*116.3	73	80
نسبة القيد بالابتدائي	*83.5	113.2	103.5
نسبة القيد بالإعدادي	*76.8	12002	111.8
نسبة القيد بالثانوي	*68	88.6	89.5
نسبة الإناث الحاصلات على تعليم أعلى من الثانوي	*38	38.9	38.9
معدل معرفة القراءة والكتابة	*88.2	74.8	73.4
نسبة العاملات في المهن المتخصصة	-	60.8	63
نسبة الإناث في قوة العمل	20.06	21.8	23.7
العاملون بأجر كنسبة من إجمالي قوة العمل	*16.2	17.1	92.6
نسبة العاملين بالحكومة والقطاع العام	*11.2	10.6	71.3
معدل البطالة	25.81	24.7	17.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة*، في عام 2006.

ثانياً: محافظة الفيوم

قامت وزارة المالية بتطبيق مجموعة من البرامج التدريبية في محافظة الفيوم على المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي في العام المالي 2008 / 2009، سعياً منها إلى تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومن ثم موازنة البرامج والأداء على جميع المحافظات في جمهورية مصر العربية.

جدول (16)

تطور قيمة إنفاق ديوان عام محافظة الفيوم ومتوسط نصيب النوع الاجتماعي منها خلال الفترة (2002 / 2003 - 2006 / 2007)

القيمة بمليون الجنيه

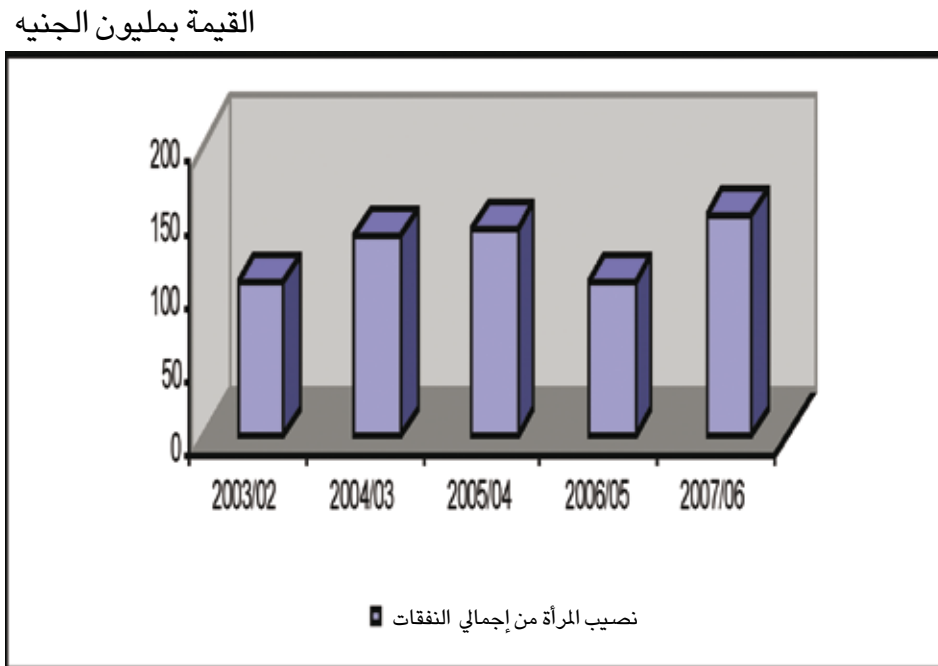
حجم الإنفاق	2003 / 2002	2004 / 2003	2005 / 2004	2006 / 2005	2007 / 2006
إجمالي إنفاق المحافظة	250.3	317.1	329	248.7	356.9
نصيب المرأة من إجمالي إنفاق المحافظة	107.6	136.3	141.5	106.9	153.5

المصدر: وزارة التنمية المحلية، والحسابات الختامية بوزارة المالية.

- يتبين من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة في محافظة الفيوم أن الإنفاق على البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي يبلغ نحو 153.5 مليون جنيه في عام 2006/2007، مقارنةً بنحو 107.6 مليون جنيه في عام 2002/2003.
- أي أن ديوان عام محافظة الفيوم قام بتوجيه ما يزيد على 645.86 مليون جنيه وتخصيصها اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2002/2003-2006/2007) من إجمالي إنفاق ديوان عام المحافظة البالغ حوالى 152002 مليون جنيه، خلال الفترة نفسها، ويتضح من ذلك أن نصيب المرأة من إجمالي المبالغ الاستثمارية المخصصة في ديوان عام المحافظة بلغ نحو 43% موجهة إلى المشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

شكل (14)

نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق ديوان عام محافظة الفيوم



جدول (17)

أهم المشروعات المدرجة لمحافظة الفيوم
بالخطة الخمسية (2002-2003 / 2006-2007)

إنشاء 600 مدرسة فصل واحد وتجهيزها.	-	تثقيف الأمومة والطفولة بالريف المصرى وتنميتها.	-
تشغيل 1900 فصل تربية خاصة.	-	تنمية المرأة والطفل بالبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة.	-
فتح 933 مدرسة الفصل الواحد.	-	المنحة الهولندية لمشروعات تنظيم الأسرة	-
إنشاء 16000 فصل حضانة وتجهيزها.	-	فتح 48 مدرسة الفصل الواحد.	-
المراكز الصحية الحضرية.	-	تشغيل 4314 فصلاً صناعياً للبنات.	-
إنشاء 1000 فصل تربية خاصة وتجهيزها.	-	إنشاء فصول صناعية للبنات.	-
وحدات صحية بالبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة.	-		

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وقد شهد عام 2004 - 2005 تحسناً ملحوظاً في الخدمات المتعلقة بتنقيف الأمومة والطفولة فيما يتعلق بالريف الحضري وفقاً لنتائج وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. كما يلاحظ أن الخدمات المقدمة في المراكز الصحية الحضرية حققت أعلى معدلاتها خلال هذا العام.

جدول (18)

الاعتمادات الاستثمارية المخططة والفعلية لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع بالخطة الخمسية (2002/2003-2006/2007) بمحافظة الفيوم

القيمة بمليون الجنيه

إجمالي الخطة الخمسية	2007/2006		2006/2005		2005/2004		2004/2003		2003/2002		اسم المشروع	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي		
5.2	1.87	1.45	-	-	0.57	2.6	0.43	0.43	0.43	0.7	0.5	تنقيف الأمومة والطفولة وتنميتها بالريف المصري.
1.4	4.74	-	-	-	0.77	-	762	1424	1.57	-	1.64	توعية المرأة والطفل بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.
4.1	7.3	-	-	-	1	-	1.3	2.21	1.5	1.89	3.5	المنحة الهولندية لمشروعات تنظيم الأسرة.
0.09	0.21	-	0.04	-	-	0.06	0.06	0.01	0.06	0.02	0.05	تشغيل 4314 فصلاً صناعياً للبنات.
0.2	1.44	-	-	-	-	-	0.5	-	0.5	0.2	0.48	إنشاء 600 مدرسة فصل واحد وتجهيزها.
5.5	6	0.5	0.5	0	1.5	3.1	2	1.9	0.5	9	1.5	المراكز الصحية الحضرية.
1.45	0	1.45	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وحدات صحية بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية.

آثار الإنفاق على النوع الاجتماعي ومردوده في محافظة الفيوم:

- انعكس الإنفاق العام لديوان عام محافظة الفيوم على البرامج والمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحسن مؤشرات خدمات الرعاية الصحية التي تتضح في ارتفاع معدل توقع الحياة عند الميلاد إلى 71.9 % في عام 2006، على الرغم من انخفاض معدل وفيات الأمهات إلى 31.5 % في العام نفسه، أي أن هناك ثلاثين حالة وفاة من الأمهات لكل 100000 مولودٍ حي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الأطباء إلى 366.2 % في عام 2006، وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية؛ واعتماداً على النتائج التي تم إدراجها من وزارة الصحة والسكان؛ وانخفاض نسبة العاملين من النساء بالحكومة والقطاع العام إلى 4.6 % في عام 2006، وارتفاع معدل البطالة إلى 33.16 % في عام 2005. وفيما يلي مجموعة من المؤشرات التي تعتمد على بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومي؛ مبينة تحسن بعض المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي، تتضح على النحو التالي في الجدول (19)

جدول (19) بعض المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بمحافظة الفيوم

المؤشر	2005	2004	2002
عدد العاطلين من النساء (بالألف)	25.4	28.5	23.6
توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	*71.9	69	70.4
معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حي)	*31.5	70	42.3
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)	-	25.4	26.9
نسبة الولادات تحت إشراف صحي	82.7	74.9	99
عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل 10000 نسمة	*12.6	13.1	13.1
نسبة الممرضات للأطباء (وزارة الصحة والسكان)	*366.2	328	280
نسبة القيد بالابتدائي	*88.4	80.2	87.8
نسبة القيد بالإعدادي	*73.5	80	81.3
نسبة القيد بالثانوي	*62.1	64.7	54.2
نسبة الإناث الحاصلات على تعليم أعلى من الثانوي	*13.1	14	14
معدل معرفة القراءة والكتابة	*73.9	55.8	54.8
نسبة العاملات في المهن المتخصصة	-	48	51.1
نسبة الإناث في قوة العمل	29.15	24.9	23.9
العاملون بأجر كنسبة من إجمالي قوة العمل	*7.5	4.4	27.5
نسبة العاملين بالحكومة والقطاع العام	*4.6	5.9	36.5
معدل البطالة	33.16	30	30

المصدر: تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة. * في عام 2006.

ثالثاً: محافظة الإسكندرية

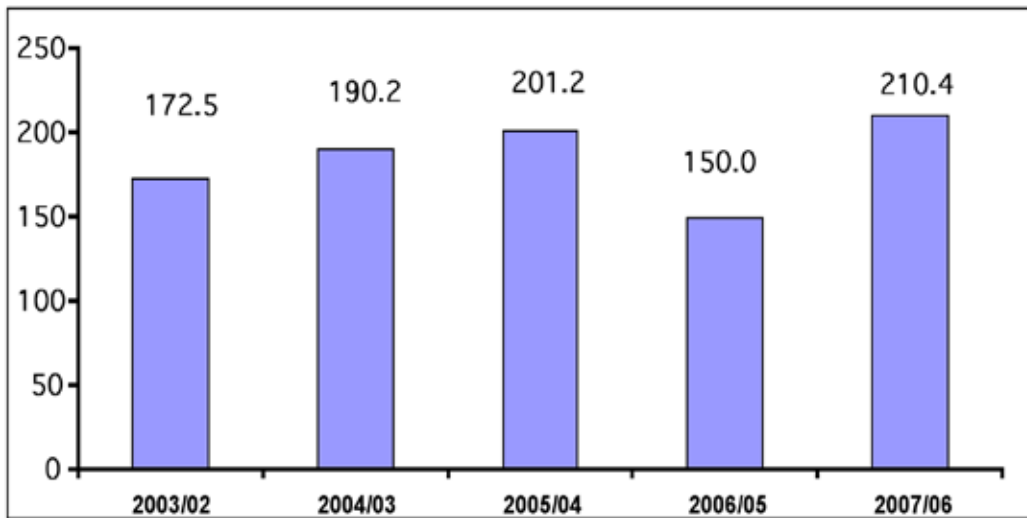
• نظراً إلى الأهمية التي توليها محافظة الإسكندرية للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ قامت دواوين عموم المحافظة بتوجيه 43% من إجمالي إنفاقها إلى المرأة. ومن هم يتبين من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة أن الإنفاق على البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تتعلق بالمرأة يبلغ نحو 210.4 مليون جنيه في عام 2007/2006، مقارنةً بنحو 172.6 مليون جنيه في عام 2003/2002.

• أى أن محافظة الإسكندرية قد قامت بتوجيه ما يقرب من 924.5 مليون جنيه وتخصيصها اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2003/2002-2007/2006) من إجمالي إنفاق دواوين عموم المحافظة خلال هذه الفترة، والذي بلغ نحو 2.15 مليار جنيه. ويوضح الشكل (15) نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق دواوين عموم المحافظة:

شكل (15)

نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق دواوين عموم محافظة الإسكندرية

القيمة بالمليون جنيه



المصدر: وزارة التنمية المحلية، موازنة محافظة الإسكندرية.

• يتضمن الهيكل التنظيمي لمحافظة الإسكندرية العديد من جهات الموازنة العامة التي تضخ نسبة كبيرة من إنفاقها في البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ بهدف توفير خدمات الرعاية الطبية وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وغيرها من برامج رعاية الأمومة والطفولة، وكذلك تنفيذ البرامج التعليمية وبرامج وزارة التنمية المحلية. ويقدم الجدول (20) بياناً بأهم المشروعات التي تنهض بها محافظة الإسكندرية في مجال النوع الاجتماعي على النحو التالي:

الجدول (20)

أهم برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة الإسكندرية

- الأنشطة الانتاجية للسيدات المنتفعات بالأراضي الجديدة بوزارة	- مستشفى دار الولادة بوزارة الصحة والسكان .
- الزراعة واستصلاح الأراضي .	- مستشفى النساء والولادة بوزارة التعليم العالى .
- كلية التربية الرياضية بنات بوزارة التعليم العالى .	- استكمال كلية دراسات إسلامية وعربية لبنات الإسكندرية
- تنمية المرأة والطفل بالبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة	بالأزهر الشريف .
- بوزارة التنمية المحلية .	- فتح 44 مدرسة الفصل الواحد بوزارة التربية والتعليم .
- استكمال إسكان طالبات الإسكندرية بالأزهر الشريف .	- فتح فصول صناعى بنات بوزارة التربية والتعليم .
- إنشاء 600 مدرسة فصل واحد وتجهيزها بوزارة التربية	- إنشاء فصول صناعى بنات بوزارة التربية والتعليم .
والتعليم .	- مستشفى أطفال الرمل .
- وحدات صحية بالبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة .	- استكمال كلية الدراسات الإسلامية بنات بالأزهر الشريف .
- استكمال المدن الجامعية وإسكان الطالبات بالأزهر الشريف .	- مستشفى الطب وجراحة الأطفال .
- كلية التمريض .	- كلية رياض الأطفال .

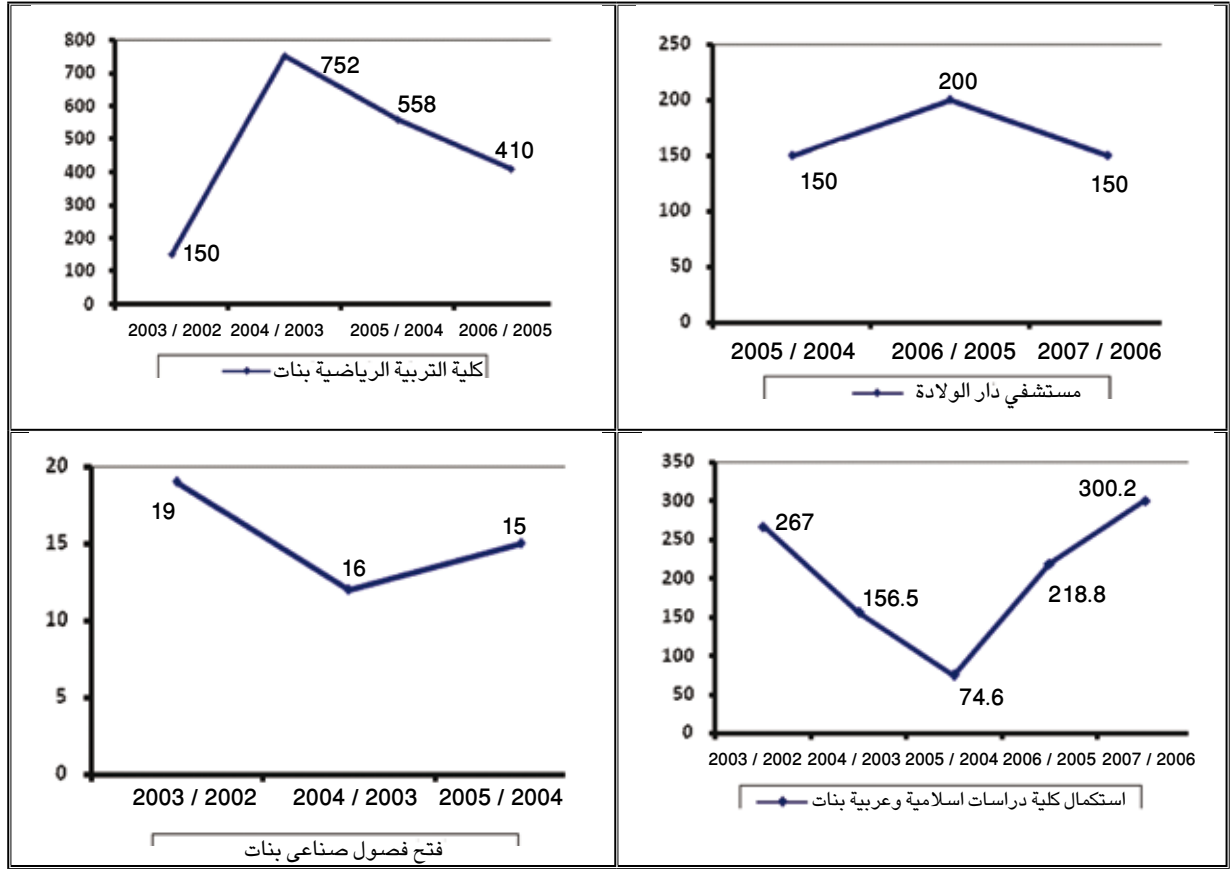
المصدر: وزارة التنمية المحلية.

- ويوضح الشكل (16) تطور الإنفاق على بعض البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة الإسكندرية على النحو التالي:

شكل (16)

تطور الإنفاق على بعض البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة الإسكندرية

القيمة بألف الجنيه



جدول (21)

الاعتمادات الإستثمارية المخططة لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة الإسكندرية
 وقيمة إنفاقها الفعلي خلال الخطة الخمسية
 (2007/2006 - 2003/2002)

كما يشير الجدول (21) إلى تطور الاعتمادات الإستثمارية المخططة لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة الإسكندرية وقيمة إنفاقها الفعلي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2007/2006 - 2003/2002) على النحو التالي:

القيمة بألف الجنيه

إجمالي الخطة الخمسية		2007/2006		2006/2005		2005/2004		2004/2003		2003/2002		اسم المشروع
مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	
7615	2666	240	-	246	-	524	6706	619	909	1037	إجلاس مستشفى النساء والتوليد بالإسماعيلية وتجديدها.	
3800	3600	200	200	10000	1000	1400	1100	400	100	400	مستشفى أطفال الرمل.	
-	-	150	-	200	-	150	-	-	-	-	مستشفى دار الولادة.	
-	-	-	-	410	-	557.9	-	752	-	150	-	كلية التربية الرياضية بنات بوزارة التعليم العالى.
-	-	2.300	-	2188	-	74.6	-	156.5	-	267	-	استكمال كلية دراسات إسلامية وعربية لبنات إسكندرية بالأزهر الشريف.
8274	32300	-	7000	-	8700	-	4200	2880	6200	5394	6200	مستشفى الطب وجراحة الأطفال.
651	6000	-	-	-	-	-	3000	112	1500	539	1500	كلية التمريض.
50662	2000	50623	250	-	500	-	50	-	600	39	600	كلية رياض الأطفال.
494	6900	-	-	-	400	1500	485	2500	9	2500	مستشفى أمراض النساء والولادة.	
66	3850	-	500	-	500	850	27	1000	39	1000	كلية التربية الرياضية بنات.	
4221	15520	0	6000	0	2200	0	1640	2049	2840	2172	2840	استكمال المدن الجامعية وإسكان الطالبات.
2779	14085	0	6250	0	2000	0	815	1914	2640	865	2380	استكمال كلية الدراسات الإسلامية بنات.
2122	3500	0	0	2014	1900	50	500	5	500	53	600	تطوير الخدمات الصحة المكتملة.

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

آثار الإنفاق على النوع الاجتماعي ومردوده

انعكس الإنفاق العام لمحافظة الإسكندرية على البرامج والمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحسن مؤشرات تقديم الخدمات بالمحافظة وجودتها؛ حيث تشير بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومى إلى عدة حقائق تؤكد تحسن هذه المؤشرات، على النحو الموضح فى الجدول (22)

جدول (22)

بعض المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بمحافظة الإسكندرية

المؤشر	2002	2004	2005
عدد العاطلين من النساء (بالألف)	41.7	36.9	130.8
توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	73.4	71.4	*74.9
معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حى)	102.6	90	*67.8
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حى)	24.7	22.8	
نسبة الولادات تحت إشراف صحى	98.6	74.6	92.2
عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل 10000 نسمة	10.9	14	*12.8
نسبة الممرضات إلى الأطباء (وزارة الصحة والسكان)	100	106	*129.5
نسبة القيد بالابتدائى	109.3	111.2	*90.6
نسبة القيد بالإعدادى	120	109.8	*82.8
نسبة القيد بالثانوى	80.5	81.3	*66.4
نسبة الإناث الحاصلات على تعليم أعلى من الثانوى	33.2	33.2	*32.3
معدل معرفة القراءة والكتابة	73.9	75.3	*87.7
نسبة العاملات فى المهن المتخصصة	60.8	60.6	
نسبة الإناث فى قوة العمل	17.5	12.5	15.82
العاملون بأجر كنسبة من إجمالي قوة العمل	94.4	8.7	*14.6
نسبة العاملين بالحكومة والقطاع العام	47.5	5	*10
معدل البطالة	23.6	30.9	27.67
النسبة المئوية للإناث فى قوة العمل	17.4	12.5	15.82

المصدر: تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة * فى عام 2006.

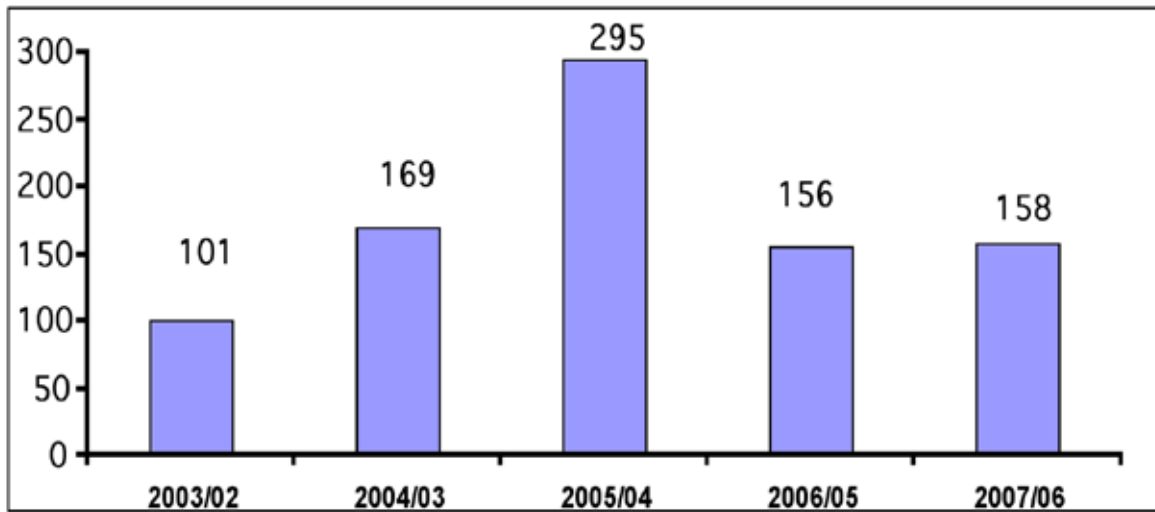
رابعاً: محافظة الجيزة

- نظراً إلى الأهمية التي توليها محافظة الجيزة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ قامت دواوين عموم المحافظة بتوجيه 43% من إجمالي إنفاقها إلى المرأة. ومن ثمَّ يتبين من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة أن الإنفاق على البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي، والتي تتعلق بالمرأة، يبلغ نحو 158 مليون جنيه في عام 2006/2007 مقارنةً بنحو 101 مليون جنيه في عام 2002/2003.
- أي أن محافظة الجيزة قد قامت بتوجيه ما يقرب من 879.35 مليون جنيه وتخصيصها اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2002/2003-2006/2007) من إجمالي إنفاق دواوين عموم المحافظة خلال هذه الفترة، والذي بلغ ما يقرب من ملياري جنيه. ويوضح الشكل (17) نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق ديوان عام المحافظة.

شكل (17)

نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق دواوين عموم محافظة الجيزة

القيمة بمليون جنيه



- يتضمن الهيكل التنظيمي لمحافظة الجيزة العديد من جهات الموازنة العامة التي تضخ نسبة كبيرة من إنفاقها في البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ بهدف توفير خدمات الرعاية الطبية وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وغيرها من برامج رعاية الأمومة والطفولة، وكذلك تنفيذ البرامج التعليمية وبرامج وزارة التنمية المحلية. ويوضح الجدول (23) مقارنة بين الاعتمادات الاستثمارية المخططة لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة الجيزة، وقيمة إنفاقها الفعلي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2002/2003-2006/2007) على النحو التالي:

جدول (23)

الاعتمادات الاستثمارية المخططة لبعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة الجيزة،
وقيمة إنفاقها الفعلي خلال الخطة الخمسية (2003/2002 - 2007/2006)

القيمة بألف الجنيه

إجمالي الخطة الخمسية		2007/2006		2006/2005		2005/2004		2004/2003		2003/2002		اسم المشروع
فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	
2350	5500	500	500	1500	1500	150	500	200	500	0	2500	المراكز الصحية الحضرية.
23655	2923	-	-	-	772	-	772	23655	1182	-	197	توعية المرأة والطفل بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.
154	0	154	-	-	-	-	-	-	-	-	-	وحدات صحية بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية.

آثار الإنفاق على النوع الاجتماعي ومردوده:

انعكس الإنفاق العام لمحافظة الجيزة على البرامج والمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي في تحسن مؤشرات تقديم الخدمات بالمحافظة وجودتها؛ حيث تشير بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومي إلى عدة حقائق تؤكد تحسن هذه المؤشرات، على النحو الموضح في الجدول (24):

جدول (24)

بعض المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بمحافظة الجيزة

المؤشر	2005	2004	2002
عدد العاطلين من النساء (بالألف)	187.6	42.1	34.5
توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	*72.1	69	70.6
معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حي)	*43.8	54	44.3
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		15.6	17.7
نسبة الولادات تحت إشراف صحي	78.7	71.3	94.2
عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل 10000 نسمة	*9.8	9.9	10
نسبة الممرضات إلى الأطباء (وزارة الصحة والسكان)	*118.9	95	100
نسبة القيد بالابتدائي	*93.8	101.2	100.2
نسبة القيد بالإعدادي	*80.1	90.1	97.6
نسبة القيد بالثانوي	*59.5	60.6	68.7
نسبة الإناث الحاصلات على تعليم أعلى من الثانوي	*25.5	27.1	27.1
معدل معرفة القراءة والكتابة	*81.4	68.3	67
نسبة العاملات في المهن المتخصصة		65.8	69.3
نسبة الإناث في قوة العمل	13.4	12.7	12.8
العاملون بأجر كنسبة من إجمالي قوة العمل	*9.9	8.9	90.2
نسبة العاملين بالحكومة والقطاع العام	*6.6	5.9	54.8
معدل البطالة	23.55	22.4	18.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة. * في عام 2006.

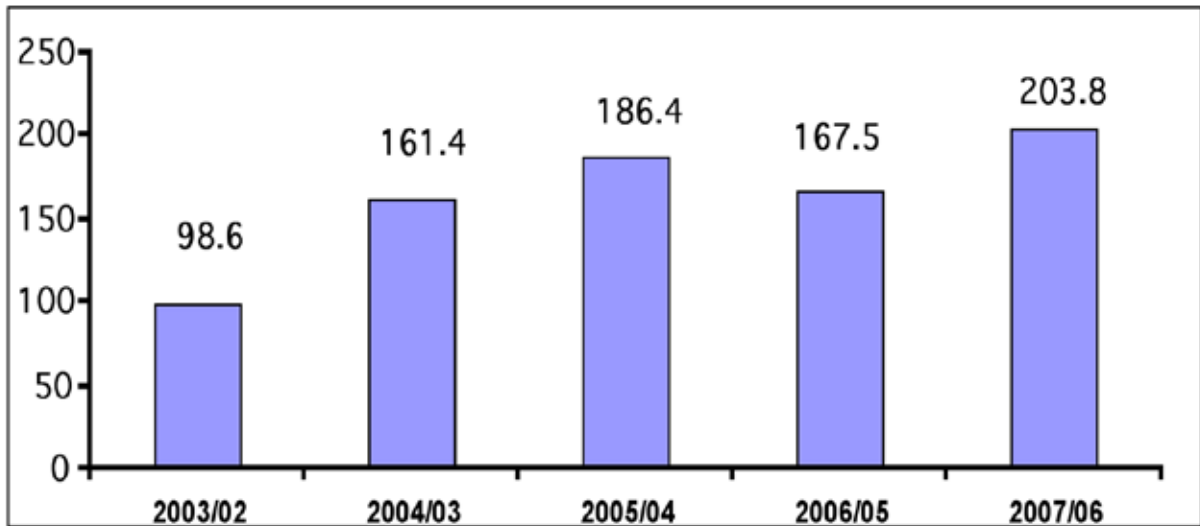
خامساً: محافظة المنيا

- نظراً إلى الأهمية التي توليها محافظة المنيا للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ قامت دواوين عموم المحافظة بتوجيه نحو 43% من إجمالي إنفاقها إلى المرأة. ومن ثمَّ يتبين من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة أن الإنفاق على البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تتعلق بالمرأة، يبلغ نحو 203.8 مليون جنيه في عام 2007/2006، مقارنةً بنحو 98.6 مليون جنيه في عام 2003/2002.
- أى أن محافظة المنيا قامت بتوجيه ما يقرب من 817.6 مليون جنيه وتخصيصها اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2003/2002-2007/2006) من إجمالي إنفاق دواوين عموم المحافظة خلال هذه الفترة والذي بلغ نحو 1901.5 مليون جنيه. ويوضح الشكل (18) نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق ديوان عام المحافظة.

شكل (18)

نصيب الإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق ديوان عام محافظة المنيا

القيمة بمليون الجنيه



- ويتضمن الهيكل التنظيمي لمحافظة المنيا العديد من جهات الموازنة العامة التي تضخ نسبة كبيرة من إنفاقها في البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛ بهدف توفير خدمات الرعاية الطبية، وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وغيرها من برامج رعاية الأمومة والطفولة، وكذلك تنفيذ البرامج التعليمية وبرامج وزارة التنمية المحلية. ويقدم الجدول (25) بياناً بأهم المشروعات التي تنهض بها محافظة المنيا في مجال النوع الاجتماعي على النحو التالي:

جدول (25)

أهم برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي في محافظة المنيا

-	تثقيف الأمومة والطفولة بالريف المصرى بوزارة وتنميتها
-	الزراعة واستصلاح الأراضي.
-	كلية التمريض بوزارة التعليم العالى.
-	فتح 168 مدرسة الفصل الواحد بوزارة التربية والتعليم.
-	إنشاء فصول صناعى بنات بوزارة التربية والتعليم.
-	وحدات صحية بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة.
-	خدمات صحية وتنمية المرأة والطفل بوزارة التنمية المحلية.
-	تنمية المرأة والطفل بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة بوزارة التنمية المحلية.
-	فتح فصول صناعى بنات بوزارة التربية والتعليم.
-	إنشاء مدارس فصل واحد بوزارة التربية والتعليم وتجهيزها.

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية.

آثار الإنفاق على النوع الاجتماعي ومردوده:

- انعكس الإنفاق العام لمحافظة المنيا على البرامج والمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي فى تحسن مؤشرات تقديم الخدمات بالمحافظة وجودتها؛ حيث تشير بيانات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومى إلى عدة حقائق تؤكد تحسن هذه المؤشرات، على النحو الموضح فى الجدول (26)

جدول (26)

بعض المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بمحافظة المنيا

المؤشر	2002	2004	2005
عدد العاطلين من النساء (بالألف)	71.8	83.4	70.2
توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	70.1	68.8	*71.6
معدل وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حى)	89.1	85	*68.6
نسبة الولادات تحت إشراف صحى	97	73.4	81
عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل 10000 نسمة	10.5	9.4	8.6
نسبة الممرضات إلى الأطباء(وزارة الصحة والسكان)	200	181	188.6
نسبة القيد بالابتدائى	102.9	87.7	*91.2
نسبة القيد بالإعدادى	76.1	80.8	*79.1
نسبة القيد بالثانوى	62.2	62.7	*55.6
نسبة الإناث الحاصلات على تعليم أعلى من الثانوى	13	13	*12.3
نسبة الإناث فى قوة العمل	23.9	24.5	29.15
العاملون باجر كنسبة من إجمالي قوة العمل	27.5	4.4	*7.5
نسبة العاملين بالحكومة والقطاع العام	15.8	3.3	*4
معدل البطالة	25	27.2	20.66
النسبة المئوية للإناث فى قوة العمل	23.9	24.5	29.15

المصدر: تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة * فى عام 2006.

القسم الرابع

نتائج التقرير والتوصيات

النتائج والتوصيات

من الأهمية التأكيد على أن الهدف من التقرير، باعتباره المحاولة الأولى من نوعها، هو تحليل توجهات عدد من الوزارات المختلفة مثل التعليم والصحة والقوى العاملة والمالية والتضامن؛ للاستجابة من خلال برامج إنفاقها المختلفة لاحتياجات النوع الاجتماعي، وخاصة المرأة. وقد قدم التقرير تحليلاً لهذه التوجهات على كل من المستويين المركزي واللامركزي خلال فترة الخطة الخمسية (2002-2007).

وقد استعرض التقرير في قسمه الأول مدخلاً تعريفياً ومفاهيمياً للموازنة المستجيبة للنوع، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من الخبرة الدولية في مجال تطبيق هذا النوع من الموازنات. وهنا أشار التقرير إلى أن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ليست موازنات منفصلة للمرأة، وإنما هي الموازنات المستجيبة لاحتياجات الرجال والنساء معاً، وهي تعد محاولة للفت نظر صناع القرار والقائمين على إعداد الموازنة إلى التحيزات ضد الفئات المهمشة، وخاصة المرأة. إن هذا النوع من الموازنات هو محاولة لتحديد حجم الموارد التي تخصصها الدولة للإنفاق على البرامج الموجهة إلى المرأة وتقييمها، ومدى قدرة هذه البرامج على التعبير عن احتياجات المرأة، بالإضافة إلى وضع هذه الفئة المجتمعية في الموازنة العامة، أي وضعها في صورة الاهتمام الموازني في تلبية احتياجاتها المختلفة والاستجابة إليها.

فالموازنة المستجيبة للنوع هي - في حقيقتها - إحدى موازنات الحقوق التي تهتم بحقوق النوع الاجتماعي (رجالاً كانوا أو نساءً). وتعد الموازنات المستجيبة للنوع باعتبارها أداة يمكن من خلالها قياس مدى التزام الحكومات بتنفيذ التوصيات والخطط المرتبطة بالمرأة التي أقرها العديد من المؤتمرات الدولية لسد الفجوة - أيًا كان نوعها - بين الجنسين. ونظرًا إلى الأهمية الكبيرة للموازنة كوثيقة سياسية واقتصادية تؤثر في مصالح المواطنين بطريقة مباشرة، ظهرت مبادرات في العديد من الدول - مثل الهند وجنوب إفريقيا والعديد من دول أمريكا اللاتينية - تطالب بموازنات أكثر استجابة لمصالح الفئات المهمشة في هذه الدول. وقد كانت هذه المبادرات هي بداية ظهور الموازنات الحساسة للنوع (أو المستجيبة للنوع) التي نعرفها اليوم. ومن خلال تحليل هذه المبادرات، اتضح أن تحليلات موازنة النوع الاجتماعي تقوم على إيجاد موازنة منفصلة للمرأة، أو زيادة في مخصصات الإنفاق، وأنها تتطلب إعادة توزيع المخصصات. كما أن مسألة الالتزام بتحليل أثر مردود الإنفاق العام حسب الحالة، من حيث الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي، هي الأساس الأول الذي يجب أن يعتمد عليه التحليل.

لكن النقطة المهمة التي أبرزتها الخبرة الدولية في نطاق إعداد هذا النوع من الموازنات، هي أن عملية إعداد الموازنة المستجيبة للنوع يكتنفها العديد من المشكلات، أهمها المشكلة الخاصة بعدم توافر البيانات الكافية، وتحديدًا عدم وجود بيانات موزعة تبعًا للنوع الاجتماعي، وطريقة إعداد الموازنة نفسها. فإعداد الموازنة على أساس البنود وليس البرامج، يحول دون الحصول على مثل هذه البيانات. ولكون الموازنة المصرية تعد على أساس موازنة البنود وليس البرامج، فقد شكلت قيدًا على تطوير هذا النوع من الموازنات في الحالة المصرية، ولهذا فإن التقرير مَثَل مقتربًا لتحليل توجهات الموازنة العامة المصرية استجابة للنوع الاجتماعي، ولم يهدف إلى وضع إطار لعمل هذه الموازنات. وفي ضوء تحليل توجهات الوزارات المركزية المختلفة والمستوى اللامركزي كما تناوله القسمان الثاني والثالث من الدراسة، فإن أهم نتائج هذا التحليل تتمثل في:

1. تعطي الوزارات المختارة، التعليم والصحة والتضامن الاجتماعي والمالية والقوى العاملة في برامجها المختلفة أولوية لاستهداف احتياجات المرأة المصرية. كما لا تفرق هذه الوزارات في برامجها بين الرجال والنساء، وإنما تستهدف كلا النوعين معًا، وإن أولت أهمية خاصة في برامجها الإنفاقية للمرأة.
2. مَثَل إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية دفعة قوية لتطوير مدخل حيوي في التعامل مع الموازنة العامة على أساس النوع الاجتماعي؛ إذ مثلت ما تتيحه الوحدة من بيانات مصنفة ووفقا للنوع خطوة مهمة لعمل هذا النوع من الموازنات وإجراء التحليل، ووفقًا لما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات المرأة المصرية.
3. أشار التحليل أيضًا إلى أن النصيب النسبي لمخصصات المرأة من إجمالي إنفاق القطاعات المختلفة يتراوح بين 30% تقريبًا و47%، وبالنسبة إلى الوزارات الخمس المختارة لا يقل نصيب المرأة النسبي في النفقة فيها عن 40%.
4. أوضحت المراجعة لتطور الاعتمادات المباشرة التي تستهدف الوفاء باحتياجات النوع الاجتماعي المخصصة للمرأة بالموازنة المصرية (الجهات التي تخصص إنفاقها أو معظمه للمرأة) خلال الفترة من (2002/2003-2006/2007)، أن هذه الاعتمادات قد بلغت نحو 1745.8 مليون جنيه لبرامج الإنفاق المختلفة التي تقوم بها هذه الجهات في عام 2006/2007، مقارنة بنحو 1650.4 مليون جنيه في عام 2005/2006. وقد تزايدت هذه الاعتمادات المباشرة من 940.7 مليون جنيه في العام 2002/2003 لتصل إلى 17.5 مليار جنيه في نهاية الخطة الخمسية السابقة، أي أن هذه المخصصات تتضاعف تقريبًا سنويًا.
5. أشار التقرير إلى انخفاض المنصرف الفعلي على بعض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي، مقارنة بالاعتمادات الاستثمارية المخططة له عند إعداد الخطة في بداية العام المالي؛ وهو الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى عدم توافر الموارد المالية الكافية خلال فترة تنفيذ الموازنة، بالإضافة إلى وجود سبب رئيس في ذلك يرجع إلى غياب الضوابط والقواعد المالية التي تضمن التزام الجهات بتوجيه الاعتمادات في الأغراض المخصصة لها. تحتاج هذه الممارسات إلى مزيد من الضبط وإحكام الرقابة، خاصة في ظل ما أثبتته الواقع العملي من قيام بعض الجهات بخفض برامج الإنفاق المستجيبة للنوع الاجتماعي لصالح برامج أخرى.

6. أما بالنسبة إلى التحليل على المستوى اللامركزي، فقد أوضح أن نحو 43% من إنفاق وزارة التنمية المحلية والهيئات والأجهزة التابعة لها يمثل نصيب المرأة من البرامج المخصصة لها. وتبين من خلال مراجعة بيانات الموازنة العامة أن قطاع الخدمات العمومية العامة قد قام بتوجيه ما يزيد على 36.367 مليار جنيه وتخصيصها اعتمادات مباشرة للنوع الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية الخامسة (2002/2003-2006/2007) من إجمالي إنفاق قطاع الخدمات العمومية العامة خلال هذه الفترة، والذي بلغ نحو 84.575 مليار جنيه، كما أن وزارة التنمية المحلية قد وجهت ما يقرب من ثلث المبالغ الاستثمارية المخصصة في قطاع الحماية الاجتماعية للمشروعات المستجيبة للنوع الاجتماعي. كما خصصت المحافظات الخمس المختارة نسبة لا تقل عن 40% من مخصصاتها لدعم البرامج الموجهة إلى الوفاء باحتياجات المرأة.

7. انعكس الإنفاق العام الموجه إلى الاستجابة لاحتياجات المرأة المصرية من خلال الوزارات المختلفة والأجهزة المحلية بإيجابية في تحسن مؤشرات تقديم الخدمات المختلفة مركزياً، وعلى مستوى هذه الخدمات بالمحافظات المختلفة.

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية التي أوضحت أن الموازنة العامة بإنفاقها في أبوابها المختلفة لا تستهدف تمييزاً بين الرجال والنساء، وإنما تتعامل مع الاثنين على قدم وساق، بل أنها (نقصد الموازنة) تخصص صوراً للإنفاق المباشر نحو استهداف المرأة، إلا أن هناك صوراً من القصور أملت على التقرير الحالي ذكرها، أهمها:

- عدم استخدام منهجية البرامج في إعداد الموازنة يزيد من صعوبة التقدير لما يخصص من إنفاق يستهدف احتياجات المرأة.
- غياب مفهوم قياس مردود الإنفاق العام في الموازنة المصرية (في ظل غياب تطبيق موازنات الأداء) لا يساعد على تقييم الإنفاق الموجه إلى استهداف المرأة. ولهذا اقتصر التقرير في تعامله على محاولة حصر الإنفاق دون قياس المردود للنفقات.

ومن ثم يوصي التقرير بأن يستمر الدعم لتطبيق منهجية البرامج والأداء في إعداد الموازنة، وأن تكون موازنة النوع الاجتماعي هي بداية لتعميم التطبيق لتشمل برامج الإنفاق المختلفة، وأن تطور الوزارات القطاعية المختلفة موازنتها على نحو يخدم التحليل على أساس الأداء؛ ومن ثم أن تتيح الموازنة للقائمين على تحليلها قياس مردود النفقات العامة. أما النقطة المهمة الأخرى في مجال تطوير منظومة الأداء الموازني فيما يتعلق بموازنات النوع، فهي توفير البيانات الخاصة بالإنفاق على أساس النوع؛ إذ إن هناك دائماً صعوبة في الحصول على البيانات.

غير أن التوصية الأخيرة في سياق تطوير منظومة العمل، هي الدورية في إعداد التقارير المختلفة الخاصة بموازنات النوع؛ بما يسمح بالوقوف على التقدم في منظومة الاستجابة لاحتياجات المرأة عبر الفترات الزمنية المختلفة.

ملحق (أ)

نماذج لموازنات النوع الاجتماعي في عدد من الدول النامية والمتقدمة

عنصر المقارنة المبادرة	النشأة	الفاعلون	الأهداف	مراحل التنفيذ	التقييم
أستراليا	1984 بعد تقلد حزب العمل الحكم.	مبادرة حكومية.	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الوعي داخل الحكومة بشأن الأثر النوعي للموازنة والسياسات الممولة. إقرار مبدأ المساواة الحكومية عن الالتزام بالمساواة بين الجنسين. إدخال تعديلات على الموازنة والسياسات التي تمويلها الحكومة، لتحسين أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> إنفاق موجه للنوع. إنفاق يحقق تكافؤ الفرص للموظفين الحكوميين (تمثيل وأجور وأعداد وظيفية... متكافئة). إنفاق عام لتوفير السلع والخدمات للمجتمع بأسره. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الوعي داخل الحكومة. نظام قوي لمتابعة السياسات الحكومية. ضعف مشاركة المجتمع المدني. لم تكن هناك خطوط إرشادية لتوضيح فعالية تحليل أثر إدماج الإنفاق. عدم مقدر أدوات المبادرة على تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي للموازنة. تظهر مؤشرات نوعية توضح النجاح عبر الزمن. كبر حجم بيان الموازنة.
جنوب إفريقيا	1995 بواسطة اللجنة البرلمانية للشئون المالية، بعد انتهاء فترة التمييز العنصري، وإدخال الدستور الجديد بعد النقاشات التي أدت إلى تنفيذ أول انتخابات ديموقراطية.	مبادرة مشتركة بين منظمات غير حكومية معنية بالأبحاث حول السياسات مع مجموعة سياسات اللجنة البرلمانية حول التمويل.	<ul style="list-style-type: none"> نشر نقد شامل لكل السياسات الحكومية ومخصصات الموازنة، ولتأثيرها في المرأة على مستوى القطاع لكل مستوى حكومي. تقديم قاعدة معلوماتية راسخة للدفاع أمام الحكومة. تدعيم المشاركة الديمقراطية للمواطنين في الحكم في مجالاته الاجتماعية والاقتصادية. دعم الالتزام الدستوري والسياسي بإيجاد دولة غير عنصرية. 	<ul style="list-style-type: none"> تحليل موقف الرجال والنساء والأولاد والبنات. تقسيم حساسية السياسات للنوع الاجتماعي واستجابتها. تقسيم مخصصات الموازنة. متابعة الإنفاق ورصده وتوصيل الخدمات. تقييم المخرجات. 	<ul style="list-style-type: none"> التركيز على الإيرادات. وجود بيانات موزعة حسب النوع.

عنصر المقارنة المبادرة	النشأة	الفاعلون	الأهداف	مراحل التنفيذ	التقييم
المسيك	1998 عندما قام المنتدى القومي للمرأة والسياسات السكانية من خلال الباحثة (جسيلا إسبينوزا) بعمل ترتيبات لمتابعة الإنفاقات المخصصة بواسطة الحكومة المسيكية للصحة الإنجابية، في إطار الإعداد لاجتماع (القاهرة +5).	مبادرة مشتركة من جانب الحكومة وتنظيمات المجتمع المدني وهيئة اليونيفم.	<ul style="list-style-type: none"> الهدف الرئيس: تقليل اللامساواة القائمة بين الرجل والمرأة. فحص دور الإنفاق في عرقلة أو تحسين مساواة النوع. تحديد كيف تؤثر مخصصات الموازنة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية لكل من الرجل والمرأة. 	<ul style="list-style-type: none"> مراجعة الدراسة التشخيصية وتحليلها من منظور النوع الاجتماعي. تحليل عدم التوازن النوعي. تحديد المكونات والإجراءات. تحديد الأولويات. تخصيص التمويل اللازم لتصحيح عدم التوازن النوعي. تصميم مؤشرات المتابعة. 	<ul style="list-style-type: none"> التركيز على قطاع الصحة فقط كخطوة استرشادية وذات صلة بالمرأة. اتباع منهج علمي متكامل وشامل ومرحلي في تحليل موازنة النوع الاجتماعي.
الفلبين	1996 بعد أن تم إدراج نص في قانون المخصصات العامة يفوض كل هيئة أو منظمة حكومية بتخصيص نسبة من موازنتها للمشروعات المصممة لمعالجة قضايا المرأة، وحددت النسبة المخصصة لتمويلها بـ 5% كحد أدنى.	مبادرة حكومية عن طريق اللجنة القومية للمرأة الفلبينية.	<ul style="list-style-type: none"> تعميم النوع الاجتماعي في كل القطاعات الحكومية. تعزيز الشفافية والديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> تتمثل قوة المبادرة في أنها تطلب من جميع الأجهزة والجهات الحكومية الاهتمام بالبعد النوعي (المرأة) في الأنشطة التي تقوم بها، ومن ثم تكون قوة دافعة لتفعيل دور المرأة. المتابعة الجيدة عن طريق اللجنة القومية للمرأة الفلبينية. هناك بعض التحديات خصوصاً عندما يكون هؤلاء السياسيون من أحزاب لها وضعها. ولكن إشراك السياسيين من جهة أخرى يعني أن الباحثين سوف تتوفر لديهم معلومات جيدة عن من يجب التوجه إليه، وما الأسئلة التي يجب توجيهها إليه؟. الموازنة لا تغطي جانب الإيرادات في الموازنة على الإطلاق. كما أن المخصصات الموجهة إلى المرأة لا تتعدى أكثر من 5% في أحسن الأحوال من الإنفاق العام. 	<ul style="list-style-type: none"> تتمثل قوة المبادرة في أنها تطلب من جميع الأجهزة والجهات الحكومية الاهتمام بالبعد النوعي (المرأة) في الأنشطة التي تقوم بها، ومن ثم تكون قوة دافعة لتفعيل دور المرأة. المتابعة الجيدة عن طريق اللجنة القومية للمرأة الفلبينية. هناك بعض التحديات خصوصاً عندما يكون هؤلاء السياسيون من أحزاب لها وضعها. ولكن إشراك السياسيين من جهة أخرى يعني أن الباحثين سوف تتوفر لديهم معلومات جيدة عن من يجب التوجه إليه، وما الأسئلة التي يجب توجيهها إليه؟. الموازنة لا تغطي جانب الإيرادات في الموازنة على الإطلاق. كما أن المخصصات الموجهة إلى المرأة لا تتعدى أكثر من 5% في أحسن الأحوال من الإنفاق العام.

عنصر المقارنة المبادرة	النشأة	الفاعلون	الأهداف	مراحل التنفيذ	التقييم
تنزانيا	1997 تم تنفيذ أولى ورش العمل التي جمعت بين برنامج شبكة اتصالات النوع، وبين المنظمات الأخرى في ائتلاف فعال مع بعض آليات النوع الحكومية.	مبادرة غير حكومية، منظمة أهلية غير حكومية تسمى "برنامج شبكة اتصالات النوع".	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز مهارات الضغط والدفاع لدى النساء. - إعداد حملات فعالة للترويج لحقوق النساء والعدالة بين الجنسين. - تحليل عملية الموازنة، وتوزيع الحصص فيها على الوزارات الاستراتيجية المختارة. - تنظيم حملة ضغط للتأثير على التكنوقراطيين والهيئات التشريعية وتنفيذها؛ لزيادة حصص الموازنة المخصصة للقطاعات الحساسة بالنسبة إلى النساء. - توفير المعلومات والحملات الموجهة إلى المواطنين للاطلاع على عملية الموازنة وكيفية توزيع الحصص. 	<ul style="list-style-type: none"> - تغذية مرتدة ونشر نتائج الأبحاث. - تطوير استراتيجيات مشتركة وأدوات البرلمانيين وإعلامها. - تطوير القدرات الخاصة بالعلاقة بين النوع الاجتماعي والموازنة. - تطوير الأدوات والآليات اللازمة للموازنات المستجيبة للنوع. - مشاركة المعلومات وبناء الائتلافات وشبكات الاتصالات. - تطوير عمليات الضغط على الحكومة والجهات المانحة. - توثيق عمليات الموازنة المستجيبة للنوع. 	<ul style="list-style-type: none"> - الاستفادة من تجارب سابقة كتجربة جنوب إفريقيا، مع البدء بقطاعات استرشادية. - الاستفادة من قوة المجتمع المدني ودوره ومهاراته من قبيل التشبيك والدعوى والضغط..
هولندا		مبادرة حكومية.		<ul style="list-style-type: none"> - تقييم المستفيدين على حسب الحالة، ومدى الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي لتقدير الخدمات العامة الحالية على صعيد المياه والصرف الصحي وعلاقتها مع الموازنة في حالة خصخصة قطاع المياه. - تحليل الآثار الناتجة عن سياسات ضبط الأسعار وعلاقتها بالدخل الذي يحصل عليه كل من المرأة والرجل، ومدى الاستفادة من الخدمات العامة. - تحليل أثر الميزانية حسب الحالة على استثمار الوقت 	<ul style="list-style-type: none"> - الاستفادة من تجارب جنوب إفريقيا وتنزانيا. - التركيز على قطاع المياه. - اهتمامها بدراسات تحليل الوقت. - اهتمت بتحليل أثر منافع الإنفاق العام حسب الحالة من حيث الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي.

التقييم	مراحل التنفيذ	الأهداف	الفاعلون	النشأة	عنصر المقارنة المبادرة
<p>- لم تنطو التحليلات على أي تفسيرات فعالة، أو نتائج بحثية حول جذور الخلافات بين الرجال والنساء.</p> <p>- ومع هذا تمثل تجربة مبدئية تقدم معلومات تفصيلية عن وضعية المرأة ومجهودات دعم مساواتها.</p>	<p>أصبحت كل إدارة حكومية مطالبة بتحديد عدة أمور:</p> <p>- الأفعال التي يتم اتخاذها لدعم مساواة المرأة والرجل والتوعية بالفروق بينهم.</p> <p>- البرامج التي تستهدف الفئات المختلفة والمتنوعة للنساء.</p> <p>- الخطوط الإرشادية العامة للمساواة بين الجنسين.</p> <p>- تقديم مؤشرات لقياس التقدم في مجال عملها والخاص بالنوع الاجتماعي.</p>	<p>- الانتقال من نمط الموازنة المعتمد على الوسائل والبنود إلى نمط موازنات النتائج.</p> <p>- العمل على بلوغ درجة متقدمة من المساواة بين الرجل والمرأة.</p>	<p>مبادرة حكومية برلمانية.</p>	<p>2000 بعد صدور قانون الموازنة بهدف إصلاح المالية الحكومية.</p>	فرنسا

ملحق (ب)

منشور الموازنة العامة والموازنة المستجيبة للنوع خلال الفترة من 2003-2007

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<ul style="list-style-type: none"> • يهتم منشور الموازنة بتوفير الاحتياجات المختلفة للمواطنين دون التمييز بين رجل وامرأة؛ ومن ثم يستند منشور الموازنة ويعتمد على مبدأ عدم التمييز. • يؤكد منشور الموازنة على أهمية مردود النفقة العامة وضرورة تعظيمها؛ ومن ثم يشير بصورة ضمنية إلى أهمية توجيه الإنفاق نحو صور الاستخدام ذات الأثر الأكبر، ومنها الاستجابة لاحتياجات المرأة. • يؤكد منشور الموازنة على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية. وهو ما يقصد به قطاع الأعمال الخاص ككل دون تمييز. • يؤكد منشور الموازنة أيضاً على أهمية دعم الصناعات الصغيرة. وهنا إشارة ضمنية إلى دعم المرأة في ظل لجوئها، وخاصة المرأة المعيلة، إلى العمل بهذا القطاع. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحقيق فاعلية الإنفاق العام وترشيده: وهنا يشير منشور الموازنة إلى أن الهدف الأساسي هو أن يحقق الإنفاق مردوده، ليس فقط في شقه الاجتماعي، ولكن في شقه الاقتصادي أيضاً. فالأمر ليس مجرد إنفاق للإنفاق، ولكن يجب أن يستشعر الجميع أن لهذا الإنفاق مردوداً على الوطن والمواطن من حيث زيادة الدخل وفرص التشغيل. ولهذا يجب أن يراعى ما يلي عند الإنفاق: <ul style="list-style-type: none"> ○ قصر الإنفاق على النفقة الفعالة وما تحققه هذه النفقة من أهداف كمية وعينية. ○ تحديد جدوى المشروعات الاستثمارية بما يضمن العائد المناسب على الإنفاق. ○ ترشيد الإنفاق العام دون إخلال بمقتضيات توفير الأساسي منها. ○ الاهتمام ببرامج الصيانة وتوفير مستلزمات للحفاظ على كفاية الأداء. ○ إدخال النظم الآلية لإعداد الموازنة العامة بما يسمح بإعداد التحليل السليم للموازنة. • تنمية الموارد العامة لتوفير احتياجاتنا، والحد من عجز الموازنة وتخفيض الدين العام: إذ إن ندرة الموارد تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة؛ ومن ثم إلى زيادة الاقتراض وحجم الدين العام وأعباء خدمة هذا الدين، وحجب هذه الموارد عن تلبية احتياجات ملحة للوطن والمواطن. ولهذا فإن تنمية الموارد العامة أمر أساسي لعدم الوقوع في هذه الحلقة المفرغة. وفي هذا السياق يراعى ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ البحث عن الفرص المتاحة لزيادة موارد الدولة كافة. ○ الالتزام بسداد حقوق الدولة من ضرائب ورسوم ○ تنفيذ برنامج الإصلاح الضريبي المتكامل. ○ تطوير الإدارة الضريبية. • الاهتمام بالاحتياجات الأساسية للمواطنين: فعلى الرغم من الدعوة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام فإن ذلك لا يعني عدم الوفاء باحتياجات المواطنين. فالتزام الدولة بتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن إحدى الركائز الأساسية عند إعداد الموازنات المختلفة. ولكن لا بد أن تحقق النفقات العامة مردودها الاجتماعي والاقتصادي، أي توفير الاحتياجات بكفاً الطرق وأقلها تكلفة. • إدارة المخزون الحكومي إدارة فعالة تسعى إلى خفض المخزون الراكد وتقليل الفاقد والتالف: فهناك ضرورة للتعامل مع المخزون من السلع والخدمات على نحو يقلل من الفاقد والتالف وبما يحقق ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ الحد من الإنفاق العام ومن المشتريات الجديدة دون داع. ○ تصريف المخزون من الإنتاج التام وغيرها من الأنواع لدى الجهات المختلفة. ○ إدارة حركة السوق وتنشيط آلياته. 	<p>منشور الموازنة المالي 2004/2003</p>

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<p>يؤكد منشور الموازنة على أهمية دعم الفئات محدودة الدخل، ومنها المرأة بطبيعتها الحال، بل إن المرأة وفقاً للدراسات المختلفة هي من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. ومن ثم فإن التشديد على دعم الفئات الضعيفة هو استهداف للمرأة بصورة أساسية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • آلية جديدة لإدارة الدين العام وتخفيض تكلفته وأعبائه: وهنا يشير منشور الموازنة إلى أن على الجهات المختلفة أن تحدد وترفق بطلباتها الاستثمارية توصيفاً لهذه المشروعات، وتحديداً لجداولها الاقتصادية، ومصادر التمويل المختلفة المقترحة وجداول استرداد تكلفة هذه المشروعات. كما أن هذه الجهات لا بد أن تبحث عن وسائل التمويل الأقل تكلفة، والابتعاد عن القروض ذات الفائدة المرتفعة التي تلقي بأعباء كبيرة لخدمة الدين. كما يؤكد منشور الموازنة على ضرورة أن تكون هناك إدارة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة مراعاة ربط المصرف بتوقيت الإيراد على نحو يقلل من اللجوء إلى الاقتراض. • زيادة الإنتاج القومي والنتائج المحلي الإجمالي: إذ إن زيادة الإنتاج القومي والنتائج المحلي أمر بالغ الأهمية؛ لزيادة دخول المواطنين، وتدوير عجلة النشاط الاقتصادي وتشغيل العمالة. وفي هذا السياق، يؤكد منشور الموازنة أن تحقيق ذلك يقتضي: <ul style="list-style-type: none"> ○ التركيز على المشروعات الاستثمارية التي تخدم زيادة قاعدة الإنتاج. ○ تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية. ○ توسيع دور القطاع الخاص المصري وتهيئة السبل كافة لقيادة التنمية. ○ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة باعتبارها نواة حقيقية لزيادة الإنتاج القومي. • إصلاح الميزان التجاري بتنمية الصادرات المصرية وترشيد الاستيراد: فالتصدير مسألة أساسية للاقتصاد المصري؛ لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام. وفي هذا السياق، يشير منشور الموازنة إلى أن ذلك يتم من خلال: <ul style="list-style-type: none"> ○ الاهتمام بجودة المنتج، وتوفير المقومات اللازمة لذلك. ○ دعم المشروعات ذات التوجه التصديري. ○ توفير الدعم اللازم للتصدير. <p>أما بالنسبة إلى ترشيد الاستيراد، فإن منشور الموازنة يؤكد على ضرورة التزام كل جهات الدولة بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ حظر أي مشتريات ذات بديل وطني مناسب. ○ الاهتمام بالإنتاج الوطني من حيث الجودة. <ul style="list-style-type: none"> • تحقيق الرقابة المالية والانضباط المالي: يؤكد منشور الموازنة على ضرورة ضمان استخدام المخصصات المالية في مجالها السليم، وفي هذا السياق، ينبغي على الجهات المختلفة الالتزام بما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ حظر تجاوز الحدود المخططة المعتمدة بالموازنة. ○ الالتزام بأبلولة الموارد كافة التي تحصلها الجهات المختلفة إلى موارد الموازنة العامة للدولة. ○ تركيز الحسابات كافة للأجهزة المختلفة بالبنك المركزي. ○ تضمين موارد واستخدام موارد الصناديق والحسابات الخاصة ضمن الموارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة. ○ مراجعة التأشير الخاصة بموازنة الجهات المختلفة، وإلغاء ما لا يلزم منها، وعدم استخدامها طريقة لتجاوز الإنفاق. 	

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<p>• يهتم منشور الموازنة بتوفير الاحتياجات المختلفة للمواطنين دون التمييز بين رجل وامرأة؛ ومن ثم يستند منشور الموازنة ويعتمد على مبدأ عدم التمييز.</p> <p>• يؤكد منشور الموازنة على أهمية مردود النفقة العامة وضرورة تعظيمها؛ ومن ثم يشير بصورة ضمنية إلى أهمية توجيه الإنفاق نحو صور الاستخدام ذات الأثر الأكبر، ومنها الاستجابة لاحتياجات المرأة.</p> <p>• يؤكد منشور الموازنة على أهمية الاستعداد لتطبيق موازنة البرامج والأداء، والتي يتم من خلالها وضع برامج خاصة لتلبية احتياجات المرأة من خلال برامج مخصصة لها.</p>	<p><u>تفعيل أدوات السياسة المالية</u>: وذلك باستخدام نهج جديد قوامه تفعيل أدوات السياسة المالية بالتنسيق مع السياسة النقدية لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة؛ لتكون في خدمة المجتمع وتلبية احتياجات المواطنين.</p> <p><u>ترشيد الإنفاق العام وضبطه</u>: وهنا يشير منشور الموازنة إلى أنه ينبغي أن تقتصر النفقات على الحتميات الرئيسية والضرورية فقط لتسيير دولا العمل، والهدف الأساسي هو أن يحقق الإنفاق مردوده، ليس فقط في شقه الاجتماعي، ولكن في شقه الاقتصادي أيضًا. فالأمر ليس مجرد إنفاق للإنفاق، ولكن يجب أن يستشعر الجميع أن لهذا الإنفاق مردوداً على الوطن والمواطن، وعليه فإن على الجميع أن يستشعروا ضرورة أن يغل هذا الإنفاق العائد المناسب عليه. ولهذا يجب أن يراعى ما يلي عند الإنفاق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قصر الإنفاق على النفقة الفعالة، وما تحققه هذه النفقة من أهداف كمية وعينية، كما أن الإعداد والاستعداد لذلك هو البداية الحقيقية لإعداد موازنة البرامج والأداء. - تحديد جدوى المشروعات الاستثمارية بما يضمن العائد المناسب على الإنفاق. - ترشيد الإنفاق العام دون إخلال بمقتضيات توفير الأساسي منها. - الاهتمام ببرامج الصيانة وتوفير مستلزمات للحفاظ على كفاية الأداء. - إدخال النظم الآلية لإعداد الموازنة العامة؛ بما يسمح بإعداد التحليل السليم للموازنة. <p><u>تنمية الموارد العامة لتوفير احتياجاتنا والحد من عجز الموازنة وتخفيض الدين العام</u>: إذ إن ندرة الموارد تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة؛ ومن ثم زيادة الاقتراض وحجم الدين العام وأعباء خدمة هذا الدين، وحجب هذه الموارد عن تلبية احتياجات ملحة للوطن والمواطن. ولهذا فإن تنمية الموارد العامة أمر أساسي لعدم الوقوع في هذه الحلقة المفرغة. وفي هذا السياق يراعى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - البحث عن الفرص المتاحة كافة؛ لزيادة موارد الدولة من دون أن يمس ذلك محدودى الدخل، وعلى أن يتم ذلك في إطار من العدالة الاجتماعية. - الالتزام ببذل الجهود الممكنة كافة؛ لتحصيل حقوق الدولة من ضرائب ورسوم وأدائها. - تنفيذ برنامج الإصلاح الضريبي المتكامل لضمان تحقيق العدالة بين المواطنين. - تطوير الإدارة الضريبية والأداء الضريبي. <p><u>الاهتمام بالمتطلبات الأساسية للمواطنين، وجعل المواطن المصري في بؤرة الإهتمام</u>: على الرغم من الدعوة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق، العام، فإن ذلك لا يعني عدم الوفاء باحتياجات المواطنين. فالتزام الدولة بتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن إحدى الركائز الأساسية عند إعداد الموازنات المختلفة. ولكن لابد أن تحقق النفقات العامة مردودها الاجتماعي والاقتصادي، أي توفير الاحتياجات بكفاءة الطرق وأقلها تكلفة.</p> <p><u>رفع كفاية إدارة المخزون الحكومي ومركزية الشراء</u>: فهناك ضرورة للعمل على رفع كفاية إدارة المخزون الحكومي من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر استفادة من هذا المخزون وبما يحقق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحد من الإنفاق العام، ومن المشتريات الجديدة دون داع. - تصريف المخزون من الإنتاج التام وغيرها من الأنواع لدى الجهات المختلفة. - إدارة حركة السوق وتنشيط آلياته. 	<p>منشور الموازنة المالي 2005/2004</p>

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<p>يؤكد منشور الموازنة على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية . وهو ما يقصد به قطاع الأعمال الخاص ككل دون تمييز .</p> <p>يؤكد منشور الموازنة أيضاً على أهمية دعم الصناعات الصغيرة، وهنا إشارة ضمنية إلى دعم المرأة في ظل لجوئها، وخاصة المرأة المعيلة، إلى العمل بهذا القطاع .</p> <p>يؤكد منشور الموازنة على أهمية دعم الفئات محدودة الدخل، ومنها المرأة بطبيعة الحال، بل إن المرأة وفقاً للدراسات المختلفة هي من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع . ومن ثم فإن التشديد على دعم الفئات الضعيفة هو استهداف للمرأة بصورة أساسية .</p>	<p>رفع كفاية الاستثمار كقاعدة رأسمالية لتنمية أصول المجتمع والحد من تزايد الدين العام: وهنا يشير منشور الموازنة إلى إيلاء أولويات للمشروعات التي تقوم بها قطاعات الدولة المختلفة، وذلك من خلال وضع مصفوفة لهذه المشروعات موزعة حسب الأولويات، وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة ومعايير وأسس. كما أن أى إنفاق استثماري له تكلفته، وهو غالباً ما يتم تمويله بالاقتراض وزيادة الدين العام تبعاً لذلك .</p> <p>زيادة الإنتاج المحلي وترشيد الاستيراد وتشجيع التصدير: إذ إن زيادة الإنتاج القومي والنتاج المحلي أمر بالغ الأهمية لزيادة دخول المواطنين، وتدوير عجلة النشاط الاقتصادي، وتشغيل العمالة. وفي هذا السياق، يؤكد منشور الموازنة أن تحقيق ذلك يقتضي:</p> <p>– الاهتمام بالتصنيع المحلي، والأولوية لشراء المحلي مادام يتوفر في الأسواق .</p> <p>– زياد الإنتاج المحلي مؤداه الحد من الركود الاقتصادي، ومن ثمَّ تشغيل العمالة المصرية والحد من البطالة .</p> <p>– يمثل التصدير التوجه الرئيس للدولة حالياً من إيلاء المشروعات الإنتاجية التصديرية كل الاهتمام، سواء من حيث جودة المنتج ذاته، أو رفع كفاية عمليات التسويق بصفة عامة .</p> <p>– الاهتمام بتحقيق أكبر زيادة في حجم التصدير وبإضافة عائد الصادرات من العملات الأجنبية إلى موارد البلد بالنقد الأجنبي . فالتصدير مسألة أساسية للاقتصاد المصري لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام. وفي هذا السياق، يشير منشور الموازنة إلى أن ذلك يتم من خلال:</p> <p>– الاهتمام بجودة المنتج، وتوفير المقومات اللازمة لذلك .</p> <p>– دعم المشروعات ذات التوجه التصديري .</p> <p>– توفير الدعم اللازم للتصدير .</p> <p>أما بالنسبة إلى ترشيد الاستيراد، فإن منشور الموازنة يؤكد على ضرورة التزام كل جهات الدولة بما يلي:</p> <p>– حظر أي مشتريات ذات بديل وطني مناسب .</p> <p>– الاهتمام بالإنتاج الوطني من حيث الجودة .</p> <p><u>تحقيق الرقابة المالية والانضباط المالي:</u> يؤكد منشور الموازنة على ضرورة ضمان استخدام المخصصات المالية في مجالها السليم . وفي هذا السياق، ينبغي على الجهات المختلفة الالتزام بما يلي:</p> <p>– حظر تجاوز الحدود المخططة المعتمدة بالموازنة</p> <p>– الالتزام بأيلولة الموارد كافة التي تحصلها الجهات المختلفة إلى موارد الموازنة العامة للدولة .</p> <p>– تركيز الحسابات كافة للأجهزة المختلفة بالبنك المركزي</p> <p>– تضمين موارد واستخدام موارد الصناديق والحسابات الخاصة ضمن الموارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة .</p> <p>– مراجعة التأشيرات الخاصة بموازنة الجهات المختلفة، وإلغاء ما لا يلزم منها، وعدم استخدامها طريقة لتجاوز الإنفاق .</p>	

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<ul style="list-style-type: none"> • يهتم منشور الموازنة بتوفير الاحتياجات المختلفة للمواطنين دون التمييز بين رجل وامرأة؛ ومن ثم يستند منشور الموازنة ويعتمد على مبدأ عدم التمييز. • يؤكد منشور الموازنة على أهمية مردود النفقة العامة وضرورة تعظيمها؛ ومن ثم يشير بصورة ضمنية إلى أهمية توجيه الإنفاق نحو صور الاستخدام ذات الأثر الأكبر، ومنها الاستجابة لاحتياجات المرأة. • يؤكد منشور الموازنة على أهمية الاستعداد لتطبيق موازنة البرامج والأداء، والتي يتم من خلالها وضع برامج خاصة لتلبية احتياجات المرأة من خلال برامج مخصصة لها. 	<p>تطوير دور الموازنة كأداة تخطيطية عالية الكفاءة: إن تطوير دور الموازنة العامة ينبغي أن ينظر إليه من منظوري ضبط الإنفاق العام، من ناحية، وتنمية الإيرادات العامة من ناحية أخرى على النحو التالي:</p> <p>ضبط الإنفاق العام للدولة عن طريق تحديد تقديرات الإنفاق العام طبقاً للأصول العلمية، وفى ضوء الفعاليات المحققة فعلاً فى السنوات السابقة، وارتباطها بأهداف كمية ومالية، وبمراعاة الموازنة بين ترشيد الإنفاق وتعظيم دوره فى تشجيع الإنتاج الوطنى وأداء الخدمات العامة.</p> <p>رؤية جديدة لتنمية الموارد العامة للدولة؛ حيث يمثل عدم تنامى الموارد العامة للدولة بالمعدلات نفسها التى يتنامى بها الإنفاق العام، المشكلة الرئيسية. حيث يؤدي ذلك إلى وجود فجوة بين الجانبين؛ فتضطر الدولة إلى الاقتراض لتغطيتها.</p> <p>إن طرح المقترحات الجيدة والقابلة للتطبيق لزيادة الإيرادات العامة للدولة أمر حيوي وضروري؛ شريطة أن يتم ذلك فى إطار من العدالة الاجتماعية، وبمراعاة أهمية عدم المساس بمحدودي الدخل.</p> <p>تدعيم سياسة اللامركزية وتعظيم دور المحليات: وهنا يشير منشور الموازنة إلى دور وزارة المالية فى تدعيم اللامركزية من خلال توزيع الاعتمادات التى تدرج مركزياً على موازنات المحافظات المختلفة وفقاً لفروعها المختصة (تعليم، صحة، شباب، شئون اجتماعية... إلخ) بحيث يتم ذلك فى مشروع الموازنة العامة للدولة؛ حتى يسهل على الإدارة المحلية اتخاذ قراراتها ورسم خططها؛ فهى أكثر دراية بمجتمعاتها المحلية واحتياجاتها. كما يتم تطبيق مبدأ شمول الموازنة العامة وعموميتها فى إطار من المصارحة والشفافية والمكاشفة.</p> <p>البعد الاجتماعي استراتيجي ثابتة للدولة من خلال منظومة متطورة: على الرغم من الدعوة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام، إلا أن ذلك لا يعنى عدم الوفاء باحتياجات المواطنين. فالمواطن المصرى سيظل فى بؤرة اهتمام الحكومة، ولهذا المواطن الحق فى أن يستشعر أن جهود الدولة إنما تنصرف إليه أساساً. ولكن لا بد أن تحقق النفقات العامة مردودها الاجتماعي والاقتصادي، أي توفير الاحتياجات بأكفأ الطرق وأقلها تكلفة. حيث إنه من العدالة توزيع موارد الدولة توزيعاً متناسباً وفقاً للاحتياجات الفعلية لكل مواطن من دون التفرقة بين رجل وامرأة؛ فالكل سواء. لذا فالمنهج الذى تم اتباعه فى إعداد الموازنة، هو أداء الخدمات للمواطنين بصورة جيدة ونافعة فى المناحي كفاية سواء فى التعليم أو الصحة أو الطرق أو فى دعم السلع أو غيرها.</p>	<p>منشور الموازنة المالي 2006/2005</p>

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<p>يؤكد منشور الموازنة على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية. وهو ما يقصد به قطاع الأعمال الخاص ككل دون تمييز.</p> <p>يؤكد منشور الموازنة أيضاً على أهمية دعم الصناعات الصغيرة. وهنا إشارة ضمنية إلى دعم المرأة في ظل لجوئها، وخاصة المرأة المعيلة، إلى العمل بهذا القطاع.</p> <p>يؤكد منشور الموازنة على أهمية دعم الفئات محدودة الدخل، ومنها المرأة بطبيعتها الحال، بل إن المرأة وفقاً للدراسات المختلفة، من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. ومن ثم فإن التشديد على دعم الفئات الضعيفة، هو استهداف للمرأة بصورة أساسية.</p>	<p>رفع كفاية المخزون السلعي وموجودات المخازن: فهناك ضرورة للعمل على رفع كفاية إدارة المخزون الحكومي من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر استفادة من هذا المخزون، وإدارته إدارة جيدة ورشيدة، وبما يحقق ما يلي:</p> <p>الحد من الإنفاق العام ومن المشتريات الجديدة دون داع.</p> <p>تصريف المخزون من الإنتاج التام وغيرها من الأنواع لدى الجهات المختلفة.</p> <p>إدارة حركة السوق وتنشيط آلياته.</p> <p>مشروعات الاستثمارية وتوفير متطلبات تمويلها قاعدة لبناء أصول المجتمع: إن استثمارات الخطة اللازمة لتنفيذ قواعد البنية الأساسية للمجتمع، وإحلال الأصول وتجديدها فإنها تمول غالباً بالدين والاقتراض مع ما يضاف إلى هذا الدين من أعباء لخدمته. وهنا يشير منشور الموازنة إلى إيلاء أولويات للمشروعات التي تقوم بها قطاعات الدولة المختلفة، وذلك من خلال وضع مصفوفة لهذه المشروعات موزعة حسب الأولويات وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة ومعايير وأسس. كما أن أي إنفاق استثماري له تكلفته، وهو غالباً ما يتم تمويله بالاقتراض وزيادة الدين العام تبعاً لذلك.</p> <p>زيادة الإنتاج المحلي من أولويات اهتمامنا، وترشيد الاستيراد، وتشجيع التصدير: إذ إن زيادة الإنتاج القومي والنتائج المحلي أمر بالغ الأهمية لزيادة دخول المواطنين، وتدوير عجلة النشاط الاقتصادي، وتشغيل العمالة. وفي هذا السياق، يؤكد منشور الموازنة أن تحقيق ذلك يقتضي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتمام بالتصنيع المحلي والألوية لشراء المحلي مادام يتوفر في الأسواق. - زياد الإنتاج المحلي مؤداه الحد من الركود الاقتصادي، ومن ثمَّ تشغيل العمالة المصرية والحد من البطالة. - يمثل التصدير التوجه الرئيس للدولة حالياً من إيلاء المشروعات الإنتاجية التصديرية كل الاهتمام، سواء من حيث جودة المنتج ذاته، أو رفع كفاية عمليات التسويق بصفة عامة. - تطوير نظم الاتصال والنقل. - الاهتمام بجودة المنتج وتوفير المقومات اللازمة لذلك. - دعم المشروعات ذات التوجه التصديري. - تعاون القطاعين العام والخاص؛ لخلق نظام مؤسسي قادر على قيادة حركة التصدير. <p>رفع كفاية الموانئ وتبسيط الإجراءات الجمركية.</p> <p>أما بالنسبة إلى ترشيد الاستيراد، فيؤدي إلى تقليل الضغط على النقد الأجنبي، ويساعدنا على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقليل الضغط على الميزان التجاري، ومحاولة توجيهه سنة بعد أخرى لصالح مصر. - تقليل الحاجة إلى النقد الأجنبي. - تشجيع التوجه نحو الاعتماد على الإنتاج المصري، وزيادة فرص التشغيل والعمالة، والحد من البطالة. 	

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<ul style="list-style-type: none"> • يهتم منشور الموازنة بتوفير الاحتياجات المختلفة للمواطنين دون التمييز بين رجل وامرأة؛ ومن ثم يستند منشور الموازنة ويعتمد على مبدأ عدم التمييز. • يؤكد منشور الموازنة على أهمية مردود النفقة العامة وضرورة تعظيمها؛ ومن ثم يشير بصورة ضمنية إلى أهمية توجيه الإنفاق نحو صور الاستخدام ذات الأثر الأكبر، ومنها الاستجابة لاحتياجات المرأة. • يؤكد منشور الموازنة على أهمية الاستعداد لتطبيق موازنة البرامج والأداء، والتي يتم من خلالها وضع برامج خاصة لتلبية احتياجات المرأة من خلال برامج مخصصة لها • يؤكد منشور الموازنة على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية. وهو ما يقصد به قطاع الأعمال الخاص ككل دون تمييز. 	<p>تقدير الإيرادات والمصروفات في إطار التوازن النقدي للموازنة العامة للدولة: ان السعى إلى التنمية لا بد أن يوازن بين التركيز على الأولويات والاحتياجات الأساسية لأجهزة الدولة المختلفة، من ناحية، وبين إمكاناتنا المالية ومواردنا المتاحة من ناحية أخرى. فهذا التوازن المطلوب، أمر تعضده السيطرة على الدين العام بشقيه المحلي والخارجي، ومن ثم فإنه كلما استطعنا استثمار مواردنا أفضل استثمار ممكن، كان ذلك في صالح المجتمع وحماية للأجيال القادمة، وينبغي أيضاً أن ينظر إليه من منظوري ضبط الإنفاق العام، من ناحية، وتنمية الإيرادات العامة من ناحية أخرى على النحو التالي:</p> <p>ضبط الإنفاق العام للدولة عن طريق تحديد تقديرات الإنفاق العام طبقاً للأصول العلمية، وفي ضوء الفعاليات المحققة فعلاً في السنوات السابقة، ومرتبطة بأهداف كمية ومالية، وبمراعاة الموازنة بين ترشيد الإنفاق وتعظيم دوره في تشجيع الإنتاج الوطني واداء الخدمات العامة.</p> <p>إن أحد أهم الجوانب التي يعانى منها اقتصادنا وماليتنا العامة يتمثل في عدم تنامي الموارد العامة للدولة بالمعدلات نفسها التي يتنامى بها الإنفاق العام؛ وهو ما يعد المشكلة الرئيسية. حيث يؤدي ذلك إلى وجود فجوة بين الجانبين، وإلى زيادة حجم الدين العام والذي تبذل الدولة جهوداً مكثفة للحد منه.</p> <p>إن طرح المقترحات الجيدة والقابلة للتطبيق لزيادة الإيرادات العامة للدولة أمر حيوي وضروري؛ شريطة أن يتم ذلك في إطار من العدالة الاجتماعية، وبمراعاة أهمية عدم المساس بمحدودي الدخل.</p> <p><u>تعميق سياسة اللامركزية وتعظيم دور المحليات:</u> إن التوجه نحو اللامركزية بات من الضروريات التي ينبغي أن تصاحب دور الدولة في تنشيطها للأداء وللإدارة لتكون فاعلة وقادرة على اتخاذ القرارات المناسبة لطبيعة كل منطقة وظروفها. وهنا يشير منشور الموازنة إلى دور وزارة المالية في دعم اللامركزية من خلال توزيع الاعتمادات التي تدرج مركزياً على موازنات المحافظات المختلفة وفقاً لفروعها المختصة (تعليم، صحة، شباب، شئون اجتماعية... إلخ) بحيث يتم ذلك في مشروع الموازنة العامة للدولة؛ حتى يسهل على الإدارة المحلية اتخاذ قراراتها، رسم خططها؛ فهي أكثر دراية بمشاكلها المحلية واحتياجاتها. كما يتم تطبيق مبدأ شمول الموازنة العامة وعموميتها في إطار من المصارحة والشفافية والمكاشفة.</p>	<p>منشور الموازنة المالي 2007/2006</p>

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<p>يؤكد منشور الموازنة أيضًا على أهمية دعم الصناعات الصغيرة. وهنا إشارة ضمنية إلى دعم المرأة في ظل لجوئها، وخاصة المرأة المعيلة، إلى العمل بهذا القطاع.</p>	<p>البعد الاجتماعي ركيزة أساسية من ركائز الموازنة العامة: إن كفاءة توفير احتياجات المواطنين، خاصة محدودى الدخل، سيظل هدفًا استراتيجيًا للموازنة العامة للدولة في إطار مسئولية الدولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين؛ فالمواطن المصرى سيظل فى بؤرة اهتمام الحكومة. فعلى الرغم من الدعوة إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام، فإن ذلك لا يعنى عدم الوفاء باحتياجات المواطنين. ولهذا للمواطن الحق فى أن يستشعر أن جهود الدولة إنما تنصرف إليه أساسًا. ولكن لا بد أن تحقق النفقات العامة مردودها الاجتماعى والاقتصادى، أى توفير الاحتياجات بكفاءة الطرق وأقلها تكلفة. حيث إنه من العدالة توزيع موارد الدولة توزيعًا متناسبًا وفقًا للاحتياجات الفعلية لكل مواطن من دون التفرقة بين رجل وامرأة؛ فالكل سواء. لذا فالمنهج الذى تم اتباعه فى إعداد الموازنة هو أداء الخدمات للمواطنين بصورة جيدة ونافعة فى المناحي كافة، سواء فى التعليم أو فى الصحة أو فى الطرق أو فى دعم السلع أو غيرها.</p> <p>مراجعة موقف المخزون السلعي، ورفع كفاءة استخدامه وتصريفه: إن تزايد المخزون السلعي عن الحدود الاستراتيجية للاحتفاظ بهذا المخزون تشكل مشكلة كبيرة؛ حيث يعنى ذلك تحميل الإنفاق العام بما كان يمكن تجنبه، كما يعنى إهدارًا للموارد الدولة فى غير محله. لذلك فإن مراجعة موقف المخزون السلعي، ورفع كفاءة إدارة المخزون واستخدامه وتصريفه يعد هدفًا رئيسًا من أهداف الموازنة العامة للدولة، وتحقيق أكبر استفادة من هذا المخزون، وإدارته إدارة جيدة ورشيده، وبما يحقق ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحد من الإنفاق العام، ومن المشتريات الجديدة دون داع. - تصريف المخزون من الإنتاج التام وغيرها من الأنواع لدى الجهات المختلفة. - إدارة حركة السوق وتنشيط آلياته. <p><u>الاستثمارات العامة قاعدة لبناء أصول المجتمع:</u> إن استثمارات الخطة العامة تمثل قاعدة أساسية لبناء أصول المجتمع، وإنشاء البنية الأساسية اللازمة له وتوفير احتياجات الأصول من إحلال وتجديد وكلها أمور تدفع بمشروعاتنا لتكون قادرة على تحقيق التنمية والإنتاج. وعلى ذلك فإنها تمويل غالبًا بالدين والاقتراض مع ما يضاف إلى هذا الدين من أعباء لخدمته. وهنا يشير منشور الموازنة إلى منح أولويات للمشروعات التى تقوم بها قطاعات الدولة المختلفة، وذلك من خلال وضع مصفوفة لهذه المشروعات موزعة حسب الأولويات وفقًا لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة ومعايير وأسس. كما أن أى إنفاق استثمارى له تكلفته، وهو غالبًا ما يتم تمويله بالاقتراض وزيادة الدين العام تبعًا لذلك.</p>	

ملاحظات حول استهداف احتياجات المرأة	الركائز الأساسية للإنفاق والسياسة المالية كما حددها منشور الموازنة	بيان
<p>• يؤكد منشور الموازنة على أهمية دعم الفئات محدودة الدخل، ومنها المرأة بطبيعتها الحال، بل إن المرأة وفقاً للدراسات المختلفة هي من الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. ومن ثم فإن التشديد على دعم الفئات الضعيفة هو استهداف للمرأة بصورة أساسية.</p>	<p>زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار محور رئيس للتنمية، وتشغيل العمالة، ومعالجة قضية البطالة؛ إن زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار ينبغي أن يكونا على رأس أولويات اهتماماتنا؛ فهي قضية مصيرية، يرتبط بتحقيقها نجاح خططنا الاقتصادية والاجتماعية فيما ننشده من نمو. إذ إن زيادة الإنتاج القومي والنتائج المحلي أمر بالغ الأهمية لزيادة دخول المواطنين، وتدوير عجلة النشاط الاقتصادي، وتشغيل العمالة. وفي هذا السياق، يؤكد منشور الموازنة أن تحقيق ذلك يقتضي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتمام بالتصنيع المحلي، والأولوية لشراء المحلي مادام يتوفر في الأسواق. - زياد الأنتاج المصري، ورفع معدلات الإنتاجية، وما يعنيه النجاح فى ذلك من الحد من الاستيراد، وتحسين الميزان التجارى لصالح مصر . - تنشيط الصادرات المصرية، وما يطلبه من الاهتمام بجودة المنتج، ورفع كفاية قدرتنا التسويقية. - تشجيع الاستثمار، سواء الاستثمار المحلى أو الأجنبي وخلق القدرة على جذب هذه الاستثمارات؛ وهو الأمر الذى يحقق المردود اللازم لزيادة التنمية، وزيادة القدرة التشغيلية للعمالة، ومعالجة قضية البطالة وتخفيف الضغط على العمالة الحكومية. 	

ملحق (ج)
قراءة مختصرة للبيان المالي 2002 / 2003 - 2006 / 2007

السنة	البيان المالي	ما يخص دعم حقوق المرأة
2003 / 2002	<ul style="list-style-type: none"> • يؤكد البيان الخاص بالسنة المالية على الالتزام الحكومي بالبرامج المعدة في ضوء تكاليفات الرئيس؛ بحيث يعكس مشروع الموازنة ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> 0 تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية على المواطن المصري، وخاصة الفئات الأقل دخلاً. 0 حماية محدودي الدخل، وعدم تحميلهم أعباء جديدة. 0 تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين العرب. 0 مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الأوجه كافة. 0 دعم إسهام القطاع الخاص وتشجيعه على زيادة حجم الاستثمارات الكلية. 0 مضاعفة إسهام الدولة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطن من تعليم ورعاية صحية. 0 توسيع نطاق خدمات الدولة وتحسين نوعيته خصوصاً بالنسبة إلى المرأة والطفل والفئات الأقل قدرة. 0 الحفاظ على عدالة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم المختلفة في الشمال والجنوب. 0 شعور كل مواطن بعائد النمو الاقتصادي؛ بحيث تصل آثار النمو والتنمية إلى جميع الفئات. 0 دعم التوجه التصديري للدولة؛ لتحقيق زيادة ملموسة في حجم الصادرات. 0 تطوير قدرات الإنسان المصري من خلال برامج التحديث والتدريب المستمرة 0 تعزيز بنیان القدرة العقلية والبدنية للمواطن، من خلال الارتقاء بمستوى التعليم في كل المراحل التعليمية المختلفة. 0 الاهتمام المتزايد بدور البحث العلمي والتكنولوجي في خدمة قضايا المجتمع والتنمية. 0 الارتقاء بالمستوى الصحي للفرد. 0 تيسير حصول المواطنين على الخدمات. 0 الاستمرار في تطبيق البرنامج الشامل للإصلاح الإداري في مؤسسات الدولة كافة. 0 توفير فرص عمل جديدة. 0 ضبط معدلات التزايد السكاني. 	<p>يؤكد البيان المالي على التزام الدولة بتقديم الخدمات المختلفة التي كفلها الدستور للمواطنين كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية والثقافية والشبابية المختلفة. بل يؤكد على نقطة حيوية وهي أن مشروع الموازنة يهدف إلى توسيع نطاق خدمات الدولة وتحسين نوعيتها، خاصة بالنسبة إلى المرأة والطفل والفئات الأقل قدرة. كما يؤكد البيان المالي على أهمية الوفاء بالحقوق الدستورية للفرد في التعليم والصحة بصفة خاصة.</p>

ملحق (ج)
قراءة مختصرة للبيان المالي 2002 / 2003-2006 / 2007

ما يخص دعم حقوق المرأة	البيان المالي	السنة
	<ul style="list-style-type: none"> • حدد البيان المالي الأهداف والالتزامات العامة للإنفاق العام خلال السنة المالية فيما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ الأهداف <ul style="list-style-type: none"> ○ التنمية الاقتصادية الشاملة. ○ تحسين أحوال العاملين بالدولة وتوفير متطلباتهم من الأجور والمرتبات. ○ ضبط الإنفاق العام وترشيده وتحقيق فاعلية النفقة العامة. ○ تحسين أوضاع الهيئات الاقتصادية وإصلاح هيكلها التمويلية. ○ الالتزامات <ul style="list-style-type: none"> ○ الوفاء بمتطلبات القوات المسلحة والأمن الداخلي. ○ الدور الاجتماعي للدولة التزام وحق أصيل. ○ توفير أعباء الدين العام من أقساط وفوائد. • يشير البيان المالي إلى أن مشروع الموازنة العامة للدولة يقوم على الدعائم التالية: <ul style="list-style-type: none"> ○ البعد الاجتماعي التزام وهدف دائم للدولة. ○ استثمار القوى البشرية في تنمية المجتمع، وذلك من خلال الربط بين سوق العمل والنظم التعليمية. ○ تطوير الموازنة العامة للدولة تدريجياً، وصولاً إلى موازنة البرامج والأداء. ○ تطوير الإنتاج الوطني وتدعيمه، ومساندة الصادرات المصرية. ○ الالتزام ببرامج إدارة المخزون الحكومي وتقليل الراكد والتالف. ○ إدارة الدين العام والسيطرة عليه. ○ تنمية الموارد العامة للدولة، وتفعيل السياسة الضريبية. ○ إصلاح أوضاع الهيئات الاقتصادية من خلال تصحيح الاختلالات المالية فيها. ○ إصلاح نظم المعاشات وأساليب استثمار أموال التأمينات. 	2003 / 2002

ما يخص دعم حقوق المرأة	البيان المالي	السنة
يعد البيان المالي توفير الخدمات الأساسية للفرد، وبصفة خاصة الغذاء والدواء والنقل والتعليم والصحة، التزاماً حتمياً على الدولة. كما يشير البيان إلى أهمية فاعلية الإنفاق العام، والعائد الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام.	<ul style="list-style-type: none"> • أهداف الدولة في مشروع الموازنة والتزاماتها، كما يعكسها مشروع الموازنة: <ul style="list-style-type: none"> ○ الاستمرار في جهود النمو الاقتصادي والاجتماعي، والارتقاء بالخدمات العامة، والاستمرار في تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حماية محدودى الدخل من تقلبات السوق. ○ توسيع المشاركة في العملية التعليمية، من خلال تعزيز دوره تحت رقابة الدولة، وتطوير التعليم بما يواكب التطورات الدولية. ○ التصدي للأثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ○ الاستمرار في تطوير نظام المعاشات والتأمينات. ○ زيادة دخل الأسر محدودة الدخل، من خلال توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة. ○ توفير أكبر عدد من فرص العمل. ○ الإبقاء على دعم السلع والخدمات. ○ تنفيذ الحملة القومية للوقاية من الأمراض، وتوافر الخدمة الطبية المتكاملة. ○ التوسع في خدمات النقل في المدن، والارتقاء بمستوى الخدمة. ○ استكمال شبكة الطرق السريعة. ○ استكمال بناء المدارس وتوفير العدد اللازم منها في القرى والنجوع، وتطوير المقررات والتحديث الشامل، وإعادة هيكلة التعليم الفني، ونشر الكليات جغرافياً. ○ الاهتمام بالمزارعين والبدء في جدولة الديون المتأخرة. ○ الإسراع في تنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية. ○ الالتزام بتحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة، ورعاية المواطنين ومحدودي الدخل. 	2004/2003

ما يخص دعم حقوق المرأة	البيان المالي	السنة
	<p>0 تحقيق فاعلية الإنفاق العام وترشيده من خلال قصر الإنفاق على النفقة الفعالة.</p> <p>0 تنمية الموارد العامة من خلال تنفيذ برنامج متكامل للإصلاح الضريبي..</p> <p>0 إدارة المخزون الحكومي إدارة فاعلة تهدف إلى تقليل المخزون، ومن ثمَّ تخفيض المشتريات الحكومية وتقليل الفاقد.</p> <p>0 إعادة هيكلة الدين العام، وتخفيض تكاليفه، ومن ثمَّ تخفيض أعباء خدمته.</p> <p>0 الاستثمارات في خدمة المجتمع، ورفع معدلات التنمية من خلال التركيز على المشروعات التي تزيد الطاقة الإنتاجية، وتهيئة المناخ لجذب الاستثمارات..</p> <p>0 تنمية الصادرات المصرية وترشيد الاستيراد بهدف إصلاح الميزان التجاري.</p> <p>0 الرقابة المالية والانضباط المالي؛ لتحسين إدارة مالية الدولة.</p> <p>• حتميات الإنفاق العام كما حددها البيان المالي:</p> <p>0 توفير متطلبات الأجور والمرتبات وتحسين أحوالهم المعيشية.</p> <p>0 دعم نظم التأمين والمعاشات.</p> <p>0 الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية.</p> <p>0 التزامات خدمة الدين العام وأداؤها.</p> <p>0 الاستثمارات العامة في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة.</p> <p>0 مستلزمات التشغيل والصيانة.</p> <p>0 الوفاء بمتطلبات القوات المسلحة والأمن الداخلي.</p> <p>0 مساندة الهيئات الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها لتحسين هيكلها التمويلية.</p>	2004/2003

ما يخص دعم حقوق المرأة	البيان المالي	السنة
<p>يعد البيان المالي الهدف الثاني من أهداف الموازنة منوطاً بتوفير المتطلبات الأساسية للمواطنين. كما يشير البيان إلى أن إحدى ركائز توجهات مشروع الموازنة، هي ضرورة إعادة النظر في توظيف الموارد العامة، وبصفة خاصة في الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم الفئات غير القادرة، ووصول الدعم إلى مستحقيه، والاهتمام بجودة الخدمة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وتفعيل آليات التأمين الصحي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • وكما حدد البيان المالي، فإن مشروع الموازنة يستند إلى الأسس والركائز التالية: <ul style="list-style-type: none"> 0 استمرار تطوير ورفع كفاية الجهاز الإداري، وتفاعله مع متطلبات تشجيع الاستثمار وتنميتها. 0 الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. 0 الاهتمام الخاص بالتصدير. 0 تطوير الهيكل الضريبي. 0 تطوير المؤسسات المالية. 0 إعادة النظر في توظيف الموارد العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي. 0 مواجهة المشكلة السكانية. • أهداف مشروع الموازنة: <ul style="list-style-type: none"> 0 السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة، وعدم تجاوزه الحدود المخططة للإنفاق. 0 توفير المتطلبات الأساسية للمواطنين من أجور ومعاشات، ودعم سلع تموينية، ومياه للشرب وصرف صحي وتعليم وصحة ونقل، وغيرها من المتطلبات الأساسية للمواطن. 0 تشغيل شباب الخريجين والحد من البطالة. 0 الاهتمام بالإنتاج المحلي، وترشيد الاستيراد وتشجيع التصدير. 0 إدارة الدين العام إدارة حكيمة ومتوازنة؛ للسيطرة عليه وتخفيض أعباء خدمته. 0 رفع كفاية إدارة المخزون الحكومي. 0 زيادة كفاية الاستثمارات وخلق قاعدة رأسمالية لتنمية أصول المجتمع. 0 تحقيق الرقابة المالية والانضباط المالي، من خلال حظر إنفاق أي مصروف خارج الموازنة العامة للدولة، أو تجاوز الاعتمادات، وتركيز حسابات الجهات المختلفة كافة بالبنك المركزي، والالتزام بالتأشيرات العامة والخاصة المرافقة لقانون ربط الموازنة. 	2005 / 2004

ما يخص دعم حقوق المرأة	البيان المالي	السنة
	<p style="text-align: center;">• التوجهات الرئيسية للإنفاق العام:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ التنمية الاجتماعية وتستهدف دعم محدودي الدخل ورعايتهم بوصفه التزاماً على الدولة لمساندة هذه الفئة. ○ التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ الاستثمارات، وزيادة أصول المجتمع، وزيادة الإنتاج وتنشيط الصادرات. ○ تحسين أحوال العاملين بالدولة من خلال زيادة أجور العاملين، ورفع مستوى معيشتهم. ○ مساندة نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية. ○ السيطرة على الدين العام، والالتزام بسداد أعباء خدمته. ○ الاهتمام بالصيانة للأصول الرأسمالية، وذلك بتوفير مستلزمات التشغيل والصيانة. ○ الوفاء بمتطلبات القوات المسلحة والأمن الداخلي. ○ تفعيل دور الهيئات الاقتصادية، وتوفير التمويل اللازم لها لتحسين هيكلها التمويلية. 	2005 / 2004

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي، أعداد مختلفة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- دايان أليسون (2007)، "إعداد الموازنة مع مراعاة حقوق المرأة: مراقبة الموازنات الحكومية للتأكد من مسايرتها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المعروفة باسم السيداو)"، صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة UNIFEM .
- وزارة المالية، البيان المالي، أعداد مختلفة.
- وزارة المالية، وحدة تكافؤ الفرص، الإصدارات الخاصة بالموازنة المستجيبة للنوع في الحالة المصرية.
- وزارة المالية، منشور إعداد الموازنة، أعداد مختلفة.
- مجلس الشعب المصري، تقارير لجنة الخطة والموازنة عن ختاميات موازنة الدولة 2006/2000 .
- وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، ختاميات الموازنة العامة 2002/2003 - 2004/2005.
- وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، موازنات (2005/2006، 2006/2007)
- وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2002-2007.
- وزارة التنمية المحلية، تقرير التنمية البشرية بالمحافظات المصرية، أعداد مختلفة.

المراجع باللغة الأجنبية

- Diamond, J. (2005), “Establishing a Performance Management Framework for Government”, IMF Working Papers 05/50, International Monetary Fund.
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2005/wp0550.pdf>
- UNDP. (2002), *Handbook on Monitoring and Evaluating for Results*, UNDP Evaluation Office.
http://stone.undp.org/undpweb/eo/evalnet/docstore3/yellowbook/documents/full_draft.pdf
- Diamond, J. (2003). “From program to Performance Budgeting: The Challenges for Emerging Market Economies”, Working paper, WP/169/03, The IMF.
- Shah., A (2005), “ Budgeting for Results”, World Bank, Conference on Fiscal Responsibility and Intergovernmental Finance, ASCI Hyderabad, India.
- UN-HABITAT. (2007). “Financial Management for Local Government”, United Nation: New York.
- Young, R (2003). “Performance-Based Budget Systems,” Public Policy & Practice available at:
www.iopa.sc.edu/ejournal/assets/performance%20based%20budgets.pdf.
- Goyal, A (2006) “Women’s Experiment through Gender Budgeting: a Review in the Indian Context”, available at [Http/wcd.nince/glbssummary/gbppr_ag.pdf](http://wcd.nince/glbssummary/gbppr_ag.pdf).
- Budlender, D. and Hewilt, G. (2002). “Gender Budgets Make More Cent”, Commonwealth.
- Budlender, D. (2005). “Review of Gender Budget Initiatives”, Community Agency for Social Enquiry.
- Villagómez, E. (2006). “Gender Budgeting in the EU”, almenara.
- Akilimali, G. (1997). “Gender Budget Initiative: Tanzania’s Experience”, Tanzania Gender Networking Project, Brief Presented at A Workshop on Mainstreaming a Gender Equality Perspective into National Budgets, Stockholm.
- Balmori, H. (2003). “Gender and Budgets: Overview”, Bridge Development – Gender, Institute of Development Studies.
- Govender, p. (2001). “Lessons from Practice: The Role of Parliament in South Africans Women’s Budget”, Paper Presented to The Conference Strengthening Economic and Financial Governance Through Gender Responsive Budgets, Brussels.
- UNIFEM, “Budgets and Gender”, Mexico’s experience.

الروابط على شبكة المعلومات الدولية

www.mof.gov.eg

www.mold.gov.eg

www.moh.gov.eg

www.moe.gov.eg

وزارة المالية
وحدة تكافؤ الفرص

ملاحم الموازنة المستجيبية للنوع الاجتماعي
في مصر للعام المالي 2009 / 2010

القاهرة
يوليو 2009

تمهيد

يهدف هذا التقرير إلى عرض أهم ملامح الموازنة المستجيبة للنوع خلال العام المالي 2009/2010 باعتباره خطوة مكملة للتقرير المُعدّ عن تحليل الإنفاق من منظور الموازنة المستجيبة للنوع في خطة التنمية (2002-2007). وهنا تشيد بالدور الذي تضطلع به وزارة المالية في هذا الشأن؛ حيث تسعى وزارة المالية إلى تطوير طريقة عرض الموازنة باستمرار، بما يضمن أن تكون لتحليل الإنفاق على أساس النوع الاجتماعي أهمية كبيرة. هذا الجهد يتناغم مع فكرة أن الموازنة تعد أداة تحليلية لدى إسهام الإنفاق العام في تحقيق العدالة بين فئات المجتمع والاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، يقدم التقرير رؤية كلية لقسمات موازنة النوع الاجتماعي في موازنة العام المالي 2009/2010، بالإضافة إلى تحليل موازنة النوع الاجتماعي وتطبيقها في خمس محافظات، مع التركيز على ثلاث مديريات خدمية رئيسية وهي: مديريات التربية والتعليم والصحة والقوى العاملة. ويضم هذا التقرير ثلاثة أجزاء، الجزء الأول ويقدم رؤية كلية لملاح الموازنة المستجيبة للنوع على مستوى الموازنة العامة للدولة والمنهجية المتبعة لدى وزارة المالية لتبني هذا النوع من الموازنات، في حين يقدم الجزء الثاني ملاح الموازنة المستجيبة للنوع في المحافظات الخمس بصورة مجمعة ثم بصورة تفصيلية على مستوى المديريات الثلاث، وأخيراً يختتم التقرير بأهم النتائج والتوصيات.

أولاً: الموازنة المستجيبة للنوع 2009/2010: رؤية كلية

تنهج وزارة المالية نهجاً خاصاً لتقدير الإنفاق العام وتحليله من منظور النوع الاجتماعي، ينهض على عرض التصنيف الخاص بالموازنة العامة من خلال مدخلين رئيسيين:

- المدخل الأول ويقوم على تحليل لمقدمي الخدمة؛ من أجل التعرف على مدى التمييز النوعي فيما يتعلق بالفرص المتاحة للجنسين للمشاركة في تقديم الخدمة، بمعنى هل تتاح الفرص بشكل متكافئ للإناث والذكور في شغل الوظائف، بدءاً من قبول المرأة للتعيين وحتى ارتقائها إلى الوظائف القيادية، وحقها في الحصول على الأجر دون تمييز في المكافآت، وحصولها على الدورات التدريبية والمنح الداخلية والخارجية والبعثات؟ باختصار فإن هذا المدخل يهتم بالدور الذي يلعبه الجنسان في تقديم الخدمة ذاتها.
- المدخل الثاني ويهتم بالمستفيدين من الخدمة، ومن ثم فهو قائم على إرساء ملاح مبدئية للإنفاق العام موزعة طبقاً للمستفيد من صور الإنفاق التي تضم (1) الإنفاق الموجه إلى النوع تحديداً، (2) الإنفاق الموجه إلى دعم الفرص المتساوية بين الجنسين (3) الإنفاق العام وأثره على النوع الاجتماعي.

وفيما يتعلق بموازنة العام المالي 2009/2010، فقد بلغت تقديرات المصروفات نحو 319.1 مليار جنيه، فإن ما يخص المرأة منها يختلف وفقاً لما يذهب مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من جملة تلك المصروفات العامة، ويتباين هذا الإنفاق تبعاً لطبيعة الجهة والدور المنوط بها وفقاً للتصنيف التالي:

أ. جهات تخصص كل أو معظم إنفاقها للنوع الاجتماعي

من خلال تحليل موازنة العام المالي 2009/2010 فإن أهم ما يشير إليه تحليل موازنات هذه الجهات، أن الموازنة العامة للدولة قد رصدت نحو 234.8 مليون جنيه لبرامج الإنفاق المختلفة التي تقوم بها هذه الجهات على النحو الموضح في الجدول (1).

جدول (1)

الاعتمادات المباشرة المخصصة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي

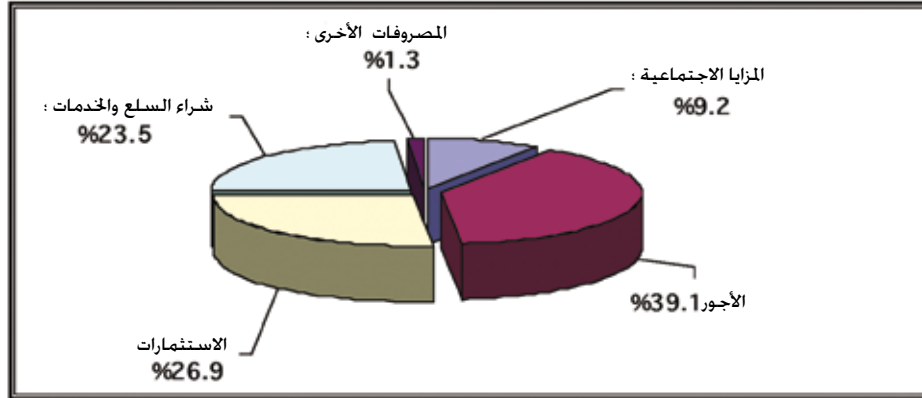
البيان	الأجور	شراء السلع والخدمات	الدعم والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخرى	الاستثمارات	جملة المصروفات 2007/2006
المجلس القومي للمرأة	11.0	7.3	1.1	0.1	9.0	28.5
المجلس القومي للطفولة والأمومة	6.4	1.4	0.0	0.0	41.0	48.8
مركز صحة المرأة بأسسيوط	7.5	6.2	0.0	0.1	0.0	13.8
مركز سوزان مبارك الإقليمي لصحة وتنمية المرأة	5.8	7.0	0.3	0.3	0.0	13.4
مستشفى الأطفال بأسسيوط	12.0	8.4	0.0	0.2	3.5	24.1
مستشفى طب الأطفال بالمنصورة	19.2	14.9	0.0	1.2	0.5	35.8
مستشفى الأطفال التخصصي ببها	7.3	7.1	0.0	1.1	1.6	17.1
مركز ثقافة الطفل	4.0	0.8	0.0	0.0	0.5	5.3
المجلس القومي للسكان	18.6	2.1	0.3	0.0	6.0	27.0
معاش الطفل	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	20.0
وزارة الدولة للسكان	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0
الإجمالي	91.8	55.2	21.7	3.0	63.1	234.8

المصدر: وزارة المالية، البيان التحليلي لمشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية 2009/2010، مايو 2009، ص 172.

ويوضح الشكل رقم (1) التوزيع النسبي لهذا الإنفاق على الأبواب المختلفة في عام 2009/2010، والذي يوضح أن من بين جملة الأبواب الخمسة للمصروفات يأتي باب الأجور وتعويضات المشتغلين في المرتبة الأولى من حيث استحواده على ما يقرب من 40% من جملة المخصصات التي توجه مباشرة إلى المرأة، وهو ما يعكس في الوقت نفسه الثقل الخاص الذي تشغله المرأة في الجهاز الإداري بالنسبة إلى هذه الأجهزة وما تمثله من أهمية في الكيان الدولي ككل. ويأتي باب الإنفاق الاستثماري في المرتبة الثانية بنسبة 27% من جملة إنفاق هذه الجهات.

شكل (1)

التوزيع النسبي للاعتمادات المباشرة المخصصة للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي



المصدر: محسوب بواسطة الباحث.

ب. جهات تخصص شطراً من إنفاقها للنوع الاجتماعي

وفقاً لتحليل هيكل الإنفاق العام، وفي ضوء الوزن النسبي للمرأة، والذي يقترب من 50% من المجتمع المصري، فإنه يمكن القول إن حجم الإنفاق المخصص للبرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي يتجاوز بشكل كبير قيمة الإنفاق التي تم حسابها على أساس الاعتمادات المباشرة المشار إليها عالياً. وبصورة عامة، فإن النصيب النسبي للإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق القطاعات الوظيفية للموازنة (أي وفقاً للتصنيف الوظيفي) يبلغ نحو 137.1 مليار جنيه بنسبة 43% في المتوسط، ويوضح الشكل رقم (2) هيكل الإنفاق على المرأة موزعاً على قطاعات الموازنة في عام 2010/2009. وكما يتضح من الجدول رقم (2) فإن الوزن النسبي لما يخص المرأة في قطاع الدعم والحماية الاجتماعية يقترب من 49% من جملة هذه الاعتمادات، يليه ما يخص لقطاع الإسكان والمرافق. أما فيما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة فإن نصيب المرأة يزيد عن 40% من جملة هذه الاعتمادات.

جدول (2)

القطاعات الوظيفية المختلفة والنصيب النسبي للمرأة في موازنة السنة المالية 2010/2009

(بمليار جنيه)

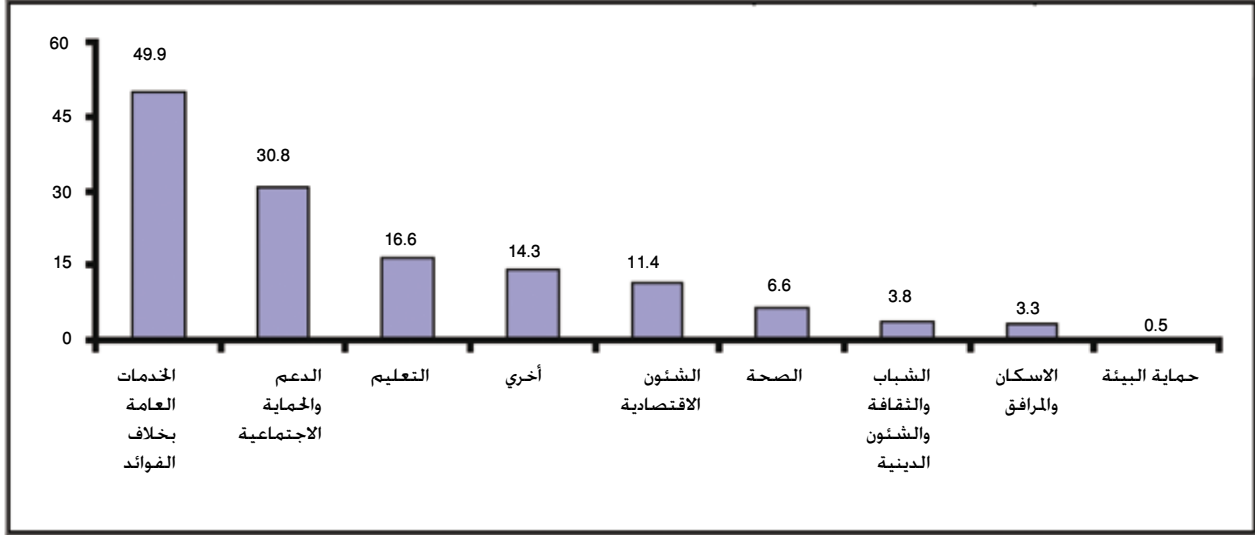
القطاع	جملة الاعتمادات	نصيب المرأة	الوزن النسبي للمرأة
التعليم	41.3	16.6	40.2%
الصحة	15.9	6.6	40%
الدعم والحماية الاجتماعية	63.3	30.8	48.7%
الشباب والثقافة والشئون الدينية	12.9	3.8	29.3%
الإسكان والمرافق	6.9	3.3	47.7%
حماية البيئة	1.1	0.5	44.8%
الخدمات العامة بخلاف مدفوعات الفوائد	113.9	49.9	43.8%
الشئون الاقتصادية	25.5	11.4	44.9%
أخرى	38.5	14.3	37.1%
الإجمالي	319.3	137.2	43.0%

المصدر: وزارة المالية.

شكل (2)

هيكل الإنفاق على المرأة موزعاً على قطاعات الموازنة في عام 2010/2009

لقيمة بمليار الجنيه



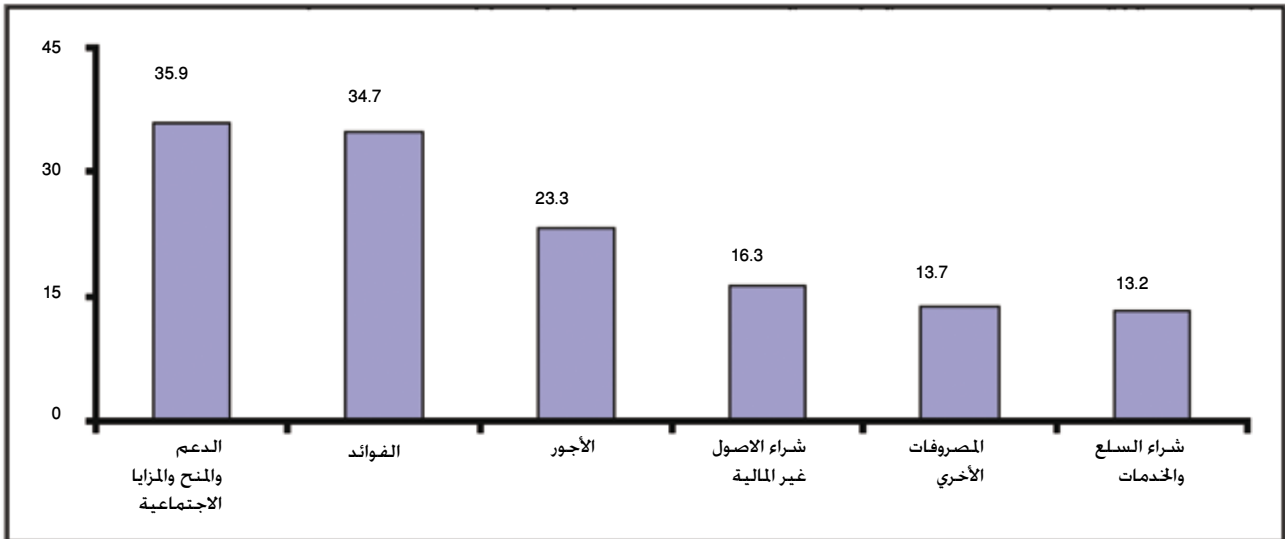
المصدر: وزارة المالية.

أما على مستوى التقسيم الاقتصادي لهيكل الإنفاق العام موزعاً على قطاعاته المختلفة وعلى نصيب المرأة، فيوضحه الشكل رقم (3) الذي نتبين منه الباب الرابع يستأثر بالنصيب الأكبر من الإنفاق السابق، يليه باب الفوائد. وهو يتناغم أيضاً مع التوزيع الوظيفي المشار إليها.

شكل (3)

نصيب الإنفاق على المرأة موزعاً على أبواب الموازنة في عام 2010/2009

بمليار الجنيه



المصدر: وزارة المالية.

ثانياً: ملاح الموازنة المستجيبة للنوع في المحافظات الخمس

يتناول هذا القسم من التقرير ملاح إطار تطبيق مدخل الموازنة الموازنة المستجيبة للنوع في المحافظات الخمس، وذلك بتطبيقها على ثلاث من المديريات الخدمية (الصحة والتعليم والقوى العاملة) في هذه المحافظات. ومن خلال تحليل موازنات هذه المحافظات في مدخل الموازنة المستجيبة للنوع في العام المالي 2010/2009، فإن أهم ما يشير إليه توزيع اعتمادات مديريات التربية والتعليم والشئون الصحية والقوى العاملة على صعيد المحافظات الخمس – موضع الدراسة بعض من الحقائق، نجملها فيما يلي:

- يستحوذ الذكور على نحو 3.3 مليار جنيه بنسبة 54% من إجمالي إنفاق مديريات التربية والتعليم البالغ 6.2 مليار جنيه، في حين تم تخصيص نحو 2.9 مليار جنيه للإناث بنسبة 46%، وقد جاءت الزيادة في النصيب النسبي للذكور نتيجة للآتي:

- تخصيص الجانب الأكبر من إنفاق مديريتي التربية والتعليم في الفيوم والمنيا للإنفاق على الذكور؛ حيث يتخطى نصيب الذكور حاجز الـ 60%.

- على الرغم من تقارب النصيب النسبي للذكور والإناث في محافظتي القاهرة والجيزة، فإن الاعتمادات المخصصة للذكور أكبر من اعتمادات الإناث.

- قدرت مخصصات الإناث بنحو 29.4 مليون جنيه بنسبة 56% من إجمالي إنفاق مديريات القوى العاملة البالغ 52.6 مليون جنيه، في حين تم تخصيص نحو 23.2 مليون جنيه للإنفاق على الذكور بنسبة 44%.

- تم تخصيص نحو 500 مليون جنيه بنسبة 55% من إجمالي إنفاق مديريات الشئون الصحية البالغ 900 مليون جنيه تقريباً، في حين تم تخصيص نحو 400 مليون جنيه للإنفاق على الذكور بنسبة 45%.

من هنا، نلاحظ أن الإنفاق العام في مديريات القوى العاملة ومديريات الشئون الصحية يوجه بشكل أكبر إلى الإنفاق على المرأة، كما أن إنفاق مديريات التربية والتعليم وإن كان ينعاز إلى الذكور، إلا أن الفجوة بين الذكور والإناث ليست كبيرة جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

توزيع اعتمادات المديرىات الثلاث بين الذكور والإناث على مستوى
المحافظات الخمس للسنة المالية 2010/2009

بمليون الجنيه

البيان	ذكر	النسبة (%)	أنثى	النسبة (%)	الإجمالي	
مديرىات التربية والتعليم	القاهرة	1079.9	52%	977.7	48%	2057.6
	الجيزة	404.9	51%	389.6	49%	794.5
	الإسكندرية	569.9	44%	730.3	56%	1300.2
	الفيوم	422.3	62%	256.9	38%	679.1
	المنيا	877.4	63%	518.5	37%	1396.0
	الإجمالي	3354.5	54%	2873.0	46%	6227.4
مديرىات القوى العاملة	القاهرة	7.1	40%	10.7	60%	17.7
	الجيزة	3.1	54%	2.6	46%	5.7
	الإسكندرية	5.7	32%	12.2	68%	17.9
	الفيوم	2.4	62%	1.5	38%	4.0
	المنيا	4.9	66%	2.5	34%	7.3
	الإجمالي	23.2	44%	29.4	56%	52.6
مديرىات الشؤون الصحية	القاهرة	103.6	41%	147.0	59%	250.6
	الجيزة	64.0	45%	77.7	55%	141.6
	الإسكندرية	80.8	38%	132.1	62%	212.9
	الفيوم	60.4	48%	65.3	52%	125.6
	المنيا	100.7	56%	78.1	44%	178.8
	الإجمالي	409.4	45%	500.1	55%	909.5

المصدر: محسوب بواسطة الباحث.

2-1 الموازنة المستجيبه للنوع الاجتماعى وقطاع التعليم

فى ظل إيمان الدولة بأهمية دور المرأة فى تنمية المجتمع وضرورة صقلها علمياً وثقافياً، فقد قامت بإتاحة الفرص التعليمية لها خاصة فى المناطق الأكثر حرماناً؛ تلك التى تزيد بها نسبة تسرب الفتيات من التعليم؛ وذلك بإنشاء مشروع المدرسة الصديقة للفتيات والفصل الواحد - الذى شاركت فيه منظمة اليونيسيف العالمية وسبع منظمات تابعة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع المجلس القومى للطفولة والأمومة - وهى تهدف إلى إكساب الفتيات مهارات حياتية أساسية مطلوبة للإسهام الفعّال فى التنمية، فضلاً عن تعلم القراءة والكتابة لمحو أميتها.

وفى إطار هذا التوجه نحو الاهتمام بالمرأة، فقد كانت وزارة المالية رائدة فى إدخال أسس تفصيل موازنات مستجيبه للنوع الاجتماعى وإظهارها وإصدارها، وفق ما ورد بمنشور إعداد موازنة السنة المالية 2010/2009. وفى هذا السياق، تم تشكيل العديد من مجموعات العمل لدراسة موازنات كل من مديرىات التربية والتعليم والصحة والقوى العاملة، وعرضهما فى خمس محافظات تتباين بيئاتها الاجتماعية وموروثاتها الثقافية بالنسبة إلى المرأة وهى محافظات (القاهرة - الجيزة - الإسكندرية - الفيوم - المنيا).

وقد قامت مجموعات العمل المختصة بإعداد موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي لخمس مديريات تربية وتعليم بالمحافظات المذكورة، آخذين في الاعتبار توضيح التكاليف الخاصة بمشروع وزارة المالية للسنة المالية 2010/2009، ومقسمة إلى مؤدي الخدمة (عاملين بالمديرية) ومتلقي الخدمة (الطلبة) وموزعين على أساس النوع الاجتماعي، وذلك كأداة تتيح لنا التعرف على ما إذا كانت السياسة المتعلقة بالحد من الفقر والمساواة بين الجنسين في تلقي الخدمة التعليمية تعكس سياسة الدولة في صورة ميزانيات كافية لهذا الغرض أم لا؟ مع الأخذ في الاعتبار أيضاً بأنه توجد اعتمادات تخص الطلبة والعاملين ومدرجة بموازنة ديوان عام وزارة التربية والتعليم والأجهزة التابعة لها¹.

2-1-1 مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة

بلغ إجمالي أعداد المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة 1772 مدرسة، وجاءت نسبة أعداد المدارس في مرحلة التعليم الابتدائي ورياض الأطفال في المرتبة الأولى؛ حيث قدرت بنحو 977 مدرسة بنسبة 55.1%، تليها مدارس الإعدادي العام والثانوي العام بنسبة 21.4%، 10.2% على التوالي. بينما اتسمت نسبة أعداد مدارس الثانوي الصناعي والثانوي التجاري والثانوي الرياضي والتربية الخاصة بالانخفاض حيث قدروا بنحو 4%، 1.7%، 0.2%، 5.9% على التوالي، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد مدارس الثانوي الفندقي في محافظة القاهرة قد بلغت صفراً. ويقدم الجدول رقم (4) بياناً بإجمالي أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والعاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة القاهرة.

جدول رقم (4)

بيان بإجمالي أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والعاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة القاهرة

المرحلة	عدد المدارس		عدد الفصول		عدد التلاميذ		عدد العاملين	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
ابتدائي ورياض أطفال	55.1	977	50.5	11824	59.1	565757	34.2	58932
إعدادي عام	21.4	380	25.7	6009	24.9	238474	31.5	54185
ثانوي عام	10.2	180	12	2814	8.8	83913	21	36126
ثانوي صناعي	4	70	6.2	1446	4	38552	7.1	12274
ثانوي تجاري	1.7	31	2.7	638	2	18722	3.9	6695
ثانوي رياضي	0.2	4	0.1	15	0	267	0	0
ثانوي فندقي	0	0	0	0	0	0	0	0
صديقة الفتيات والفصل الواحد	0	0	0.1	18	0.1	564	0	80
التربية الخاصة	5.9	104	2.1	495	0.7	6855	1.6	2714
الإجمالي	100	1772	100	23423	100	956977	100	172112

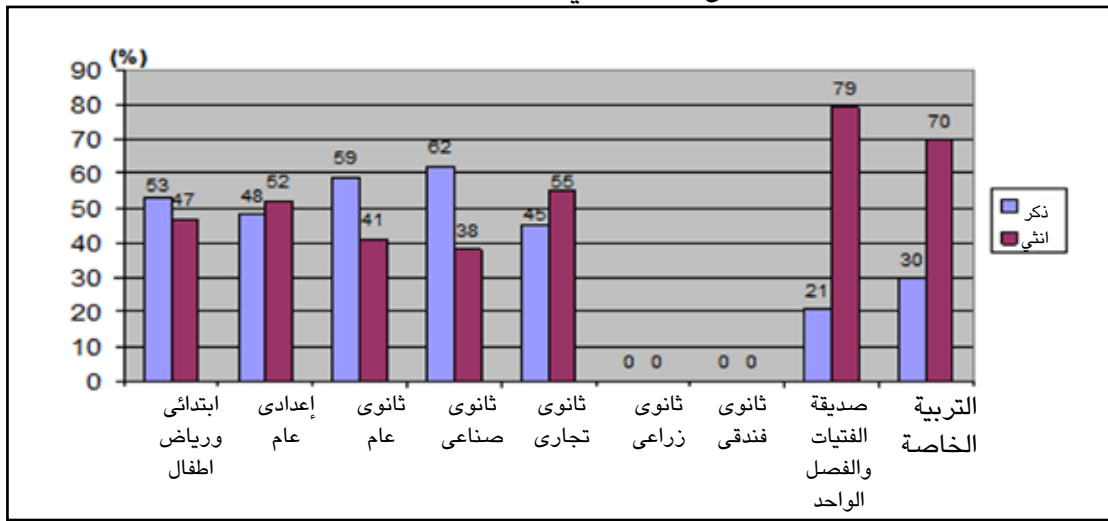
المصدر: وزارة المالية.

¹ يوضح مرفق (1) بالملاحق (أ) أسس توزيع بعض البنود والأنواع المختلفة بموازنات مديريات التربية والتعليم وحسابها.

ويوضح الشكل رقم (4) أعداد العاملين موزعين وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة القاهرة؛ حيث تتفوق أعداد الذكور على أعداد الإناث العاملات وذلك في مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والثانوي العام والثانوي الصناعي بنسبة 53%، 59%، 62% على التوالي، مقابل 47%، 41%، 38% على التوالي للإناث. بينما يزيد عدد الإناث العاملات على الذكور العاملين (فنيين وإداريين) في مراحل التعليم الإعدادي العام والثانوي التجاري وصديقة الفتيات والفصل الواحد والتربية الخاصة بنسبة 45%، 55%، 79%، 70% على التوالي، مقابل 21%، 30%، 48%، 70% على التوالي للذكور.

شكل رقم (4)

أعداد العاملين موزعة على المراحل التعليمية وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة القاهرة

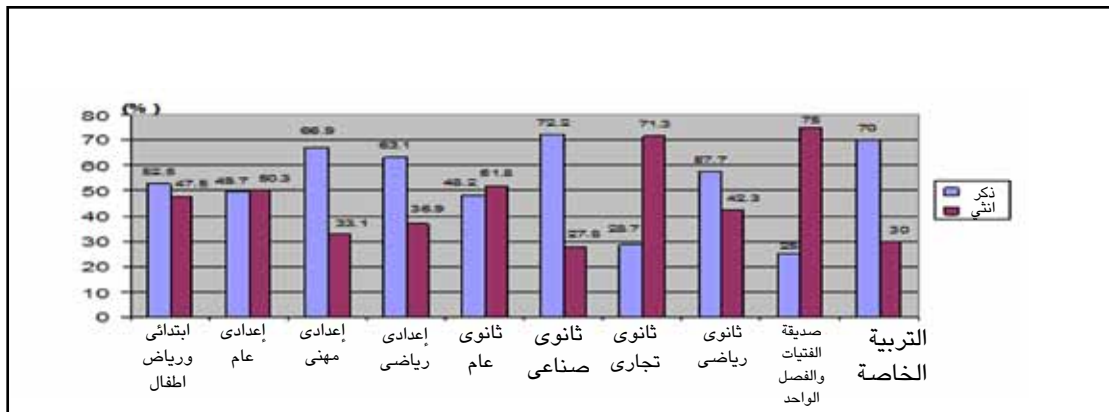


المصدر: وزارة المالية.

ويوضح الشكل رقم (5) أعداد التلاميذ وفقاً للنوع الاجتماعي موزعة على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة القاهرة؛ حيث تزيد نسبة التلاميذ الذكور عن نسبة التلميذات الإناث في مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والإعدادي المهني والإعدادي الرياضي والثانوي الصناعي والثانوي الرياضي والتربية الخاصة بنسبة 52.5%، 66.9%، 63.1%، 72.2%، 57.7%، 70% على التوالي للذكور والباقي للإناث. وتزيد نسبة التلميذات الإناث عن التلاميذ الذكور في مراحل التعليم الإعدادي العام والثانوي العام والثانوي التجاري وصديقة الفتيات والفصل الواحد بنسبة 50.3%، 51.8%، 71.3%، 75% على التوالي للإناث والباقي للذكور.

شكل رقم (5)

توزيع التلاميذ على المراحل التعليمية وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة القاهرة



المصدر: وزارة المالية.

مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة

يشير مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة في السنة المالية 2010/2009 إلى زيادة نسبة المخصصات في الاستخدامات للذكور؛ حيث بلغت هذه النسبة حوالي 52%، مقابل 48% للإناث، وانعكس ذلك على أبواب الموازنة في: الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، بينما تساوت النسبة المخصصة للذكور والإناث في باب المصروفات الأخرى. ويوضح الجدول رقم (5) توزيع الاعتمادات وفقاً لبيان وزارة المالية بمديرية التربية والتعليم في محافظة القاهرة بمشروع السنة المالية 2010/2009.

جدول رقم (5)

توزيع الاعتمادات بمديرية التربية والتعليم في محافظة القاهرة في السنة المالية 2010/2009

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	إناث	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	1052083000	52	952417000	48	2004500000
شراء السلع والخدمات	272600000	52	247500000	48	520100000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	547000	55	445000	45	992000
المصروفات الأخرى	53000	50	52000	50	105000
إجمالي المصروفات	1079943000	52	977664000	48	2057607000

المصدر: وزارة المالية.

2-1-2 مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة

بلغ إجمالي أعداد المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة 491 مدرسة، وجاءت نسبة أعداد المدارس في مرحلة التعليم الابتدائي ورياض الأطفال في المرتبة الأولى؛ حيث قُدرت بنحو 280 مدرسة بنسبة 57%، تليها مدارس الإعدادي العام بنسبة 23%. بينما اتسمت نسبة أعداد مدارس الثانوي الصناعي والثانوي التجاري والثانوي الزراعي والثانوي الفندقية والتربية الخاصة بالانخفاض؛ حيث قدروا بنحو 2.4%، 1.2%، 0.4%، 0.4%، 7.1% على التوالي كما يوضح ذلك الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

بيان باجمالي أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والعاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة الجيزة

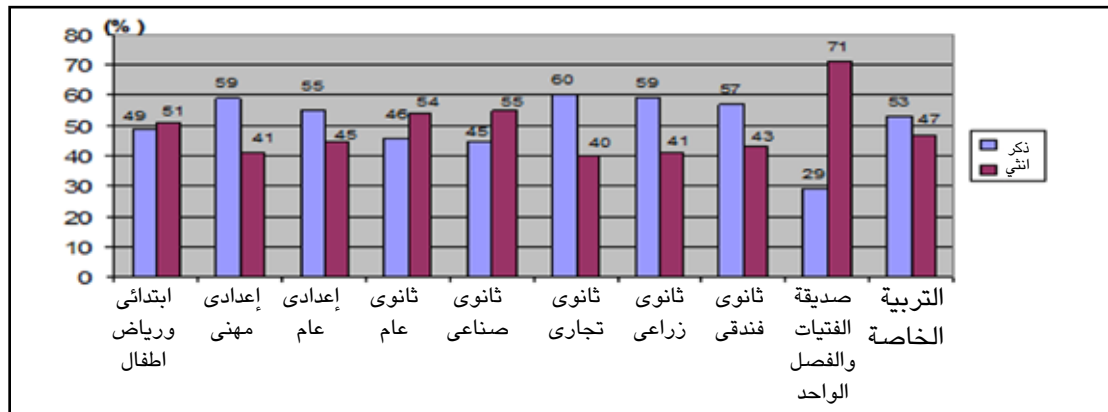
عدد العاملين		عدد التلاميذ		عدد الفصول		عدد المدارس		المرحلة
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
56.1	13868	60.1	221478	52.3	4871	57	280	ابتدائي ورياض أطفال
26.8	6636	22.8	83964	27.2	2535	23	113	إعدادي عام
2.8	713	2.8	10657	3.7	354	2.4	12	ثانوي صناعي
5.4	1342	6.2	23060	2.7	249	1.2	6	ثانوي تجاري
0.5	124	0.5	1873	0.5	49	0.4	2	ثانوي زراعي
0.4	93	0.3	1268	0.4	38	0.4	2	ثانوي فندقي
0.1	7	0.1	29	0.1	1	0	0	صديقة الفتيات والفصل الواحد
0.5	130	0.5	1970	2	182	7.1	35	التربية الخاصة
100	24720	100	368243	100	9319	100	491	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

وكما يوضح الشكل رقم (6) تتفوق أعداد الذكور العاملين على أعداد الإناث العاملات بمحافظة الجيزة وذلك في مراحل التعليم الإعدادي العام والإعدادي المهني والثانوي التجاري والثانوي الزراعي والثانوي الفندقي والتربية الخاصة، بينما يزيد عدد الإناث العاملات على الذكور العاملين في مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والثانوي الصناعي وصديقة الفتيات والفصل الواحد.

شكل رقم (6)

أعداد العاملين موزعة على المراحل التعليمية وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة الجيزة

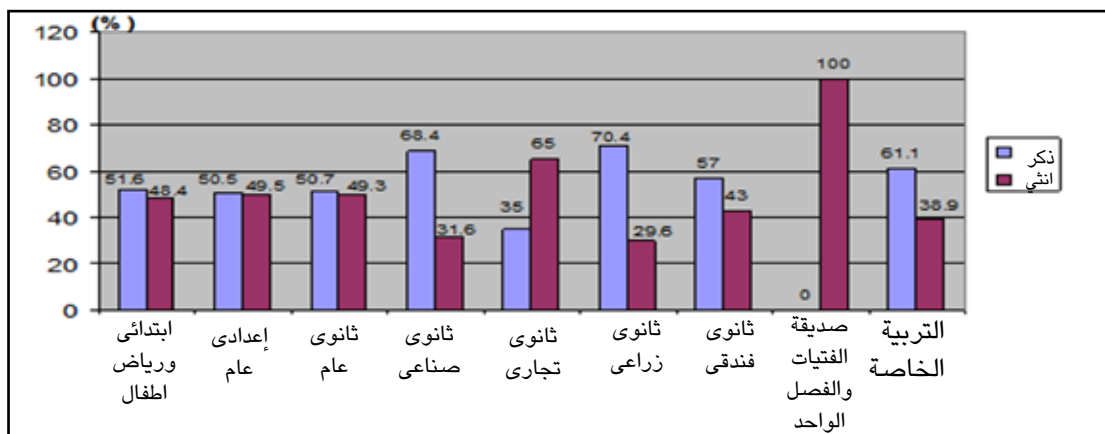


المصدر: وزارة المالية.

ويوضح الشكل رقم (7) أعداد التلاميذ وفقاً للنوع الاجتماعي موزعة على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة الجيزة؛ حيث تزيد نسبة التلاميذ الذكور عن نسبة التلميذات الإناث في معظم المراحل التعليمية الابتدائي ورياض الأطفال والإعدادي العام والثانوي العام والثانوي الصناعي والثانوي الزراعي والثانوي الفندقي والتربية الخاصة بنسبة 51.6%، 50.5%، 50.7%، 68.4%، 50.7%، 50.5%، 51.6%، 61.1% على التوالي للذكور والإناث. وتزيد نسبة التلميذات الإناث عن التلاميذ الذكور فقط في مرحلة الثانوي التجاري؛ حيث قُدرت نسبة التلميذات الإناث بنحو 65%، مقابل 35% للتلاميذ الذكور.

شكل (7)

توزيع التلاميذ على المراحل التعليمية المختلفة وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة الجيزة



المصدر: وزارة المالية

مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة

ونجد بالنسبة إلى مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة في السنة المالية 2010/2009، إن أهم ما لوحظ فيه هو زيادة نسبة المخصصات في الاستخدامات للذكور؛ حيث بلغت هذه النسبة حوالي 51% مقابل 49% للإناث، وانعكس ذلك على أبواب الموازنة في: الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى الجدول رقم (7). ويعكس توزيع المخصصات المشار إليه إلى ارتفاع درجة الإنصاف في التوزيع بين النوعين فيما يتعلق بالإنفاق العام إذ يتمشى بصورة كبيرة مع التوزيع الديموجرافي للسكان.

جدول (7)

توزيع الاعتمادات بمديرية التربية والتعليم في محافظة الجيزة في عام 2010/2009

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	إناث	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	392748000	51	378018000	49	770766000
شراء السلع والخدمات	11959000	51	11364000	49	23323000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	174000	57	130000	43	304000
المصروفات الأخرى	60000	52	55000	48	115000
جملة المصروفات	404941000	51	389567000	49	794508000

المصدر: وزارة المالية.

2-1-3 مديرية التربية والتعليم بمحافظة الإسكندرية

في الإسكندرية، بلغ إجمالي أعداد المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم 102002 مدرسة، وجاءت نسبة أعداد المدارس في مرحلة التعليم الابتدائي ورياض الأطفال في المرتبة الأولى؛ حيث قدرت بنحو 572 مدرسة بنسبة 57.1 %، تليها مدارس الإعدادي العام والثانوي العام بنسبة 25.5 %، 8.9 % على التوالي. بينما اتسمت نسبة أعداد مدارس الثانوي الصناعي والثانوي التجاري والثانوي الزراعي والثانوي الفندقي والتربية الخاصة بالانخفاض؛ حيث قدروا بنحو 2.3 %، 0.8 %، 0.3 %، 0.1 %، 3.6 % على التوالي الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

بيان بإجمالي أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والعاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة الإسكندرية

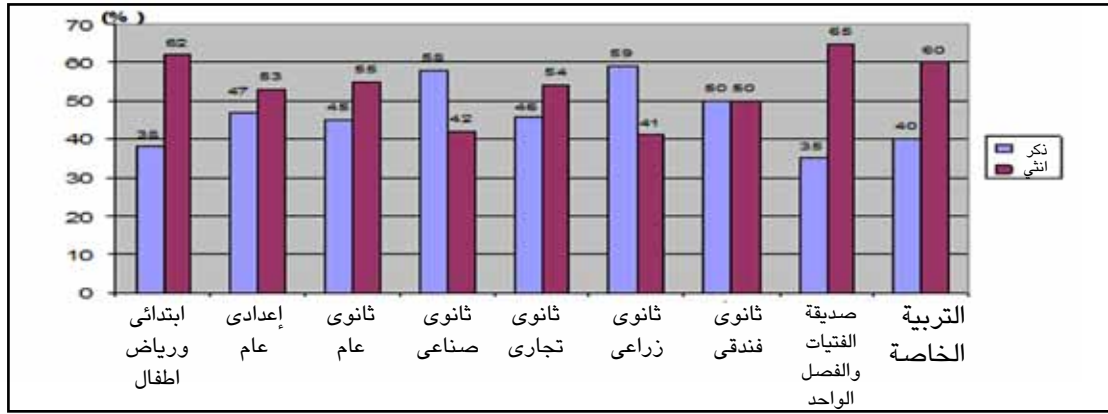
المرحلة	عدد المدارس		عدد الفصول		عدد التلاميذ		عدد العاملين	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
ابتدائي ورياض أطفال	572	57.1	8733	56.6	454398	62.4	23954	30.7
إعدادي عام	256	25.5	3749	24.3	176717	24.3	27332	35.1
ثانوي عام	89	8.9	1429	9.3	50927	7	14483	18.6
ثانوي صناعي	23	2.3	843	5.5	29419	4	7352	9.4
ثانوي تجاري	8	0.8	190	1.2	7551	1	1675	2.1
ثانوي زراعي	3	0.3	83	0.5	2188	0.3	829	1.1
ثانوي فندقي	1	0.1	20	0.1	451	0.1	140	0.2
صديقة الفتيات والفصل الواحد	0	0	49	0.3	901	0.1	271	0.3
التربية الخاصة	36	3.6	204	1.3	2008	0.3	1194	1.5
الإجمالي	102002	100	15429	100	728401	100	77972	100

المصدر: وزارة المالية.

غير أنه بالنسبة إلى التوزيع النوعي لأعداد العاملين ووظائفهم المختلفة بمحافظة الإسكندرية، نجد أن أعداد الإناث العاملات تفوق أعداد الذكور العاملين في معظم المراحل التعليمية، وتحديداً في مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والإعدادي العام والثانوي العام والثانوي التجاري وصديقة الفتيات والفصل الواحد والتربية الخاصة، بينما يزيد عدد الذكور العاملين على الإناث العاملات فقط في مراحل التعليم الثانوي الصناعي والثانوي الزراعي شكل رقم (8).

شكل رقم (8)

أعداد العاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة الإسكندرية

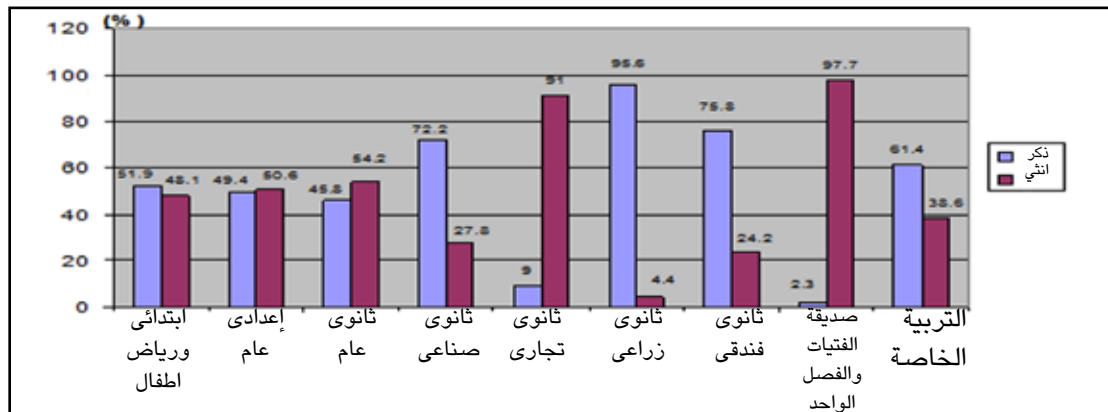


المصدر: وزارة المالية.

أما فيما يتعلق بتوزيع أعداد التلاميذ وفقاً للنوع الاجتماعي على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة الإسكندرية، نجد أن نسبة التلاميذ الذكور تزيد عن نسبة التلميذات الإناث في مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والثانوي الصناعي والثانوي الزراعي والثانوي الفندقي والتربية الخاصة، في المقابل تزيد نسبة التلميذات الإناث عن التلاميذ الذكور في مراحل التعليم الإعدادي العام والثانوي العام والثانوي التجاري وصديقة الفتيات والفصل الواحد، شكل رقم (9).

شكل رقم (9)

توزيع التلاميذ على المراحل التعليمية المختلفة وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة الإسكندرية



المصدر: وزارة المالية.

مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة الإسكندرية

يشير مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة الإسكندرية في السنة المالية 2010/2009 إلى زيادة نسبة المخصصات في الاستخدامات المخصصة للإناث؛ حيث بلغت هذه النسبة حوالي 56% مقابل 44% للذكور، وانعكس ذلك على أبواب الموازنة في: الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية جدول رقم (9)، وهذا يشير إلى أن توزيع المخصصات يميل إلى صالح الإناث في محافظة الإسكندرية.

جدول (9)

توزيع الاعتمادات بمديرية التربية والتعليم في محافظة الإسكندرية، 2010/2009

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	أنثى	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	554893000	44	705838000	56	1260731000
شراء السلع والخدمات	14326000	38	23819000	62	38145000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	403000	47	450000	53	853000
المصروفات الأخرى	263000	54	223000	46	486000
إجمالي المصروفات	569885000	44	730330000	56	130200215000

المصدر: وزارة المالية.

2-1-4 مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم

بلغ إجمالي أعداد المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم 977 مدرسة، وجاءت نسبة أعداد المدارس في مرحلة التعليم الابتدائي ورياض الأطفال في المرتبة الأولى؛ حيث قدرت بنحو 630 مدرسة بنسبة 64.5%، تليها مدارس الإعدادي العام والثانوي العام بنسبة 26.9%، 4.3% على التوالي. بينما اتسمت نسبة أعداد مدارس الثانوي الصناعي والثانوي التجاري والثانوي الزراعي والثانوي الفندقي والتربية الخاصة بالانخفاض؛ حيث قدروا بنحو 1.9%، 1.2%، 0.3%، 0.1%، 0.6% على التوالي الجدول رقم (10).

ويوضح الشكل رقم (11) أعداد العاملين ووظائفهم موزعين وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة الفيوم؛ حيث يتفوق أعداد الذكور العاملين على أعداد الإناث العاملات وذلك في معظم المراحل التعليمية بمتوسط قدر بنحو 64% مقارنةً بنحو 36% للإناث. بينما يزيد عدد الإناث العاملات على الذكور العاملين فقط في مرحلة التعليم بالتربية الخاصة بنسبة 60% مقابل 40% للذكور.

جدول (10)

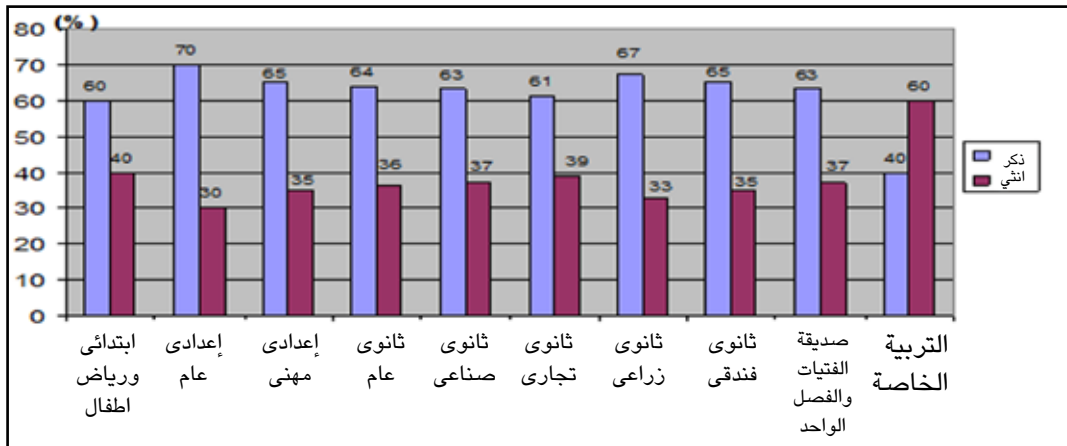
بيان بإجمالي أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والعاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة الفيوم

عدد العاملين		عدد التلاميذ		عدد الفصول		عدد المدارس		المرحلة
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
54.6	23624	60.6	329188	70.1	12511	64.5	630	ابتدائي ورياض أطفال
32.5	14049	26.7	145603	18	3237	26.9	263	إعدادي عام
2.5	1077	2.5	13549	2.2	386	4.3	42	ثانوي عام
4.7	2011	4.2	23515	3.7	663	1.9	19	ثانوي صناعي
3.1	1320	3.2	17254	2.1	373	1.2	12	ثانوي تجاري
0.5	227	0.5	2623	0.5	93	0.3	3	ثانوي زراعي
0.1	37	0.1	417	0.1	17	0.1	1	ثانوي فندقي
1.8	833	2	10748	3	538	0	0	صديقة الفتيات والفصل الواحد
0.1	10	0.1	34	0.1	24	0.6	6	التربية الخاصة
100	43245	100	543067	100	17847	100	977	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

شكل رقم (10)

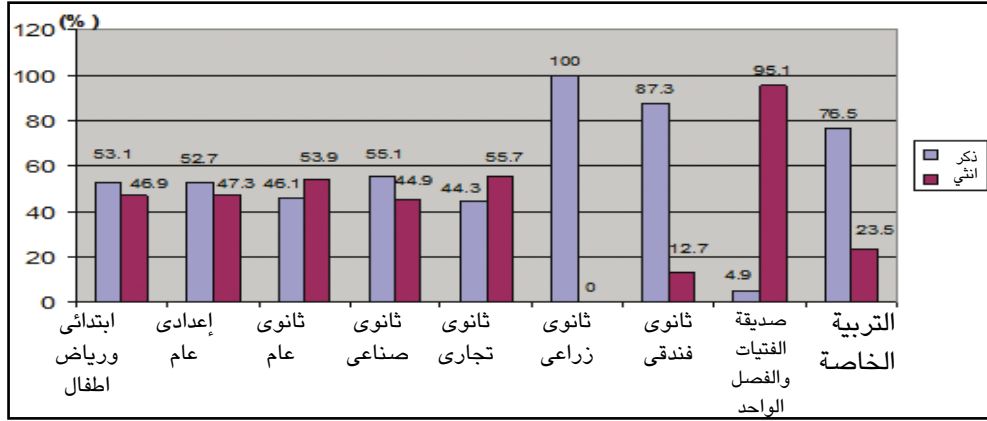
أعداد العاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة الفيوم



المصدر: وزارة المالية.

أما بالنسبة إلى توزيع أعداد التلاميذ وفقاً للنوع الاجتماعي على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة الفيوم، فإن أهم ما يلاحظ هو زيادة نسبة التلاميذ الذكور عن نسبة التلميذات الإناث في مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والإعدادي العام والثانوي الصناعي والثانوي الزراعي والثانوي الفندقي والتربية الخاصة، في حين تزيد نسبة التلاميذ الإناث عن التلاميذ الذكور في مراحل التعليم الثانوي العام والثانوي التجاري وصديقة الفتيات والفصل الواحد شكل (11).

شكل (11) توزيع التلاميذ على المراحل التعليمية وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة الفيوم



مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم

من خلال تحليل مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم في السنة المالية 2010/2009، فإن أهم ما يشير إليه هو زيادة نسبة المخصصات في الاستخدامات للذكور؛ حيث بلغت هذه النسبة حوالي 62% مقابل 38% للإناث، وانعكس ذلك على أبواب الموازنة في: الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، بينما تساوت النسبة المخصصة للذكور والإناث في باب المصروفات الأخرى جدول (11)

جدول (11)

توزيع الاعتمادات بمديرية التربية والتعليم في محافظة الفيوم، 2010/2009

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	انثى	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	401852000	62	244467000	38	646319000
شراء السلع والخدمات	20027000	62	1220023000	38	32050000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	213000	52	199000	48	412000
المصروفات الأخرى	169000	50	166000	50	335000
إجمالي المصروفات	422261000	62	256855000	38	679116000

المصدر: وزارة المالية.

2-1-5 مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا

بلغ إجمالي عدد المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا 1904 مدرسة، منها 66.9% مخصصة للتعليم الابتدائي ورياض الأطفال، و25.7% للتعليم العام، في حين يوزع الباقي على أنواع التعليم الأخرى كما يوضح ذلك الجدول رقم (12). ويستوعب هذا العدد من المدارس ما يقارب مليون طالب موزعاً على مراحل التعليم المختلفة.

جدول (12)

بيان باجمالي أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والعاملين موزعاً على المراحل التعليمية المختلفة بمحافظة المنيا

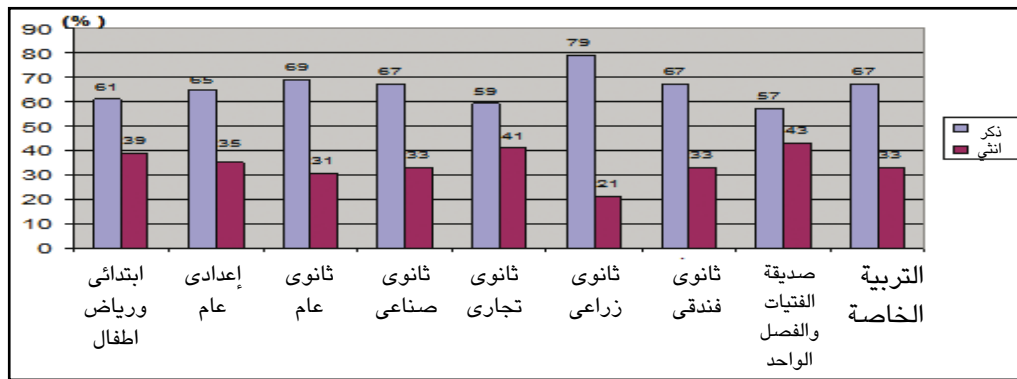
المرحلة	عدد المدارس		عدد الفصول		عدد التلاميذ		عدد العاملين	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد
ابتدائي ورياض أطفال	66.9	1274	59.7	13734	61.5	614292	42.2	37734
إعدادي عام	25.7	489	23.3	5354	23.6	236115	30.8	27514
ثانوي عام	4.1	78	4.1	938	3.2	32462	9.6	8610
ثانوي صناعي	1.3	24	5.1	1182	5	49927	8.9	7988
ثانوي تجاري	0.6	12	3.1	708	3.2	3220028	3.8	3429
ثانوي زراعي	0.3	6	2.2	506	2	20088	3.2	2832
ثانوي فندقي	0.1	1	0.1	18	0	486	0.1	49
صديقة الفتيات والفصل الواحد	0	0	1.7	380	1.3	12656	0.6	545
التربية الخاصة	1.1	20	0.7	167	0.2	1523	0.8	703
الإجمالي	100	1904	100	22987	100	999577	100	89404

المصدر: وزارة المالية.

ويوضح الشكل رقم (12) أعداد العاملين ووظائفهم بالمديرية موزعين وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة المنيا؛ حيث يتفوق أعداد الذكور العاملين على أعداد الإناث في كل المراحل التعليمية بمتوسط قدر بنحو 64% مقابل 36% للعاملات الإناث.

شكل (12)

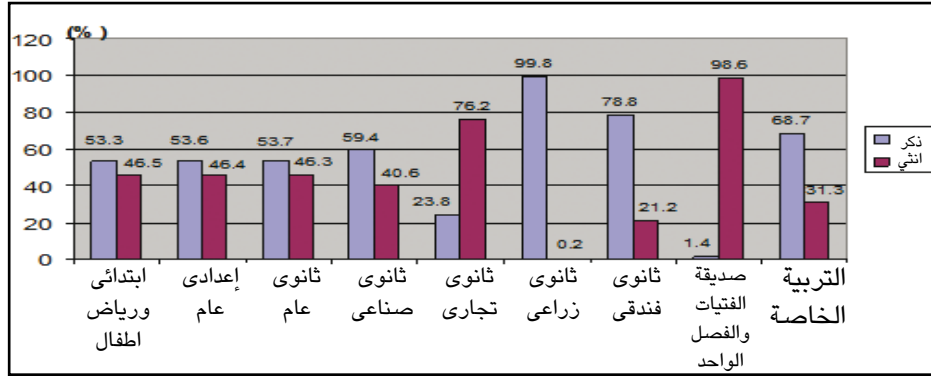
أعداد العاملين موزعة على المراحل التعليمية وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة المنيا



المصدر: وزارة المالية.

ويوضح الشكل رقم (13) أعداد التلاميذ وفقاً للنوع الاجتماعي موزعة على المراحل التعليمية بمحافظة المنيا؛ حيث تزيد نسبة الذكور عن نسبة الإناث في مراحل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال والإعدادي العام والثانوي العام والثانوي الصناعي والثانوي الزراعي والثانوي الفندقي والتربية الخاصة، بينما تزيد نسبة الإناث عن الذكور فقط في مراحل الثانوي التجاري وصديقة الفتيات والفصل الواحد.

شكل (13) توزيع التلاميذ على المراحل التعليمية المختلفة وفقاً للنوع الاجتماعي بمحافظة المنيا



المصدر: وزارة المالية.

مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا

يشير مشروع موازنة مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا في السنة المالية 2010/2009 إلى زيادة نسبة المخصصات في الاستخدامات للذكور؛ حيث بلغت هذه النسبة حوالي 63% مقابل 37% للإناث، كما يعكس ذلك توزيعها على أبواب الموازنة الأساسية من أجور العاملين وتعويضاتهم، وشراء السلع والخدمات، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

توزيع الاعتمادات المالية بمديرية التربية والتعليم في محافظة المنيا بمشروع السنة المالية 2010/2009

الإجمالي	النسبة (%)	الذكور	النسبة (%)	الإجمالي	النسبة (%)
135200275000	37	498178000	63	852097000	البيان
44754000	45	20068000	55	24686000	الأجور وتعويضات العاملين
871000	30	258000	70	613000	شراء السلع والخدمات
76000	47	36000	53	40000	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
1395976000	37	518540000	63	877436000	المصروفات الأخرى
					إجمالي المصروفات

المصدر: وزارة المالية.

2-2 الموازنة المستجيبية للنوع الاجتماعي والقوى العاملة

تنهض مديريات القوى العاملة بمسئوليات ومهام تعكس اهتمام الدولة بتحقيق المساواة والتكافؤ في الفرص؛ صيانة لحقوق المرأة وضماناً لمشاركتها الفعالة في البنيان الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يعتمد نشاط هذه المديريات في تطبيق الموازنة المستجيبية للنوع الاجتماعي على ما يلي:

- التعداد السكاني للمحافظات المعد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- تحديد نسبة الإفادة من خدمات القوى العاملة بالمحافظات وفقاً للخطة الموضوعية من قبل وزارة القوى العاملة.
- تحديد مهام مديريات القوى العاملة وأنشطتها المتمثلة في (التدريب-السلامة والصحة المهنية-التشغيل-التفتيش العمالي-تراخيص عمل الأجانب).
- إعداد الهيكل التنظيمي للعمل بمديريات القوى العاملة بالمحافظات في ضوء البيانات الواردة من الإدارة العامة والإدارة الفنية.
- تحديد طبيعة نشاط مديريات القوى العاملة في ضوء الهيكل العام الخاص بالمديريات.
- وضع أسس التوزيع النوعي (ذكر-أنثى) للاعتمادات المالية بالمديريات.
- مراجعة الوظائف المشغولة الخاصة بمديريات القوى العاملة بالمحافظات، والمعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، حسبما ورد بالاستمارة رقم "5" الخاصة بموازنة الوظائف لهذه الجهات.
- ومن خلال تحليل نوعية المستفيدين من نشاط مديريات القوى العاملة بالمحافظات (ذكر-أنثى) وتوزيعهم في السنة المالية 2010/2009؛ لوحظ ما يلي:
- تستحوذ الإناث على النسبة الأكبر من أنشطة القوى العاملة بنسبة 56 %، مقابل 44 % للذكور.
- بلغت نسبة النساء المستفيدات من إنفاق الأجور نحو 57 %.
- الذكور هم الأكثر إفادة من سائر أبواب الإنفاق؛ حيث بلغت نسبة المستفيدين من الذكور من شراء السلع والخدمات، والمصروفات الأخرى، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية 61.6 %، و53.9 % و51.4 %، على التوالي، مقابل 38.4 %، و46.1 %، و48.6 % نسب إفادة الإناث على التوالي.

جدول (14)

توزيع المستفيدين من نشاط مديريات القوى العاملة في 2010/2009

البيان	جملة الإنفاق (بالجنيه)	الإنفاق على الذكور (بالجنيه)	الإنفاق على الإناث (بالجنيه)	نسبة الذكور	نسبة الإناث
الأجور والتعويضات للعاملين	49666000	21352900	28313100	43.0 %	57.0 %
شراء السلع والخدمات	2831000	1743500	1087500	61.6 %	38.4 %
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	42000	21600	20400	51.4 %	48.6 %
المصروفات الأخرى	31000	16700	14300	53.9 %	46.1 %
الإجمالي	52570000	23134700	29435300	44.0 %	56.0 %

المصدر: وزارة المالية.

وقد أظهر تحليل الإنفاق على المحافظات - موضع الدراسة في عام 2010/2009، كما يوضحه الجدول رقم (15)، ما يلي:

- حصلت النساء بمحافظتى القاهرة والإسكندرية على نصيب أكبر من مخصصات الإنفاق بمديريات القوى العاملة، واتضح هذا التفوق في الإسكندرية، تليها القاهرة.
- كان نصيب الذكور من مخصصات الإنفاق بمديريات القوى العاملة أكبر من نصيب النساء في الجيزة والفيوم والمنيا.

جدول (15)

توزيع حجم إنفاق مديريات القوى العاملة
فى المحافظات - موضع الدراسة فى السنة المالية 2010/2009

النصيب النسبى		التوزيع النوعى		جملة الإنفاق (بالجنيه)	البيان
إناث	ذكور	الإنفاق على الإناث (بالجنيه)	الإنفاق على الذكور (بالجنيه)		
60.2 %	39.8 %	10655000	7054000	17709000	القاهرة
45.6 %	54.4 %	2610000	3115000	5725000	الجيزة
68.3 %	31.7 %	12191100	5663900	17855000	الإسكندرية
38.3 %	61.7 %	1517900	2447100	3965000	الفيوم
33.6 %	66.4 %	2461300	4854700	7316000	المنيا
56.0 %	44.0 %	29435300	23134700	52570000	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية

2-2-1 مديرية القوى العاملة بمحافظة القاهرة

كان أهم ما يشير إليه تحليل توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة للسنة المالية 2010/2009 في محافظة القاهرة؛ أن النساء قد حظيت على 60.2 % من اجمالي الاعتمادات مقابل 39.8 % للذكور. واتساقاً مع الصورة الإجمالية، فقد حصلت النساء على نصيب أكبر من الذكور من إنفاق الأجور؛ حيث وصل نصيبها النسبى إلى 61.5 % مقابل 38.5 % للذكور. وفي المقابل، يحصل الذكور على النصيب الأكبر من اعتمادات سائر أبواب الإنفاق، باستثناء باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الذى تتساوى فيه نسبة الذكور والإناث معاً جدول رقم (16).

جدول (16)

توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة
بمحافظة القاهرة للسنة المالية 2010/2009

النصيب النسبى		التوزيع النوعى		جملة الإنفاق (بالجنيه)	البيان
إناث	ذكور	الإنفاق على الإناث (بالجنيه)	الإنفاق على الذكور (بالجنيه)		
61.5 %	38.5 %	10393000	6510000	16903000	الأجور والتعويضات للعاملين
32.2 %	67.8 %	255700	537300	793000	شراء السلع والخدمات
50.0 %	50.0 %	5000	5000	10000	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
43.3 %	56.7 %	1300	1700	3000	المصروفات الأخرى
60.2 %	39.8 %	10655000	7054000	17709000	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

- أما فيما يتعلق بمتلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة القاهرة، فإن أهم ما يلاحظ ما يلي:
- احتل الذكور المرتبة الأولى كمتلقين للخدمة المقدمة من مديريات القوى العاملة في جميع أنشطة المديرية.
 - برز اختفاء النساء في بعض البنود التي تمثلت في تراخيص عمل الأجانب والتفتيش العمالي وبحث الشكاوى.
 - إن المستهدف تعيينه من النساء سواء بالنشرة القومية للتوظيف أو بالقطاع الخاص لم يتخط 2% من إجمالي المستهدف، في حين وصل المستهدف من الذكور إلى 98.0% (جدول رقم 17).

جدول (17)

هيكل متلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة القاهرة

الجملة	أنثى	ذكر	البيان
% 100.0	% 24.2	% 75.8	المتوقع من تسجيل راغبي الأراضى
% 100.0	% 2.0	% 98.0	المستهدف تعيينه سواء بالنشرة القومية للتوظيف أو بالقطاع الخاص
% 100.0	% 13.2	% 86.8	مراجعة العقود
% 100.0	% 0.0	% 100.0	تراخيص عمل الأجانب
% 100.0	% 0.0	% 100.0	بحث شكاوى فردية
% 100.0	% 0.0	% 100.0	بحث شكاوى جماعية
% 100.0	% 0.0	% 100.0	تفتيش عمالي
% 100.0	% 21.1	% 78.9	رعاية الأطفال (دورى)
% 100.0	% 44.1	% 55.9	رعاية الأطفال (حملات)
% 92.6	% 18.2	% 74.3	التدريب المهني
% 100.0	% 7.5	% 92.5	قياس مستوى المهارة وإصدار تراخيص مزاوله الحرفة

المصدر: وزارة المالية.

2-2-2 مديرية القوى العاملة بمحافظة الجيزة

أما بالنسبة إلى توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة بمحافظة الجيزة للسنة المالية 2009/2010؛ فإنه على خلاف الصورة الإجمالية للاعتمادات بالمحافظات الخمس، استحوذ الذكور على النصيب الأكبر من الأجور، على نحو ما انعكس على إجمالي اعتمادات الذكور التي تفوقت على الإناث. وبرز استئثار الذكور بالجانب الأكبر من الإنفاق في وجوهه المختلفة، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في المصروفات الأخرى جدول رقم (18).

جدول (18)

توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة
بمحافظة الجيزة للسنة المالية 2009/2010

النصيب النسبي		التوزيع النوعي		جملة الإنفاق (بالجنيه)	البيان
إناث	ذكور	الإنفاق على الإناث (بالجنيه)	الإنفاق على الذكور (بالجنيه)		
% 36.8	% 53.2	2434200	3768800	5203000	الأجور والتعويضات للعاملين
% 33.7	% 66.3	173800	342200	516000	شراء السلع والخدمات
% 40.0	% 60.0	2000	3000	5000	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
% 0.0	% 100.0	0	1000	1000	المصروفات الأخرى
% 45.6	% 54.4	2610000	3115000	5257000	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

أما بالنسبة إلى متلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة الجيزة، فقد أوضح التحليل أن الذكور احتلوا المرتبة الأولى كمتلقين للخدمة المقدمة في جميع الأنشطة والمجالات، وبرز تفوق الذكور بشكل واضح في نشاط مراجعة العقود، وبحث شكاوى العمل، وتراخيص عمل الأجانب جدول رقم (19).

جدول (19)

هيكل متلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة الجيزة

الجملة	أنثى	ذكر	البيان
% 100.0	% 30.0	% 70.0	تسجيل راغبى العمل
% 100.0	% 28.6	% 71.4	المستهدف تعيينه
% 100.0	% 2.0	% 98.0	مراجعة العقود
% 100.0	% 20.5	% 79.5	تراخيص عمل الأجانب
% 100.0	% 21.4	% 78.6	بحث شكاوى العمل
% 100.0	% 30.4	% 69.6	الأمن الصناعي
% 100.0	% 37.7	% 62.3	التدريب المهني
% 100.0	% 2.6	% 97.5	القياس والمزاولة

المصدر: وزارة المالية.

2-2-3 مديرية القوى العاملة بمحافظة الإسكندرية

أظهر توزيع الاعتمادات المالية بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة بمحافظة الإسكندرية للسنة المالية 2010/2009، تفوق النساء إجمالاً فيما يتعلق بنصيبها من اعتمادات المديرية، ويعود ذلك إلى ارتفاع نصيبها في بابي الأجور والمصروفات الأخرى، في حين استحوذ الذكور على نصيب أكبر من إنفاق الأبواب الأخرى (جدول رقم 20). وعلى الرغم من ذلك، فإنه فيما يتعلق بمتلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة نجد أن هناك تفاوتاً واضحاً لصالح الذكور في مجال تسجيل راغبي العمل ومراجعة العقود وتراخيص عمل الأجانب، بينما ضاقت الفجوة بين الذكور والإناث في مجال التدريب المهني مقارنةً بالمجالات الأخرى (جدول رقم 21)

جدول (20)

توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة بمحافظة الإسكندرية للسنة المالية 2010/2009

النصيب النسبي		التوزيع النوعي		جملة الإنفاق (بالجنيه)	البيان
إناث	ذكور	الإنفاق على الإناث (بالجنيه)	الإنفاق على الذكور (بالجنيه)		
69.3 %	30.7 %	11793800	5229200	1720023000	الأجور والتعويضات للعاملين
47.4 %	52.6 %	381200	422800	804000	شراء السلع والخدمات
44.0 %	56.0 %	4400	5600	10000	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
65.0 %	35.0 %	11700	6300	18000	المصروفات الأخرى
68.3 %	31.7 %	12191100	5663900	17855000	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

جدول (21)

هيكل متلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة الإسكندرية

البيان	ذكر	أنثى	الجملة
تسجيل راغبي العمل	73.9 %	26.1 %	100.0 %
المتوقع في مجال تسجيل المعوقين	75.9 %	24.1 %	100.0 %
المستهدف تعيينه	80.0 %	20.0 %	100.0 %
مجال تسجيل البحارة راغبي العمل	100.0 %	0.0 %	100.0 %
مراجعة العقود	96.0 %	4.0 %	100.0 %
تراخيص عمل الأجانب	68.4 %	31.6 %	100.0 %
في مجال التدريب المهني	61.2 %	38.8 %	100.0 %
قياس مستوى المهارة وإصدار تراخيص مزاوله الحرفة	96.9 %	3.1 %	100.0 %

المصدر: وزارة المالية.

2-2-4 مديرية القوى العاملة بمحافظة الفيوم

إن تحليل توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة بمحافظة الفيوم للسنة المالية، أظهر أن إجمالي نصيب الذكور من الاعتمادات أكبر من الاعتمادات المخصصة للنساء، وقد برز ذلك بشكل واضح في بابى الأجور والمصروفات الأخرى، وهو الوضع الذى يتطابق مع مديرية القوى العاملة فى محافظة الجيزة؛ الأمر الذى يؤكد الطبيعة المختلفة لمحافظة الوجه القبلي عن محافظات الوجه البحري جدول (22)

جدول (22)

توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة
بمحافظة الفيوم للسنة المالية 2010 / 2009

النصيب النسبي		التوزيع النوعي		جملة الإنفاق (بالجنيه)	البيان
إناث	ذكور	الإنفاق على الإناث (بالجنيه)	الإنفاق على الذكور(بالجنيه)		
% 38.3	% 61.7	1378400	22199600	3598000	الأجور والتعويضات للعاملين
% 37.9	% 62.1	134100	219900	354000	شراء السلع والخدمات
% 62.5	% 37.5	5000	3000	8000	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
% 8.0	% 92.0	400	4600	5000	المصروفات الأخرى
% 38.3	% 61.7	1517900	2447100	3965000	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

أما فيما يتعلق بمتلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة الفيوم، فقد لوحظ وجود تفاوت واضح لصالح الذكور في مجال تسجيل راغبي العمل ومراجعة العقود وتراخيص عمل الأجنبي، في حين يتبدى التفاوت واضحاً في مجال التدريب المهني لصالح الإناث. كما لوحظ أيضاً تخصيص نشاط مستقل لفحص مخالفات تشغيل النساء في هذه المديرية جدول رقم (23).

جدول (23)

هيكل متلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة الفيوم

البيان	ذكر	أنثى	الجملة
تسجيل راغبي العمل			
مؤهل عالٍ	% 86.3	% 13.7	% 100.0
غير حملة مؤهلات	% 82.7	% 17.3	% 100.0
ذوو الاحتياجات الخاصة	% 65.2	% 34.8	% 100.0
المستهدف تعيينه سواء من النشرة القومية أو القطاع الخاص	% 63.8	% 36.2	% 100.0
تراخيص عمل الأجانب	% 100.0	% 0.0	% 100.0
عقود العمل الفردية	% 78.6	% 21.4	% 100.0
مخالفات الأجور	% 88.6	% 11.4	% 100.0
مخالفات ساعات العمل	% 78.9	% 21.1	% 100.0
مخالفات تشغيل النساء	% 0.0	% 100.0	% 100.0
انقضاء علاقة العمل	% 95.0	% 5.0	% 100.0
علاقات اجتماعية	% 96.7	% 3.3	% 100.0
التدريب المهني	% 35.0	% 65.0	% 100.0
القياس والمزاولة	% 95.7	% 4.3	% 100.0

المصدر: وزارة المالية.

2-2-5 مديرية القوى العاملة بمحافظة المنيا

أوضح تحليل توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة بمحافظة المنيا للسنة المالية 2010/2009، أن إجمالي نصيب الذكور من الاعتمادات كان أكبر من الاعتمادات المخصصة للنساء، وقد برز ذلك بشكل واضح في بابى الأجور والمصروفات الأخرى. وهو الوضع الذى يتطابق مع مديرتى القوى العاملة فى محافظتي الجيزة والفيوم؛ الأمر الذى يؤكد الطبيعة المختلفة لمخالفات الوجه القبلي عن محافظات الوجه البحري جدول رقم (24).

جدول (24):

توزيع الاعتمادات بين الذكور والإناث بمديرية القوى العاملة بمحافظة المنيا للسنة المالية 2010/2009

البيان	جملة الإنفاق (بالجنيه)	التوزيع النوعي		النصيب النسبي	
		الذكور (بالجنيه)	الإناث (بالجنيه)	ذكور	إناث
الأجور والتعويضات للعاملين	6939000	4625300	2313700	% 66.7	% 33.3
شراء السلع والخدمات	364000	221300	142700	% 60.8	% 39.2
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	9000	5000	4000	% 55.6	% 44.4
المصروفات الأخرى	4000	3100	900	% 77.5	% 22.5
الإجمالي	7316000	4854700	2461300	% 66.4	% 33.6

المصدر: وزارة المالية.

أما بالنسبة إلى التحليل الخاص المتعلق بمتلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة المنيا، فإنه يشير إلى زيادة أعداد النساء من طالبي خدمة العمل من حملة المؤهلات العليا، مقارنة بالذكور من حملة المؤهلات المتوسطة وأقل من المتوسطة، بل يميظ اللثان عن أن هناك تفاوتاً واضحاً لصالح الإناث في مجال التدريب المهني (جدول رقم 25).

جدول (25)

هيكل متلقى الخدمة من أنشطة مديرية القوى العاملة بمحافظة المنيا

البيان	ذكر	أنثى	الجملة
تسجيل راغبى العمل			
مؤهل عالٍ	13.4 %	86.6 %	100.0 %
فوق المتوسط	65.5 %	34.5 %	100.0 %
متوسط	74.5 %	25.5 %	100.0 %
أقل من المتوسط	87.4 %	12.6 %	100.0 %
فرص العمل المتوقعة	88.1 %	11.9 %	100.0 %
التدريب المهني	33.1 %	66.9 %	100.0 %
القياس والمزاولة	98.3 %	1.7 %	100.0 %

المصدر: وزارة المالية.

3-2 الموازنة المستجيبية للنوع الاجتماعى وقطاع الشئون الصحية

يأتى تقديم الخدمة الصحية على قائمة أولويات البعد الاجتماعى التي تتبناها الدولة، وفى هذا الإطار تتولى مديريات الشئون الصحية العديد من المهام والأدوار التي تسهم فى تقديم الخدمة الصحية للمواطنين. ويشير تحليل الصورة الإجمالية لموازنات مديريات الشئون الصحية فى المحافظات الخمس (القاهرة- الجيزة- الإسكندرية- الفيوم- المنيا) إلى ما يلى:

- تستحوذ الإناث على النسبة الأكبر من الإنفاق على الأجور فى مديريات الشئون الصحية الخمس؛ حيث تصل هذه النسبة إلى نحو 68 % فى محافظة الإسكندرية، وتنخفض إلى نحو 53 % فى محافظة الفيوم.
- تحصل الإناث أيضاً على النسبة الأكبر من الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية؛ حيث تصل النسبة إلى نحو 65 % فى محافظة الجيزة، وتنخفض إلى نحو 56 % فى محافظة الإسكندرية، وإن كانت هذه النسبة تنخفض إلى 40 % فى محافظة المنيا.
- يستأثر الذكور بالجانب الأكبر من المصروفات الأخرى فى ثلاث محافظات هى: الجيزة والإسكندرية والفيوم، فى حين تستأثر الإناث على بنسبة أعلى من المصروفات الأخرى فى محافظتى القاهرة والمنيا (جدول رقم 26).

جدول (26)

توزيع المستفيدين من إنفاق مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات

البيان	الأجور وتعويضات العاملين		شراء السلع والخدمات		الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية		المصروفات الأخرى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
القاهرة	%39	%61	%49	%51	%37	%63	%39	%61
الجيزة	%45	%55	%47	%53	%35	%65	%89	%11
الإسكندرية	%32	%68	%48	%52	%44	%56	%60	%40
الفيوم	%47	%53	%47	%53	%37	%63	%57	%43
المنيا	%42	%58	%48	%52	%60	%40	%38	%62
الإجمالى	%40	%60	%48	%52	%41	%59	%56	%44

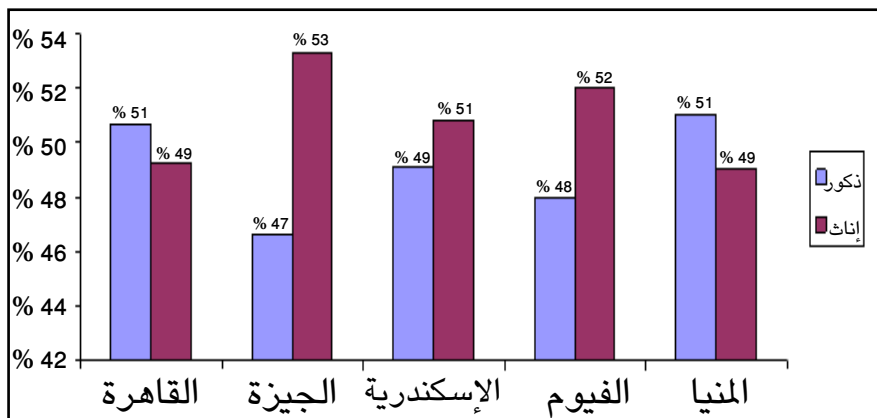
المصدر: وزارة المالية.

وبالنسبة إلى هيكل المستفيدين من الخدمة التى تقدمها مديريات الشؤون الصحية، يمكن الإشارة إلى عدد من النتائج أهمها:

- تستحوذ الإناث على النسبة الأكبر من أنشطة مديريات الشؤون الصحية فى محافظات الجيزة والإسكندرية والفيوم؛ حيث تتخطى نسبة النساء المستفيدات من الخدمة الصحية التى تقدمها تلك المديريات حاجز نسبة الـ 50%.
- يُفيد الذكور من الجانب الأكبر من أنشطة مديريات الشؤون الصحية فى محافظتى القاهرة والمنيا شكل رقم (14).

شكل (14)

هيكل المستفيدين من نشاط مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات (%)



2-5-1 مديرية الشؤون الصحية بمحافظة القاهرة

يشير هيكل اعتمادات مديرية الشؤون الصحية بمحافظة القاهرة للعام المالى 2010/2009 إلى استحواد الإناث على النصيب الأكبر من إنفاق الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والأجور والمصروفات الأخرى. وفى الوقت نفسه يقترب النصيب النسبى للإناث من النصيب النسبى للذكور فى الإنفاق على شراء السلع والخدمات (27). فقد بلغ نصيب الإناث من جملة المصروفات على الأبواب الخمسة الرئيسة ما يقرب من 59% مقابل 41% للذكور، ويتفوق نصيب الإناث على الذكور فى كافة الأبواب كافة.

جدول رقم (27)

توزيع الاعتمادات بمديرية الشؤون الصحية فى محافظة القاهرة

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	أنثى	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	70638940	38.5%	112754060	61.5%	183393000
شراء السلع والخدمات	32431030	49.3%	33409970	50.7%	65841000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	472340	38.0%	769660	62.0%	1242000
المصروفات الأخرى	54530	42.3%	74470	57.7%	129000
إجمالي المصروفات	103596840	41.3%	147008160	58.7%	250605000

المصدر: وزارة المالية.

2-5-2 مديرية الشؤون الصحية بمحافظة الجيزة

لا يختلف هيكل اعتمادات مديرية الشؤون الصحية بمحافظة الجيزة عن مثيله فى القاهرة؛ إذ يشير تحليل هذا الهيكل إلى استحواد الإناث على النصيب الأكبر من إنفاق الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والأجور وشراء السلع والخدمات. وفى الوقت نفسه ينخفض النصيب النسبى للإناث مقارنة بالنصيب النسبى للذكور فى الإنفاق على المصروفات الأخرى. ولكن على مستوى إجمالي هذه الأبواب الخمسة لاتزال المرأة تستأثر بالنصيب الأكبر بمعدل يقترب من 55% من جملة اعتمادات مديرية الصحة بالمحافظة جدول رقم (28).

جدول (28)

توزيع الاعتمادات بمديرية الشؤون الصحية فى محافظة الجيزة

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	أنثى	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	45529200	44.6%	56478800	55.4%	12002008000
شراء السلع والخدمات	1832002990	46.6%	20949010	53.4%	39252000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	128310	35.4%	233690	64.6%	362000
المصروفات الأخرى	10480	87.3%	1520	12.7%	12000
إجمالي المصروفات	63970980	45.2%	7766320020	54.8%	141634000

المصدر: وزارة المالية.

3-5-2 مديرية الشؤون الصحية بمحافظة الإسكندرية

يتبدى من هيكل اعتمادات مديرية الشؤون الصحية بمحافظة الاسكندرية، استحواذ الإناث على النصيب الأكبر من إنفاق الأجور والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. وفي الوقت نفسه يقترب النصيب النسبي للإناث من النصيب النسبي للذكور في الإنفاق على شراء السلع والخدمات والمصروفات الأخرى في موازنة العام المالي 2010/2009. وكغيرها من المحافظات، فإن ما يخصص من اعتمادات هذه الخدمة للمرأة يبلغ 62% وما يذهب إلى الذكور يبلغ 38% من جملة الاعتمادات في الأبواب المشار إليها جدول رقم (29).

جدول (29)

توزيع الاعتمادات بمديرية الشؤون الصحية في محافظة الإسكندرية

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	أنثى	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	59648460	35.2%	109945540	64.8%	169594000
شراء السلع والخدمات	20848895	48.9%	21801105	51.1%	42650000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	160085	42.5%	216915	57.5%	377000
المصروفات الأخرى	129765	51.9%	12200235	48.1%	250000
إجمالي المصروفات	80787205	38.0%	132083795	62.0%	212871000

المصدر: وزارة المالية.

4-5-2 مديرية الشؤون الصحية بمحافظة الفيوم

يشير هيكل اعتمادات مديرية الشؤون الصحية بمحافظة الفيوم إلى استحواذ الإناث على النصيب الأكبر من إنفاق الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. وفي الوقت نفسه يقترب النصيب النسبي للإناث من النصيب النسبي للذكور في الإنفاق على الأجور وشراء السلع والخدمات، وينخفض في حالة المصروفات الأخرى. وعلى مستوى إجمالي الأبواب تتقارب نسب ما يخص الإناث مع ما يخص الذكور، وإن مالت الكفة نسبياً لصالح الأولى بمعدل يقترب من 52%، وإن استمر هذا المعدل أقل من أنصبة الإناث في محافظة الفيوم مقارنةً بغيره في القاهرة والإسكندرية والجيزة كما سبق وأشرنا جدول رقم (30).

جدول رقم (30) توزيع الاعتمادات بمديرية الشؤون الصحية فى محافظة الفيوم

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	أنثى	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	44456490	% 48.4	47389510	% 51.6	91846000
شراء السلع والخدمات	15833590	%47.2	17727410	% 52.8	33561000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	69520	% 34.8	130480	% 65.2	200000
المصروفات الأخرى	17140	% 57.1	12860	% 42.9	30000
إجمالي المصروفات	60376740	% 48.1	6526200260	%51.9	125637000

المصدر: وزارة المالية.

5-2 - 5 مديرية الشؤون الصحية بمحافظة المنيا

أخيراً، فإن تحليل هيكل اعتمادات مديرية الشؤون الصحية بمحافظة المنيا يشير إلى استحواذ الإناث على النصيب الأكبر من إنفاق الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية. وفى الوقت نفسه ينخفض النصيب النسبى للإناث من النصيب النسبى للذكور فى الإنفاق على الأجور وشراء السلع والخدمات والمصروفات الأخرى. وعلى مستوى إجمالي الأبواب تميل النسبة إلى الذكور بمعدل 56.3% مقارنة بنسبة 43.7%. وهذه هي أقل نسب تخصص للإناث فى المحافظات الخمس على مستوى أبواب الإنفاق المشار إليها (جدول رقم 31).

جدول رقم (31) توزيع الاعتمادات بمديرية الشؤون الصحية فى محافظة المنيا

(بالجنيه)

البيان	ذكر	النسبة (%)	أنثى	النسبة (%)	الإجمالي
الأجور وتعويضات العاملين	76305370	% 58.0	55267630	% 42.0	131573000
شراء السلع والخدمات	24238350	% 51.7	22681650	% 48.3	46920000
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	97560	% 39.0	152440	% 61.0	250000
المصروفات الأخرى	13780	% 62.6	8220	% 37.4	22000
إجمالي المصروفات	100655060	% 56.3	78109940	%43.7	178765000

المصدر: وزارة المالية.

ثالثًا: الخلاصة وأهم النتائج

من خلال استعراضنا أهم ملاح الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي للعام المالي 2010/2009، سواء على المستوى الكلي (الموازنة العامة للدولة) أو على مستوى المحافظات المختارة وهي القاهرة والجيزة والإسكندرية والمنيا والفيوم، وخاصة فيما يتعلق بهيكل الإنفاق العام للمديريات الخدمية في قطاعات التعليم والصحة والقوى العاملة، خلص التقرير إلى عدد من النتائج المهمة نوجزها فيما يلي:

- تنهج وزارة المالية نهجًا خاصًا لتقدير الإنفاق العام وتحليله من منظور النوع الاجتماعي يقوم على عرض التصنيف الخاص بالموازنة العامة من خلال مدخلين رئيسيين؛ الأول يقوم على تحليل لمقدمي الخدمة من أجل التعرف على مدى التمييز النوعي فيما يتعلق بالفرص المتاحة للجنسين للمشاركة في تقديم الخدمة، والثاني يهتم بالمستفيدين من الخدمة، ومن ثم فهو قائم على إعداد ملاح مبدئية للإنفاق العام موزعة طبقًا للمستفيد من صور الإنفاق المختلفة. وتتمشى هذه المداخل المتبعة مع المناهج الدولية المتعارف عليها بالنسبة إلى إعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- من تحليل الإنفاق العام بموازنة العام المالي 2010/2009، نجد أن هناك جهات تخصص كل أو معظم إنفاقها للنوع الاجتماعي، راصدة لها نحو 234.8 مليون جنيه لبرامجها المختلفة. كما أن النصيب النسبي للإنفاق على المرأة من إجمالي إنفاق القطاعات الوظيفية للموازنة (أي وفقًا للتصنيف الوظيفي) يبلغ إجماليه نحو 137.1 مليار جنيه بنسبة 43% في المتوسط، بينما يبلغ الوزن النسبي لما يخص المرأة في قطاع الدعم والحماية الاجتماعية نحو 49% من جملة هذه الاعتمادات، يليه ما يخص لقطاع الإسكان والمرافق. أما فيما يخص قطاعي التعليم والصحة، فإن نصيب المرأة يزيد عن 40% من جملة هذه الاعتمادات.

- أظهر التقرير أيضًا أن الإنفاق العام في مديريات القوى العاملة الشئون الصحية، يوجه بشكل أكبر إلى الإنفاق على المرأة، كما أن إنفاق مديريات التربية والتعليم وإن كان ينعاز إلى الذكور إلا أن الفجوة بين الذكور والإناث ليست كبيرة. فقد أشار تحليل توزيع اعتمادات مديريات التربية والتعليم والشئون الصحية والقوى العاملة على مستوى المحافظات الخمس - موضع الدراسة، إلى عدد من الحقائق، من أهمها أن ما يخص من اعتمادات الموازنة للذكور يبلغ نحو 3.3 مليار جنيه بنسبة 54% من إجمالي إنفاق مديريات التربية والتعليم البالغ 6.2 مليار جنيه، في حين تم تخصيص نحو 2.9 مليار جنيه للإنفاق على الإناث بنسبة 46%، وقد جاءت الزيادة في النصيب النسبي للذكور؛ نتيجة تخصيص الجانب الأكبر من إنفاق مديرتي التربية والتعليم في الفيوم والمنيا للإنفاق على الذكور؛ حيث يتخطى نصيب الذكور حاجز 60%. بالإضافة إلى ذلك أنه على الرغم من تقارب النصيب النسبي للذكور والإناث في محافظتي القاهرة والجيزة، فإن الاعتمادات المخصصة للذكور أكبر من الاعتمادات المخصصة للإناث. كما أظهر التحليل لمخصصات إنفاق مديريات القوى العاملة إلى أن مخصصات الإناث تقدر بنحو 29.4 مليون جنيه بنسبة 56% من إجمالي الإنفاق، في حين يقابل ذلك تخصيص نحو 23.2 مليون جنيه للإنفاق على الذكور بنسبة 44%. أما بالنسبة إلى مخصصات مديرية الشئون الصحية، فقد أشار التحليل إلى أنه تم تخصيص نحو 500 مليون جنيه بنسبة 55% لصالح الإناث، في مقابل نحو 45% خصصت للذكور.

وفي النهاية، يشدد التقرير على أن تطبيق منهج الموازنة المستجيبة للنوع يمثل نقلة نوعية توضح فلسفة التوجه الحكومي نحو تفعيل سياسات محاربة التمييز النوعي، وتقليل التفاوت بين الجنسين، كأحد مبادئ المساواة التي أرساها الدستور المصري.

ملحق (أ)

مرفق (1) أسس توزيع بعض البنود والأنواع المختلفة بموازنات مديريات التربية والتعليم وحسابها

كيفية المعالجة		البيان	
طريقة توزيع التكاليف لمقدم الخدمة ومتلقيها وفقاً للنوع الاجتماعي	طريقة الحساب		أوجه الصرف على البند
- الأجور والتعويضات للعاملين			
تقدم الخدمة وتوزع الاعتمادات بنسبة أعداد العاملين الذكور والإناث		• الوظائف الدائمة	
	الربط وفقاً للقانون رقم (47) لسنة 78 مضافاً إليه العلاوات الدورية والتشجيعية والعلوات الخاصة المضمومة وفقاً لقوانين إصدارها.	العاملون الدائمون للجهة المعينون وفقاً لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (47) لسنة 78 وتعديلاته.	X المرتبات الأساسية
		• الوظائف المؤقتة	
	قيمة العقد شاملاً الأجر الأساسي وحافز الإثابة والعلوات الخاصة وفقاً لقراري الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقمي (23) لسنة 2006، (2) لسنة 2007	العمالة المؤقتة وفقاً لغرض التعاقد ومن ضمنها خدمات معاونة وحراسة وإداريين ...	X أجور موسميين
		• المكافآت	
	وفقاً للقواعد المنظمة للصرف بكل جهة	تصرف لمدير المديرية وكيلها، وكذلك لبعض العاملين القائمين بأعمال في غير أوقات العمل الرسمية	X تعويض العاملين عن جهود غير عادية
وفقاً للقواعد المنظمة للصرف بكل جهة.	تصرف لبعض العاملين الدائمين المتميزين في أعمالهم	X المكافآت التشجيعية	
المعلم المساعد بأجر 365 جنيهاً شهرياً شاملاً الأجر الأساسي وحافز الإثابة والعلوات الخاصة وبدل المعلم، والمتعاقد العادي بأجر 120 جنيهاً شهرياً، والمستعان بهم بالحصصة 110 جنيهاً شهرياً، بالإضافة إلى أجر الحصص الزائدة عن النصاب للعاملين الدائمين.	للعاملين المتعاقد معهم بوصفهم معلمين مساعدين أو من خلال تعاقد عادي أو مستعان بهم بالحصصة لسد العجز في هيئات التدريس بالمراحل المختلفة.	X مكافآت التدريس	
• مزايا نقدية			
جنيهان للمرأة عند الزواج وللرجل 6 جنيهاً زواج وإعالة بحد أقصى طفلين.	جنيهان للفردي عند الزواج، وجنيهان للرجل عن كل طفل بحد أقصى طفلين.	X علاوة اجتماعية	
إناث فقط (مقدم الخدمة)		تصرف لجميع العاملين بالمديرية.	
		تصرف لبعض العاملات بالمديرية في إجازة رعاية الطفل (التي تحصل على 25% من راتبها الأساسي، على أن تقوم بسداد حصنتها وحصنة الحكومة في التأمينات).	X تكاليف تعويض العاملات بما يعادل 25 % من الراتب الشهري
إناث فقط (مقدم الخدمة)		الحصصة التي تتحملها الدولة عن العاملات في إجازة لرعاية الطفل.	X تكاليف إسهام الحكومة في التأمين على العاملات في إجازة لرعاية أطفالهن
- شراء السلع والخدمات			
		• المواد الخام	
توزع على أعداد الطلبة المستفيدين (متلقي الخدمة) على أساس عدد الذكور والإناث.	تكلفة الوجبة = عدد الأيام * عدد الطلبة * سعر الوجبة * عدد الوجبات.	يُفيد منها الطلبة في مدارس التربية الخاصة طوال العام، بالإضافة إلى طلاب المرحلة الابتدائية.	X الأغذية
	وفقاً للقرار المنظم للصرف من وزير التربية والتعليم.	تشمل الزي للمدارس العسكرية (للذكور)، خامات التشغيل العملي للتعليم العام والفني (كل الطلبة) وزي طلاب مدارس التربية الخاصة لمرعاة البعد الاجتماعي.	X مواد خام أخرى
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية			
• منح لجهات الحكومة العامة			
توزع على عدد الطلبة بالمدارس المعانة (متلقي الخدمة) على حسب النوع.	نظير إيجار كل فصل متفق عليه.	المنح التي تقوم بتقديمها الحكومة للمدارس المعانة.	X جارٍ
- المصروفات الأخرى			
		• ضرائب ورسوم	
تقسم حسب المستفيد من المشتريات الأصلية (الأغذية مثلاً تقسم الضريبة التي تخصها على عدد الطلبة المستفيدين من التغذية المدرسية).	وفقاً للاحتياجات وحالات الصرف الفعلية.	تسدد الضريبة المستحقة عن مشتريات المديرية من الأغذية وقطع الغيار وخلافه.	X ضريبة المبيعات

المصدر: وزارة المالية.

رقم الإيداع : 2010 / 7868
الترقيم الدولي : 2 - 8701 - 17 - 977